عاشوراء

بين

الصالح الحسني والكيد السفياني

عاشوراء

بين

الصالح الحسيني والكيد السفياني

السيد جعفر مرتضى العاملي

المركز الإسلامي للدراسات

مقدّمة لا بدّ منها:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسّلام على محمّد وآله الطاهرين، واللعنة الدائمة على أعدائهم أجمعين إلى قيام يوم الدين.

وبعد ...

فإنّ المثل يقول: «**مَن كان بيته من زجاج فليس له أن يرشق الناس بالحجارة**». وإذا ما فعل أحد ذلك وقابله المظلومون المعتدى عليهم بالمثل وتحطّم بيته الزجاجي، فلا يلومنَّ إلاّ نفسه، فإنما «**على نفسها جنت براقش**».

وإنّ أمرنا مع المتعصبين والمتحاملين على أهل البيت عليهم السلام الذين نذروا أنفسهم لنقض فضائلهم، وتصغير شأنهم، وغمط حقوقهم (صلوات الله عليهم) حتّى أصبح ذلك هو شغلهم الشاغل وخبزهم اليومي .. إنّ أمرنا مع هؤلاء قد أصبح مصداقاً لذلك المثل الذي عرضناه آنفاً.

فهؤلاء المتحذلقون لا يملكون من الحق والصواب إلاّ الدعاوى العريضة والاستعراضات، والانتفاخات الفارغة التي تخفي وراءها الوهن والعُدْم والفقر، والضّآلة والضحالة، الأمر الذي يضطرهم إلى التزوير والتعمية، وإلى استخدام وسائل الإرهاب والقهر، معتمدين

على حربة مسمومة هي إثارة البغضاء، وشحن النفوس بالحقد والضغينة، والكيد للحقِّ وأهل الحقِّ، وتصويره على أنه هو الباطل والزيف والكفر الصريح والقبيح.

بل إنك ترى هؤلاء رحماء على الكفار ومعهم، يخفضون لهم جناح الذل والضعة، أشداء على المسلمين والمؤمنين، يبطشون بهم أفحش البطش، ويرتكبون في حقهم أعظم الجرائم، وتلك هي السنة التي سنها لهم وجرّأهم عليها إمامهم يزيد بن معاوية (لعنه الله)، حتّى إذا ما وجدوا أنفسهم في موقع العجز عن ذلك سلقوا أهل الإيمان بألسنة حداد، سراً وجهراً، غير مبالين بما يصيب المسلمين من وهن وأذى وتمزّق من جرّاء ذلك.

أما المسلمون الشيعة الإماميّة فإنهم يدركون أنّ هؤلاء لا يمثلون إلاّ أنفسهم، ويرون أن واجبهم - أعني الشيعة - هو أن يحفظوا لهذا الدين قوته، وللمجتمع الإسلامي وحدته، فالشيعة هم «**أُمّ الصبي**» التي تريد أن تحفظ ولدها بكل وسيلة حتّى لو كلّفها ذلك حياتها ..

ولأجل ذلك كانوا وما زالوا يكتفون بالرد على هؤلاء العابثين بالدين وبوحدة المسلمين، بالكلمة الطيبة وبمنطق العلم والحوار الموضوعي الهادئ الصريح، والبنَّاء والصحيح، فيدحضون شبهاتهم، ويزيفون ادعاءاتهم بالأدلة القاطعة والبراهين الساطعة.

ولكن أُولئك سرعان ما يعودون لتكرار استعراضاتهم وانتفاخاتهم، وعرض بضائعهم الطحلبية ذاتها، ونسائجهم العنكبوتية نفسها من جديد.

ويعود أهل الحق والدين لفضح أباطيلهم وتزييف أضاليلهم، على قاعدة:

إن عـــادت العقـــربُ عـــدنا لهـــا وكانـــت النعـــلُ لهـــا حاضـــره

ولا تزال هذه الدوامة تعصف بالكيان الإسلامي، وتتكرر عاماً بعد عام، منذ العهد الأُموي وحتّى يومنا هذا، ونتوقع لها أن تستمر في المستقبل أيضاً.

غير أنّ ما يحسن لفت النظر إليه هو أنّ هؤلاء على يقين من أن الشيعة الإماميّة لهم نهج وقضية، فهم لا يتعدون نهجهم، ولا يفرطون بقضيتهم، أي إنهم يعلمون أنّ الشيعة لو أرادوا نشر ما لدى هؤلاء الحاقدين من بدع وترّهات، ومخازٍ وضلالات لضاقت على هؤلاء الجناة على الدين وأهله الأرضُ بما رحبت، ولكنهم يعلمون حرص الشيعة على عدم المقابلة بالمثل إذا كانت سلبيات نشر هذه الفضائح سوف تطال الكيان الإسلامي كله، وسوف تعصف براحته، وستؤثر على وحدته.

ولأجل ذلك فهم يؤثرون ولا يزالون تحمّل هذا الأذى الكبير من هؤلاء، انطلاقاً من منطق الإسلام في آياته المباركة (أَشِدَّاء عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاء بَيْنَهُمْ) [1].

ولأجل ذلك فإننا نأمل أن لا يظن أهل السنّة أننا حين نرد على هؤلاء المتعوذين بالتسنن أننا نقصدهم أيضاً في خطابنا معهم، لإدراكنا العميق المستند إلى العلم والمشاهدة أنّ أهل السنة لا يرضون بمنطق هؤلاء، بل إنّ الكثيرين منهم قد تصدّوا لهم كما تصدينا ونتصدى،

---

١ - الآية ٢٩ من سورة الفتح.

وأدانوا منطقهم كما ندين. فنحن وإياهم في خندق واحد في رد التجني، وفي التصدي لأهل الأهواء.

حفظ الله هذه الأُمّة من أخطارهم، وصانها من شرورهم، وهدانا جميعاً إلى التمسّك بحبل ولاية أهل البيت عليهم السلام، والأخذ عنهم، والقبول منهم، استسلاماً وانقياداً لقول رسول الله صلى الله عليه وآله:

«**إنّي تارك فيكم الثقلين ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي أبداً، كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، وإنهما لن يفترقا حتّى يردا عليَّ الحوض**»، أو نحو ذلك ...[1].

وبالمناسبة: فإنّ هناك من يوزّع منشوراً في مناسبات عاشوراء وسواها يتضمّن الكثير من التجني على الحق والتزوير للوقائع، [وقد] طلب منّا بعض الإخوة النظر فيه وبيان زيف ما فيه من دعاوى وأباطيل، فاستجبنا لطلبه، وأجبناه بما هو ماثل الآن أمام عيني القارئ الكريم، فنحن نذكر نص الرسالة والمنشور أوّلاً، ثمّ نعقّب على ذلك بما سنحت لنا الفرصة بتسجيله. فإلى ما يلي من مطالب وفصول، وعلى الله نتوكل، ومنه نستمد العون والقوة، إنه ولي قدير، وبالإجابة حري وجدير، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

---

١ - كنز العمال ١ / ١٨٧، والمعجم الصغير للطبراني ١ / ١٣١ - ١٣٥، والمعجم الأوسط ٣ / ٢٧٤ و ٤ / ٣٣، والمعجم الكبير ٥ / ١٥٤ - ١٦٦، وكتاب السنة لعمرو بن أبي عاصم / ٦٣٠، ومسند أبي يعلى ٢ / ٣٠٣، وشرح النهج للمعتزلي ٦ / ٣٧٥.

منشور الممهّدين للسفياني:

أرسل إلينا بعض الإخوة الرسالة التالية:

بسم الله الرحمن الرحيم

إنّ جمعية يعود دعمها إلى الحركة الوهابيّة، وبعض الجمعيات المتعصبة في مصر تدَّعي أن من أنشطتها محاربة البدعة، قد نشرت كتباً وكتيبات توزع مجاناً على الناس فيها الكثير من التجنّي على الشيعة.

ولقد وقع بيدي منشور كان يوزّع في العاشر من المحرم، والآن هم يوزعون منه بمناسبة الأربعين لاستشهاد الإمام الحسين عليه السلام.

واسم هذا المنشور:

«البرهان الجلي في مقتل الحسين بن علي رضي الله عنهما»

قد رأيت أن أرسله لكم طباعة هنا على البريد الإلكتروني حتّى ترسلوا لي الرد بالطريقة التي ترونها مناسبة.

نص المنشور:

«بويع يزيد للخلافة سنة ستّين للهجرة، وكان له من العمر أربع وثلاثون سنة، ولم يبايع الحسين بن علي ولا عبد الله بن الزبير رضي الله عنهم.

ذكر ابن كثير عن عبد الله بن مطيع وأصحابه أنهم مشوا إلى محمّد بن الحنفيّة (مُحَمَّد بن علي بن أبي طالب أخو الحسن والحسين) فراودوه على خلع يزيد فأبى عليهم، قال ابن مطيع: إنّ يزيد يشرب الخمرة ويترك الصلاة. فقال محمّد بن الحنفيّة: لقد لزمت يزيد فوجدته متحرّياً للسنة، غير تارك للصلاة.

وبلغ الخبر أهل العراق أن الحسين لم يبايع ليزيد، فأرسلوا إليه الرسل والكتب أنّا قد بايعناك ولا نريد إلاّ أنت، حتّى بلغت أكثر من خمسمئة كتاب كلها جاءت من الكوفة.

فأرسل الحسين ﷺ ابن عمّه مسلم بن عقيل إلى الكوفة ليتقصّى الأُمور ويعرف حقيقة الأمر.

فلما وصل مسلم بن عقيل إلى الكوفة جاء الناس أرتالاً يبايعون مسلماً على بيعة الحسين ﷺ، فتمت البيعة عند أهل الكوفة للحسين.

فما كان من يزيد إلاّ أن أرسل عبيد الله بن زياد إلى الكوفة ليمنع مسألة الحسين، أن يأخذ الكوفة لكي لا تعود الأُمور كما كانت قبل عام الجماعة فيرجع القتال بين أهل العراق وأهل الشام، ولم يأمر عبيد الله بن زياد بقتل الحسين.

وبعد أن استقرت الأحوال وبايع الناس لمسلم بن عقيل أرسل إلى الحسين ﷺ أن أقدم وأنّ الجو قد تهيأ.

فخرج الحسين ﷺ من مكة في يوم التروية قاصداً الكوفة.

فلمّا علم عبيد الله بن زياد بذلك أمر بقتل مسلم بن عقيل، فما كان

من الأخير إلاّ أن خرج مع أربعة آلاف من أهل الكوفة وحاصر قصر ابن زياد، إلاّ أن أهل الكوفة ما زالوا يتخاذلون عن مسلم بن عقيل حتّى بقي معه ثلاثون رجلاً من أربعة آلاف، فقُتل (رحمه الله) يوم عرفة.

وكان الحسين ﷺ قد خرج قاصداً العراق يوم التروية، وكان كثير من الصحابة نهوا الحسين عن الخروج، منهم: أبو سعيد الخدري، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس، وكذلك أخوه محمّد بن الحنفيّة، وابن الزبير، وعبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ.

قال الشعبي: كان ابن عمر بمكّة، فلمّا علم أنه توجّه إلى العراق لحق به إلى العراق على مسيرة ثلاثة أميال، فقال: أين تريد؟

فقال: «العراق». وأخرج له الكتب التي أُرسلت له من العراق، وأنهم معه.

فقال له: «هذه كتبهم وبيعتهم».

فقال ابن عمر: لا تأتيهم، فأبى الحسين إلاّ أن يذهب.

فقال ابن عمر: إني محدّثك حديثاً: إنّ جبريل أتى النبي ﷺ فخيّره بين الدنيا والآخرة فاختار الآخرة ولن يريد الدنيا، وأنك بضعة منه. والله، لا يليها أحد منكم أبداً، ولا صرفها الله عنكم إلاّ للذي هو خير لكم. أبى أن يرجع، فاعتنقه ابن عمر فبكى، وقال: استودعك الله من قتيل.

وكلّمه أبو سعيد الخدري، قال: يا أبا عبد الله، إنّي ناصح لك، وإني عليكم مشفق، وقد بلغنا أنّ قوماً من شيعتكم قد كاتبوكم من الكوفة، فلا تخرج إليهم فإني سمعت أباك يقول:

«والله إني مللتهم وأبغضتهم، وملّوني وأبغضوني».

ولما علم عبيد الله بن زياد بقرب وصول الحسين أمر الحر بن يزيد التميمي أن يخرج بألف رجل ليلقى الحسين في الطريق، فلقيه قريباً من القادسية، وأخبره بخبر مسلم بن عقيل، وأن أهل الكوفة قد خدعوك وخذلوك، فهمّ الحسين ﷺ أن يرجع، فتكلّم أبناء مسلم بن عقيل، قالوا: لا والله لن نرجع حتّى نأخذ بثأر أبينا. عند ذلك رفض الحسين ﷺ الرجوع.

وأراد أن يتقدّم فجاء الحر بن يزيد فسايره، وقال: إلى أين تذهب يا بن بنت رسول الله؟

قال: «إلى العراق».

قال: ارجع من حيث أتيت، أو اذهب إلى الشام حيث يزيد بن معاوية، ولكن لا ترجع إلى الكوفة.

فأبى الحسين، ثم سار إلى العراق والحر بن يزيد يمنعه، فقال الحسين: «ابتعد عنّي ثكلتك أُمّك». فقال الحر بن يزيد: والله، لو غيرك قالها من العرب لاقتصصت منه، ولكن ماذا أقول وأُمّك سيدة نساء العرب!

فعند ذلك امتنع الحسين عن الذهاب.

ثمّ جاءت مؤخرة الجيش، وكان مقدارها أربعة آلاف بقيادة عمر بن سعد بن أبي وقاص، وواجهوا الحسين في مكان يقال له: كربلاء.

ولما رأى الحسين ﷺ أن الأمر جدّ قال لعمر بن سعد: إنّي أُخيّرك بين ثلاث فاختر منها ما تشاء. قال: ما هي؟

قال الحسين: أن تدعني أرجع، أو تتركني إلى ثغر من ثغور المسلمين، أو تتركني أذهب إلى يزيد.

وأرسل عمر بن سعد إلى عبيد الله بن زياد بالخبر، فرضي عبيد الله بأي واحدة يختارها الحسين، وكان عند عبيد الله بن زياد رجل يقال له: شمر بن ذي الجوشن، قال: لا حتّى ينزل على حكمك. فقال ابن زياد: نعم حتّى ينزل على حكمي بأن يأتي إلى الكوفة وأنا أُسيّره إلى الشام أو إلى الثغور أو أُرجعه إلى المدينة. وأرسل عبيد الله شمر بن ذي الجوشن إلى الحسين، إلاّ أنّ الحسين أبى أن ينزل على حكم ابن زياد.

فتوافق الفريقان، وكان مع الحسين اثنان وسبعون فارساً، قال الحسين لجيش بن زياد: راجعوا أنفسكم وحاسبوها، هل ينفعكم مثل هذا القتال وأنا ابن بنت نبيكم وليس على وجه الأرض ابن بنت نبي غيري؟

وقد قال رسول الله ﷺ لي ولأخي: «سيدا شباب أهل الجنة».

فانضمّ الحر بن يزيد إلى الحسين، فقيل له: كيف جئت معنا أمير المقدّمة والآن تذهب إلى الحسين؟!

قال: ويحكم! والله إني أُخيّر نفسي بين الجنّة والنار، والله لأختار الجنة على النار [حتّى] لو قُطّعت وأُحرقت.

وبات الحسين تلك الليلة يصلّي ويدعو الله ويستغفر هو ومَن معه، وكان جيش ابن زياد بقيادة الشمر بن ذي الجوشن يحاصره ومَن معه، فلمّا أصبح الصبح شبّ القتال بين الفريقين، وذلك لأن الحسين رفض

أن يستأثر عبيد الله بن زياد.

ولما رأى الحسين بأنه لا طاقة لهم بمقاتلة هذا الجيش، أصبح همهم الوحيد الموت بين يدي الحسين ﷺ، فأصبحوا يموتون الواحد تلو الآخر حتّى فنوا جميعاً، لم يبقَ منهم أحد إلاّ الحسين بن علي ﷺ، وبقي بعد ذلك نهاراً طويلاً لا يقدم عليه أحد حتّى يرجع، لأنه لا يريد أن يبتلي بالحسين. فعند ذلك صاح الشمر بن ذي الجوشن: ويحكم! ما حلّ بكم؟! أقدموا نحو الحسين فاقتلوه. كان ذلك في العاشر من محرم سنة ٦١ هجرية، والذي باشر قتله أنس بن سنان النخعي، وقيل: إنّه الشمر بن ذي الجوشن.

قُتل مع الحسين كثير من أهل بيته، وممّن قُتل من أولاد علي بن أبي طالب الحسينُ وجعفرُ بن علي، والعباس وأبو بكر، وعثمان ومحمّد، ثمانية عشر رجلاً كلهم من آل بيت رسول الله ﷺ.

ولما بلغ يزيد قتلُ الحسين ظهر التوجع عليه، وظهر البكاء في داره، ولم يسبِ لهم حريماً أصلاً، بل أكرم أهل البيت وأجازهم حتّى ردّهم إلى ديارهم.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: لم يكن في خروج الحسين لا مصلحة دين ولا مصلحة دنيا، أي أن خروجه ما كان سليماً، لذلك نهاه كبار الصحابة عن ذلك. يقول: بل يمكّن أُولئك الطغاة من سبط النبي ﷺ، وكان في خروجه وقتله من الفساد ما لم يكن ليحصل لو بقي في بلده، ولكنه أمرٌ من الله تعالى، وقدر الله كان ولو لم يشأ الناس.

وطبعاً مقتل الحسين ليس هو بأعظم من قتل الأنبياء، وقد قُدّم رأس يحيى بن زكريا عليهما السلام لبغي، ونُشر زكريا، وأرادوا قتل موسى عليه السلام، وعيسى عليه السلام، وكذلك قتل عمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم أجمعين، وهؤلاء كلّهم أفضل من الحسين، ولذلك لا يجوز إذا جاء ذكرى الحسين اللطم والشطم وما شابه ذلك، بل هذا منهي عنه، فقد قال رسول الله ﷺ: «**ليس منّا مَن لطم الخدود وشقّ الجيوب**». والواجب على الإنسان المسلم أمثال هذه المصائب أن يقول كما قال تعالى: ﴿الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُواْ إِنَّا لِلّه وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعونَ﴾.

اللهمّ ارحم شهداء آل البيت رسول الله ﷺ وسائر شهداء وموتى المسلمين، واحفظنا من الفتن ما ظهر منها وما بطن، واجمعنا على كتابك المنزل، وعلى سنة نبيك المرسل (صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم).

انتهى نص الكتيب.

هذا النص أضعه بين يديكم الكريمة، وبإذن الله ترون كيف تردون عليهم ولكم الأجر والثواب.

الجواب

توطئة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسّلام على محمّد وآله الطاهرين.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وبعد

فإنّ هذا المنشور الذي أرسلتموه إلينا، وقلتم: إنّهم يوزّعونه عن الإمام الحسين عليه السلام وعاشوراء، ليس بذي قيمة علمية، بل هو يسعى لعرض أخطر قضية حدثت في الإسلام بصورة مزاجية، تهدف إلى تبرير موقف يزيد (لعنه الله)، والإيحاء بإدانة الإمام الحسين عليه السلام مع حفظ ماء الوجه بإظهار الترضّي على الإمام الحسين عليه السلام على طريقة ذر الرماد بالعيون.

ولأجل ذلك، فإننا لا نرى أنه يستحق الردّ أو المناقشة، غير أننا نشير هنا إلى نقاط يسيرة نكتفي بها عن الكثير الذي كان من المفترض بالكاتب لو كان منصفاً أن لا يتجاهله، فكيف وهو قد عرض أخطر

قضية بصورة متناقضة تماماً مع سائر الحقائق التي سجّلها لنا التاريخ!

وسوف نقتصر في بحثنا المقتضب هذا على أقل القليل من الشواهد ومن المصادر على حد سواء.

ونعتبر هذا الذي نذكره هنا بمثابة إطلالة سريعة تهدف إلى مجرّد الإشارة إلى مدى تجنّي الممهّدين للسفياني على الحقيقة وعلى أهلها.

فإلى ما يلي من فصول ومطالب:

القسم الأول:

يزيد (لعنه الله)

هو الباغي بجميع المعايير

الفصل الأوّل:

سياسات ونتائج

الكذبة الكبيرة

إنّ الملاحظ هو:

أنّ بداية الكلام في المنشور وفي السطرين الأوّلين منه بالذات تضمّنت كذبة كبيرة، مفادها:

أنّ يزيد (لعنه الله) قد بويع ولم يبايع الإمام الحسين بن علي عليه السلام، ولا عبد الله بن الزبير.

قد جاءت هذه الكذبة لتعطي الانطباع بأنّ الإمام الحسين عليه السلام قد خرج على إمام قد تمّت بيعته، وصحَّت إمامته، ممّا يعني أنّه هو الباغي على إمام زمانه، وأن يزيد (لعنه الله) كان في موقع الدفاع!

مع أنّ الحقيقة هي عكس ذلك تماماً، وقد كان عليه أن يأخذ بنظر الاعتبار أُموراً كثيرة كلها تدحض هذا المنطق وتدينه، نسوق في هذه العجالة بعضاً منها، وذلك ضمن ما يلي من مطالب:

الحسن والحسين عليهما السلام إمامان:

١ - إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال عن الحسن والحسين عليهما السلام :

«ابناي هذان إمامان قاما أو قعدا» [1].

وفي نص آخر: «الحسن والحسين إماما أُمّتي بعد أبيهما» [2].

وهناك حديث الخلفاء أو الأئمة بعدي اثنا عشر، والأحاديث الدالة على أنهم من ذرّيته عليه السلام .. [3].

فإمامة الحسن والحسين عليهما السلام مجعولة من قبل الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله الذي لا ينطق عن الهوى، وليس لأحد الحقّ في الافتئات عليهما في ذلك ..

فما معنى تصدّي معاوية للإمام الحسن عليه السلام ، ثمّ تصدّي يزيد (لعنه الله) للإمام الحسين عليه السلام ، واغتصاب مقام جعله الله ورسوله صلى الله عليه وآله لهما عليهما السلام دون ابن آكلة الأكباد وولده؟!

الصلح الحسني العظيم

ثمّ إنّ الصلح الحسني العظيم قد ضمن لحركة الإمام الحسين عليه السلام الجهادية صفاءها ونقاءها، وأبطل كل محاولات النيل منها،

---

(١) علل الشرايع ١ / ٢١١، والإرشاد ٢ / ٣٠، ومناقب آل أبي طالب ٣ / ٣٦٧، ط مكتبة مصطفوي - قم - إيران، والبحار ٣٦ / ٢٨٩، ٣٢٥، وج٤٣ / ٢٧٨، وج٤٤ / ٢، وج٢١ / ٢٧٩، وج٣٧ / ٧، وج١٦ / ٣٠٧، واللمعة البيضاء / ٤٠.

(٢) فرائد السمطين للحموييني ١ / ٥٥، وإحقاق الحق ٥ / ٥٥ عنه.

(٣) راجع إحقاق الحقِّ وملحقاته للسيد المرعشي النجفي تجد أحاديث كثيرة مروية عن أهل السنة، كلها تصب في هذا الاتجاه.

وتوضيح ذلك يحتاج إلى بسط في القول وفنون من البيان.

فنقول:

عظمة عمر بن الخطاب في العرب

لقد كان لعمر بن الخطاب مكانة عظيمة وهيمنة على قلوب العرب، فكان قوله فيهم كالشرع المتبع، حتّى لقد رووا أنّ القرآن قد نزل بموافقته مرات عديدة، ولا نريد أن نقول أكثر من ذلك [1].

ومحبتهم له ترجع إلى عدة أسباب، منها: ما قام به من فتوحات استفادوا منها الأموال والمقامات والرياسات، وحصلوا على الحسناوات، ومنها سياسة تفضيل العرب على غيرهم التي انتهجها وتوسّع فيها لتشمل مختلف الجهات والحالات، وقطع فيها شوطاً بعيداً، فسقطت منزلة غير العرب لصالح العرب كما أوضحناه في كتابنا «**سلمان الفارسي في مواجهة التحدّي**».

معاوية الرجل المفضّل عند عمر:

وكان معاوية بن أبي سفيان عاملاً على الشام لعمر بن الخطاب، فكان هو الرجل المفضّل والمدلل عنده، حتّى إنه كان طيلة فترة حكمه يحاسب جميع عماله في كل عام، ويقاسمهم أموالهم، ويُبقي مَن يُبقي ويعزل مَن يعزل منهم، ولا يبقي عاملاً أكثر من عامين [2]، باستثناء

---

(١) شرح النهج ٦ / ٣٢٨، وج١٢ / ٥٧، وتاريخ القرآن الكريم لمحمد طاهر الكردي / ٣٢، وتهذيب الكمال ٢١ / ٣٢٤، وتهذيب التهذيب ٧ / ٣٨٧.

(٢) راجع التراتيب الإدارية ١ / ٢٦٩.

معاوية، فإنه أبقاه وأطلق يده، وقال له: لا آمرك ولا أنهاك .. [1]. ليتصرف كيف يشاء من دون حساب ولا كتاب، ولا سؤال ولا جواب.

فهو بعمله هذا تجاه عمّاله يشكّكهم في أنفسهم، ويشكك الناس بهم، ويجعلهم مظنّة للخيانة، ويواجههم بما يضعف شخصيتهم، ولكنه يرفع شأن معاوية، ويعزز مقامه، ويزيده شوكة وعظمة ونفوذاً، بل هو قد كان إذا نظر إليه يقول: هذا كسرى العرب [2].

ويقول عن عمرو بن العاص:

ما ينبغي لعمرو أن يمشي على الأرض إلاّ أميراً [3].

بل هو قد قال لأهل الشورى: يا أصحاب محمّد، تناصحوا .. فإنّكم إن لم تفعلوا غلبكم عليها عمرو بن العاص ومعاوية بن أبي سفيان .. [4].

---

(1) البداية والنهاية ٨ / ١٣٣، وتاريخ مدينة دمشق ٥٩ / ١١٢، وسير أعلام النبلاء ٣ / ١٣٣، وشرح النهج - للمعتزلي ٨ / ٣٠٠، وراجع دلائل الصدق ٣ قسم ١ / ٢١٢ عن الطبري ٦ / ١٨٤ وعن الاستيعاب.

(2) البداية والنهاية ٨ / ١٣٤، ١٣٥، وتاريخ مدينة دمشق ٥٩ / ١١٤، وأُسد الغابة ٤ / ٣٨٦، والإصابة ٣ / ٤٣٤، والاستيعاب بهامش الإصابة ٣ / ٣٩٦ - ٣٩٧، وسير أعلام النبلاء ٣ / ١٣٤، وراجع الفخري في الآداب السلطانية / ١٠٥.

(3) فتوح مصر وأخبارها / ١٨٠، والإصابة ٣ / ٢، وسير أعلام النبلاء ٣ / ٧٠، وفي هامشه عن ابن عساكر ١٣ / ٢٥٧.

(4) شرح النهج - لابن أبي الحديد المعتزلي ٣ / ٩٩، وراجع ١ / ١٨٧، وكنز العمال ١١ / ٢٦٧ ط مؤسسة الرسالة، وراجع أيضاً ٥ / ٤٣٦ ط سنة ١٣٨٤ هـ

ومدائح عمر لمعاوية كثيرة [1].

وقد صرح معاوية نفسه بأنه قد دبّر الأمر من زمن عمر [2]، وما إلى ذلك.

مع أن معاوية وعمرو بن العاص لم يكن لهما ذلك الشأن بين المسلمين، كما فقد أبو سفيان زعيم الشرك وقائد جيوشه ضد الإسلام قد فقد موقعه وأهميته ونفوذه.

عمر يمهّد لمعاوية وبني أُميّة

ولعل سبب محبة عمر لمعاوية هو أنه وجد فيه الرجل المناسب، إذ اعتمد على بني أُميّة ومَن تابعهم لإنجاز أمر هام طالما كان عمر يفكّر فيه.

وهذا الأمر هو أنه قد كانت لدى عمر بن الخطاب رغبة بإبعاد أمر الخلافة عن الإمام علي عليه السلام وبني هاشم، وكان يعلم أن أيّاً من أبنائه غير قادر على التصدي لهذا الأمر، كما كان يدرك أن بني أُميّة هم الأكثر جرأة على اقتحام الصعاب في هذا السبيل. ولكنه كان يعلم أيضاً أنّ نقل الأمر لمعاوية مباشرة لن يكون مقبولاً ولا معقولاً مع وجود الإمام علي عليه السلام وغيره من وجوه ومشاهير الصحابة، وذوي [الشأن] منهم، خصوصاً أنّ معاوية من أبناء الطلقاء، فآثر من أجل هذه

وتاريخ مدينة دمشق ٤٦ / ١٧٥، والإصابة ٣ / ٤٣٤ فإنّ النصوص وإن اختلفت لكنها تؤكّد على معنى واحد.

(١) راجع كتابنا «الحياة السياسيّة للإمام الحسن عليه السلام» / ٧٣ - ٧٤.

(٢) راجع الأذكياء - لابن الجوزي / ٢٨.

الأسباب وسواها أن يكون ثمة همزة وصل وسبب نقل.

فكان عثمان بن عفان - الشيخ الأموي - هو المؤهّل بنظره لذلك، فإذا تولّى الأمر فسوف يبقي معاوية على الشام ما دام حياً، وسيزيد ذلك معاوية قوة، أمّا بعد موته فإنّ معاوية لن يستسلم للإمام علي عليه السلام ولا لغيره بعد أن يكون قد حكم بلاد الشام حوالي عشرين سنة، وربّاهم على يديه، وثقّفهم بمفاهيمه، ونشّأهم على محبته والارتباط به، ومحبة من أحب، والعداء لمن عادى حتّى لو كان الإمام علياً عليه السلام. لأنّ أهل الشام لم يعرفوا الإمام علياً عليه السلام، ولا جهاده، ولا زهده، ولا علمه، ولا .. ولا ..، بل عرفوا وتربّوا على إسلام معاوية، وإسلام الأطماع والغدر، والخيانات والظلم، والاستئثار والاحتيال، والبحث عن الشهوات، وارتكاب الجرائم، والتزام مفاهيم الجاهليّة الملبّسة بلباس الدين.

فرسم الخطة في الشورى، واختار الأشخاص، وأصدر قرارات تجعل من تولّي عثمان من بعده أمراً يقينياً وحتمياً ..

فقد روي أن عمر حين طُعن قال:

ادعوا لي أبا طلحة الأنصاري. فدعوه له، فقال: انظر يا أبا طلحة، إذا عدتم من حفرتي فكن في خمسين رجلاً من الأنصار، حاملي سيوفكم، فخذ هؤلاء النفر بإمضاء الأمر وتعجيله، واجمعهم في بيت، وقف بأصحابك على باب البيت ليتشاوروا ويختاروا واحداً منهم.

فإن اتفق خمسة وأبى واحد فاضرب عنقه ..

وإن اتفق أربعة وأبى اثنان فاضرب أعناقهما ...

وإن اتفق ثلاثة وخالف ثلاثة فانظر الثلاثة التي فيها عبد الرحمن، فارجع إلى ما قد اتفقت عليه، فإن أصرّت الثلاثة الأُخرى على خلافها فاضرب أعناقها ...

وإن مضت ثلاثة أيام ولم يتفقوا على أمر فاضرب أعناق الستة، ودع المسلمين يختاروا لأنفسهم [1].

وفي نص آخر:

حدّثنا موسى بن هارون، عن قتيبة بن سعيد، عن عبد الله بن زيد بن أسلم، عن أبيه:

أن عمر قال للستة: هم الذين خرج رسول الله صلى الله عليه وآله من الدنيا وهو عنهم راض، بايعوا لمن بايع له عبد الرحمن بن عوف، فإذا بايعتم لمن بايع له عبد الرحمن، فمن أبى فاضربوا عنقه [2].

وسارت الأُمور بالاتجاه الذي رسمه عمر لها. فإنه كان يعرف ميول ابن عوف، ويعرف طبيعة التركيبة التي اختارها لأركان الشورى أيضاً. وانتهت الأُمور بقتل عثمان، وبغى معاوية على الإمام علي عليه السلام

---

(١) شرح نهج البلاغة ١ / ١٨٧، التنبيه والإشراف / ٢٥٣.

(٢) المعجم الأوسط ٨ / ٩٥، وكنز العمال ٥ / ٧٤٣، ومجمع الزوائد ٥ / ١٨٤، وتاريخ اليعقوبي ٢ / ١٦٠، وتاريخ مدينة دمشق ٣٥ / ٢٨٩، وج٣٩ / ١٩٠، سبل الهدى والرشاد ١١ / ٢٧٣.

وحاربه، وأثار الشبهات، واستفاد من سياسات عمر ومن غيرها لإحكام قبضته على ما في يده، والتوثّب على ما في يد الإمام علي عليه السلام، إلى أن استشهد الإمام عليه السلام، وأمسك الإمام الحسن عليه السلام بأزمة الأُمور بعد وفاة أبيه، فتحرك معاوية بعد ثمانية عشر يوماً [1] بجيشه نحو العراق ليحاربه كما حارب أباه من قبل.

وكان جيش معاوية يتّفق معه في الأهداف وفي السلوك، وفي النهج السياسي وفي الولاء وغير ذلك ...

أمّا الإمام الحسن عليه السلام فلم يكن جيشه يتفق معه في شيء من ذلك، بل هو إلى معاوية أقرب وأكثر انسجاماً معه. كما أن العراقِيّين أنفسهم إنما يعرفون إسلام معاوية لا إسلام الإمام علي عليه السلام، ولا الإمام الحسن عليه السلام، ولم يكن بينه وبينهم علاقة مصالح، ولا علاقة عاطفية، بل كانوا يرون أن مصالحهم مع المناوئين له، وهم لا يقاتلون على نفس الشيء الذي كان الإمام علي والإمام الحسن عليهما السلام يقاتلون من أجله، فهم كانوا في وادٍ والإمامان عليهما السلام في وادٍ آخر. بل كانوا منسجمين في فكرهم وعقائدهم، وسلوكهم وأهدافهم وارتباطاتهم العاطفية مع معاوية أكثر ممّا هم منسجمون مع الإمام علي والحسن عليهما السلام .

---

(١) تاريخ اليعقوبي ٢ / ٢١٤.

التأسيس في الخمسين سنة الأُولى

هذا من جهة، ومن جهة أُخرى فإنّ التأمّل في الأُمور يعطي أنّ الخمسين سنة التي تلت استشهاد الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله كانت هي فترة التأسيس لبقاء هذا الدين، وإرساء قواعده العقديّة والفكريّة والسياسيّة لتجد سبيلها إلى فكر ووعي الأُمم والأجيال المتعاقبة.

فكل ما يقال ويمارس في هذه الفترة لا بدّ أن يكون له صدى وحضور في الفكر والعقيدة، والسياسة والممارسة الدينية عبر الدهور والعصور المتعاقبة، فغياب الحق وأهله في هذه الفترة معناه غيابهما في المراحل التي تليها، وبمقدار ما يكون لهما حضور في فترة التأسيس فسيكون لهما حضور في المراحل التالية، وذلك لأنّ الأجيال والأُمم سوف تستقي من فترة التأسيس المشار إليها، حيث ستصبح المنبع والرافد للناس في جميع العصور والدهور في فكرهم وعقائدهم، ودينهم ومفردات إيمانهم.

الحسنان عليهما السلام في فترة التأسيس:

وقد عاش الإمامان الحسن والحسين عليهما السلام في هذه الفترة بالذات، وكان لا بدّ لهما فيها من التعاطي مع الأُمور بصورة تحقّق أمرين:

أحدهما: حفظ الشيعة.

والثاني: حفظ جهود الأنبياء بحفظ الدين الذي جاؤوا به، وبحفظ معالمه وأُسسه ومبانيه في سياساته، وفي عقائده ومفاهيمه، ومن أهمها وأخطرها موضوع الإمامة في مبانيها الفكرية والإيمانية

والعقديّة، وتحديد مفهومها، وبيان شؤونها وحالاتها، ومواصفات وشرائط وحالات الإمام الحق، وليتميَّز بذلك عن المزيفين والمدّعين للباطل.

الفصل الثاني:

الإمام الحسن عليه السلام

بين خياري السلم والحرب

بعد استشهاد الإمام عليه السلام

لقد استشهد الإمام علي عليه السلام في سنة أربعين للهجرة بعد معاناة طويلة وحروب دامية له ضد الظالمين والطامعين وطلاب اللبانات، وعلى رأسهم معاوية بن أبي سفيان.

وكانت الإمامة والخلافة من بعد الإمام علي عليه السلام للإمام الحسن عليه السلام، في الوقت الذي كان لا يزال معاوية مصراً على موقفه، رافضاً التخلّي عن حكم الشام والدخول فيما دخل فيه المسلمون.

بل هو بمجرد أن سمع باستشهاد الإمام علي عليه السلام، وبعد ثمانية عشر يوماً فقط جرَّد جيشاً قوامه ستون ألفاً، وقصد العراق ليحارب الإمام الحسن (صلوات الله وسلامه عليه).

الإمام الحسن عليه السلام بين خياري السلم والحرب:

وقد قلنا: إنه كان لا بدّ للإمام الحسن عليه السلام من السعي لتحقيق هدفين:

أحدهما: حفظ الشيعة.

والثاني: حفظ جهود الأنبياء بحفظ الدين في عقائده وسياساته،

ومفاهيمه وقيمه، وفي أحكامه وشرائعه.

وقد كان أمام الإمام الحسن عليه السلام خياران للوصول إلى هذين الهدفين:

أحدهما: الحرب.

الثاني: السلم.

خيار الحرب:

أمّا خيار الحرب فإنه يجعله أمام ثلاثة احتمالات لا بدّ في كل واحد منها من الموازنة بين التضحيات وبين النتائج، ثمّ اختيار الخيار الذي يحقق الأتم والأفضل والأصلح منها، حيث إنّ موقع الإمامة يفرض على الإمام التفكير في جميع الجوانب والحالات التي تواجهه في سياسة الأُمّة من أجل حفظ دينها، ووجودها ومصالحها.

ومهما يكن من أمر فإنّ الخيارات الثلاثة هي التالية:

الأوّل: أن يتمكن من تحقيق النصر ولا بدّ في هذه الحالة من دفع ثمن لهذا النصر، وهو:

أولاً - أرواح المئات والألوف من المسلمين [1]، وفيهم المخلصون، والأطياب الأطهار من أهل الإيمان، ومن شيعته الذين هم خلاصة جهود

---

(١) يلاحظ أنهم يقولون: إن الذين قتلوا في حرب صفّين قد بلغوا سبعين ألفاً، منهم خمسة وعشرون ألفاً من جيش الإمام علي عليه السلام ، وخمسة وعشرون ألفاً من جيش معاوية. راجع صفّين - للمنقري / ٥٥٨.

أمير المؤمنين عليه السلام ، ومن قبله الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله ، والذين كان معاوية نفسه قد قتل قسماً منهم في حرب صفّين، وقُتل قسم آخر منهم في حرب الجمل قبل ذلك.

ثانياً - ما ينشأ عن الحرب من سلبيات وأخطار اجتماعيّة واقتصاديّة وسياسيّة وغيرها.

أمّا نتائج الحرب: فقد لا تكون في قيمتها وأهمّيتها في مستوى تلك الخسائر، لأنّ هزيمة أتباع الخط المناوئ لأهل البيت عليهم السلام لا تعني القضاء عليهم، لأن انتصار الإمام الحسن عليه السلام ليس مثل انتصار معاوية - كما بيّنّاه - لأنّ انتصار الإمام عليه السلام يقتصر على وأد الفتنة، وإسقاط القدرة القتالية للطرف الآخر، وسوف يصبح الجميع بعد الحرب في أمن وأمان. ثمّ البدء في عملية إصلاح واستصلاح مع حفظ سلامة الجميع، تماماً كما حصل في حرب الجمل، فإنّه بعد أن وضعت الحرب أوزارها عومل أُولئك المحاربون - حتّى زعماء الحرب وأركانها مثل ابن الزبير ومروان وأضرابهما - بالرفق واللين، حتّى وكأن شيئاً لم يكن، كما أنّ علياً في النهروان قد داوى جرحى الخوارج ولم يتعرض لهم بالأذى، وكان رسول الله صلى الله عليه وآله في فتح مكة قد عفا عنهم، وقال لهم: **«اذهبوا فأنتم الطلقاء»**.

أمّا انتصار معاوية فإنّه لا يكون إلاّ بقتل الحسن ثمّ الحسين عليهما السلام ، وبني هاشم وشيعتهم، فضلاً عمّن يُقتل من سائر الناس. فنصر معاوية نصر إبادة، ونصر النبي صلى الله عليه وآله والإمام علي والإمام الحسن والأئمة عليهم السلام نصر حقن الدماء وإصلاح واستصلاح.

انتصار الإبادة

وقد طبّق معاوية سياسة الإبادة هذه حتّى بعد معاهدة الصلح .. حيث بطش في أصحاب علي عليه السلام واستأصل شأفتهم ..

فقد نادى منادي معاوية أن قد برئت الذمة ممّن يروي حديثاً من مناقب علي وفضل أهل بيته.

وكان أشد الناس بلية أهل الكوفة، لكثرة مَن بها من الشيعة، فاستعمل زياد ابن أبيه وضمّ إليه العراقَيْن: الكوفة والبصرة، فجعل يتتبع الشيعة، وهو بهم عارف، يقتلهم تحت كل حجر ومدر، وأخافهم، وقطع الأيدي والأرجل، وصلبهم في جذوع النخل، وسمل أعينهم، وطردهم وشرّدهم حتّى نُفوا عن العراق، فلم يبقَ بها أحد معروف مشهور، فهم بين مقتول أو مصلوب، أو محبوس، أو طريد أو شريد.

وكتب معاوية إلى جميع عمّاله في جميع الأمصار: أن لا تجيزوا لأحد من شيعة علي وأهل بيته شهادة [1] ...

وكتب إليهم أيضاً أن يقتلوا كل من يحبّ أهل البيت، أو يُشكّ أو يُتّهم بحبه لهم [2].

---

(١) الاحتجاج ٢ / ١٧، وسليم بن قيس / ٣١٦، وبحار الأنوار ٣٣ / ١٩٢، وج٤٤ / ١٢٥، ١٢٦، ومناقب أهل البيت عليهم السلام - للشيرواني / ٢٧، شرح النهج ١٠ / ٢٤٤، والغدير ١١ / ٢٨.

(٢) راجع المصادر في الهامش السابق.

ومن جهة أُخرى، فإنّ النصر العسكري للإمام الحسن عليه السلام لا يعني بطلان أُطروحتهم وبوار حجتهم ...

والشاهد على ما نقول: إنّ معاوية قد استطاع أن يخدع الناس بباطله حتّى في مقابل أمير المؤمنين عليه السلام الذي لا يدانيه أحد في الأُمّة في جهاده وتضحياته، ومقامه وفضائله.

ولا يجرؤ أحد على ادّعاء شيء منها في مقابله. فهل يعجز هو والأخطبوط الأُموي من ورائه، والزبيريّون وأتباعهم، والخوارج وأصحاب الأطماع، وكذلك الذين لا يعتقدون بإمامته عليه السلام، بل يوالون غيره، هل يعجز هؤلاء كلهم عن بلبلة الأفكار وإثارة الشبهات والشكوك حول الإمامة والإمام، خصوصاً بعد خديعة التحكيم التي أعطته الجرأة ليتسمى بأمير المؤمنين؟!

ثمّ بعد استشهاد الإمام علي عليه السلام وصيرورة الأمر إلى ولده الإمام الحسن عليه السلام، حيث تداعى الجيش العراقي، وظهرت فيهم حسيكة النفاق، وساروا في صراط الخيانة والغدر.

والخلاصة: أنّ انتصار الإمام الحسن عليه السلام لا يعني أن تصبح النتائج على صعيد وضوح الحق وإبطال كيد أهل الباطل في المستوى المطلوب، بل سيبقى مثيروا الشبهات وأصحاب الادّعاءات الباطلة يثيرون الشبهات بدعواهم شراكة الإمام علي عليه السلام في قتل عثمان، ولادّعاء أن معاوية قد ظلم، وأن كل مَن معه قد ظلموا معه، وسيقولون للناس: إن النصر العسكري لا يعني أن المنتصر محق.

فالانتصار عليهم إذاً لن يكون مانعاً لهم من التشكيك في أحقّية أهل البيت عليهم السلام بمقام الإمامة، فكيف إذا أصبحوا يدَّعون المظلومية لأنفسهم، والغاصبيّة والعدوانيّة من أهل البيت عليهم السلام، وعلى رأسهم الإمام علي عليه السلام، عليهم وعلى حقوقهم؟!

وسوف يجدون الكثيرين من البسطاء والسّذّج، وطلاب الدنيا والجهال، وحديثي العهد بالجاهليّة يستمعون إليهم، ويقبلون منهم، ويأخذون عنهم.

كما أن الخوارج والزبيريّة والعثمانيّة، والموالين لغير أهل البيت عليهم السلام، وأهل المطامع والأهواء سوف ينشطون لمواجهة خط أهل البيت عليهم السلام ونهجهم، وسوف يسرحون ويمرحون، ويضلون ويشككون، ويثيرون الفتن، ويشيعون الباطل في الناس، ولربما تحدث تقلّبات وفتن تزيد الطين بلة، والخرق اتساعاً حين تتشارك آلاف الأيدي الأثيمة في تشويه صورة الحق، وفي زرع الفتنة وتمزيق المسلمين.

الثاني: أن لا يتحقق انتصار حاسم لأي من الطرفين، بل يبقى كل فريق في موقعه كما كان الحال عليه في زمن الإمام علي عليه السلام.

ومن الواضح: أنّ هذا الأمر لن يأتي بسهولة، بل سوف يكون ثمنه خوض حروب صعبة قد تكون كبيرة وخطيرة، بالإضافة إلى الكثير من الضحايا من خلّص الشيعة ومن الناس عامة.

أمّا النتائج فهي بلا شك ستكون ضئيلة وغير متكافئة مع حجم التضحيات وفقاً لما أوضحناه آنفاً، وذلك في ظل النشاط التخريبي

للأخطبوط الأموي وكل المناوئين لأهل البيت عليهم السلام.

ولعلّك تقول:

إذا كان الأمر كذلك فلماذا حارب الإمام علي عليه السلام معاوية ولم يسعَ إلى الصلح معه؟!

ونقول في الجواب:

سيأتي: أنّ الإمام علياً عليه السلام كان قادراً على الحرب، وعلى تسجيل النصر الحاسم فيها .. فسعيه لمسالمة معاوية يعطي الانطباع بأنّ معاوية محق فيما يدّعيه كما سيأتي.

الثالث: أن ينتصر معاوية في الحرب، والثمن سوف يكون في هذه الحالة أعلى وأغلى، فإنّ الدماء التي سوف تسفك في حرب كهذه سوف تكون كثيرة وغزيرة، ولن يقتصر ذلك على دماء شيعة الإمام علي عليه السلام، بل هي سوف تتعداهم إلى غيرهم. كما أنّ الآثار السلبية للحرب السياسيّة منها والاجتماعيّة، والأخلاقية والاقتصاديّة وغيرها سوف تكون كبيرة وخطيرة جداً.

أضف إلى ذلك: أنّ هذه الحرب سوف تتمخض عن نتائج مرعبة هي بلا شك الأشر والأضر: هي قتل أهل بيت النبوة واستئصالهم، ثمّ الملاحقة بالإبادة الأكيدة لجميع أهل الإيمان أينما كانوا وحيثما وجدوا.

وإذا كان معاوية قد تتبّع شيعة الإمام علي عليه السلام حتّى استأصلهم - كما تقدم - رغم أنه لم يخض مع الإمام الحسن عليه السلام

حرباً، ورغم العهود التي أعطاها في صلحه وعقد هدنته معه، فماذا ستكون النتيجة؟

وكيف سيعامل شيعة الإمام علي والإمام الحسن عليهما السلام لو أنّ الإمام الحسن عليه السلام كان قد حاربه وانتصر هو على الإمام عليه السلام ؟!

وإذا تمخّضت الحرب عن هذه النتائج فمَن يا تُرى يمكن أن يكون الداعي إلى الحق والمدافع عنه، ومن يجرؤ على تعريف الناس به أو دلالتهم عليه؟!

فإنّ هذا الدين سوف يصبح بلا شك أسيراً بأيدي الأشرار، وعلى رأسهم من هو مثل يزيد (لعنه الله)، والوليد ومروان، ومن تابعهم وشايعهم من أمثال الشمر بن ذي الجوشن، وعمر بن سعد، وعبيد الله بن زياد، والحجاج، وخالد القسري، وغيرهم ممن هو على شاكلتهم.

ومن جهة أُخرى: فإنّ معاوية الذي استطاع أن يجنّد المسلمين لحرب أعظم رجل بعد رسول الله صلى الله عليه وآله ، وأن يخدع الناس بشبهاته وشائعاته، وأن يستفيد إلى أبعد الحدود من قتل عثمان، ومن علاقته بعمر بن الخطاب، لو انتصر على الإمام الحسن عليه السلام فسوف يكون أقدر على تشويه الصورة وقلب الحقائق، وسوف يستعين بكلِّ ما له من مال ورجال، وسيشتري الضمائر، ويشوّه الدين، ويعبث بأحكامه بلا رقيب أو عتيد.

فلا بدّ من تجاوز مرحلة معاوية بأفضل الطرق والوسائل، خصوصاً

بعد أن سمّى نفسه بأمير المؤمنين بعد التحكيم، حيث إنّ هذا سيجعله أكثر شراسة في الدفاع عمّا يعتبره إنجازاً عظيماً في سياق تحقيق طموحاته وأطماعه الكبرى.

ولعلّك تقول:

إنّ هذه الأُمور لا بدّ أن تمنع أيضاً من مواجهة الإمام الحسين عليه السلام ليزيد (لعنه الله).

ونقول في الجواب:

إنّ الأمر بعد الصلح قد أصبحت له حيثيات أُخرى، فإنّ حركة الإمام الحسين عليه السلام الجهاديّة قد جاءت لتؤكد ثمرات هذا الصلح وتحفظها.

جيش الإمام عليه السلام

وإذا كانت الأُمور تسير باتجاه تكريس النصر العسكري لصالح معاوية حين استطاع أن يخرج الألوف الكثيرة من جيش الإمام الحسن عليه السلام من دائرة الصراع المسلّح، من خلال شراء ضمائر قادتهم، وكان من بينهم أقرب الناس إلى الإمام، ووالیه على اليمن، وابن عم النبي صلى الله عليه وآله ، وهو عبيد الله بن العباس [1] الذي خان الإمام الحسن

---

(١) بحار الأنوار ٤٤ / ٥١، الغارات / ٦٤٤، شرح النهج - للمعتزلي ١٦ / ٤٢، وراجع حول استسلام قادة جيش الإمام الحسن عليه السلام أعيانَ الشيعة ٤ قسم ١ / ٢٢.

عليه السلام ولحق بمعاوية في ثمانية آلاف، لقاء مئة ألف درهم كما رواه الفضل بن شاذان في بعض كتبه [١]، أو مليون درهم [٢] ..

مع أنّ معاوية قد قتل له طفلين في اليمن، فقد أتي بهما أحد قواده، وهو بسر بن أبي أرطأة، فذبحهما [٣].

هذا فضلاً عمّن انحاز إلى معاوية مع غير عبيد الله، مع العلم بأن جيش الإمام الحسن عليه السلام بأجمعه ربما لم يكن يزيد على العشرين ألفاً [٤] في مقابل ستّين ألفاً عند معاوية كما نصّت عليه المصادر [٥].

وفي بعضها أنّ معاوية كان في مئة ألف [٦].

ويدلّ على أن عدة جيش الإمام الحسن عليه السلام لا تزيد على

---

(١) قاموس الرجال ٦ / ٢١٦ عن الفضل بن شاذان في بعض كتبه، والبحار ٤٤ / ٦٠ عن الكشي.

(٢) الإرشاد - للمفيد ٢ / ١٣، وشرح النهج - للمعتزلي ٦ / ٤٢، وتاريخ اليعقوبي ٢ / ٢١٤.

(٣) سير أعلام النبلاء ٣ / ٨٣٧، وتاريخ مدينة دمشق ١٠ / ١٥٢، وراجع الاستيعاب مطبوع بهامش الإصابة ١ / ١٦٣ عن الدار قطني، والمبرد، وراجع مقاتل الطالبيّين / ٦٥.

(٤) راجع صلح الإمام الحسن عليه السلام - لآل ياسين / ١٠٦.

(٥) الإمامة والسياسة ١ / ١٨٤.

(٦) راجع الهداية الكبرى / ١٩٢.

ذلك، أمّا ما ذكروه من أنه كان ولّى كندياً على أربعة آلاف فانحاز إلى معاوية في مئتين منهم، ثمّ أرسل أحد بني مراد على أربعة آلاف أيضاً فانحاز إلى معاوية أيضاً، فأعلم الناس بذلك، فادعوا أنهم مناصحون له، فقال لهم:

«إنّ معسكري بالتحلية فوافوني، وإنّي لأعلم أنكم غادرون بي، ووالله لا تفون بعهدي، ولتنقضن الميثاق بيني وبينكم».

ثمَّ إنه أخذ طريق النخيلة فعسكر عشرة أيام، فلم يحضره إلاّ أربعة آلاف،

وكتب أكثر أهل الكوفة إلى معاوية بـ:

«أنَّا معك، وإن شئت أخذنا الحسن أسيراً وبعثناه إليك» [1].

بل لقد قال عليه السلام لحجر بن عدي:

«والله يا حجر، لو أني في ألف رجل، لا والله إلاّ مئتي رجل، لا والله إلاّ في سبع نفر لما وسعني تركه» [2]، يعني ترك معاوية الذي جاء في مئة ألف حسب نص تلك الرواية نفسها.

---

(١) راجع الخرائج والجرائح ٢ / ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، والبحار ٤٤ / ٤٣ - ٤٥، ومعالي السبطين / ٣٤، والعوالم ١٦ / ١٤١، وراجع إثبات الهداة ٥ / ١٥١، والهداية الكبرى / ١٨٩ - ١٩١ لكن فيه: إنّ الذين وافوه إلى النخيلة هم عشرة آلاف راجل.

(٢) الهداية الكبرى / ١٩٢.

بل ذكر المرتضى في تنزيه الأنبياء أنه عليه السلام دعاهم إلى أن يخرجوا إلى معسكرهم بالنخيلة فلم يجبه منهم أحد [١].

وبذلك يظهر: أنّ ما ذكره البعض من أنه قد كان عنده أربعون ألفاً، أو نيف وأربعون ألفاً [٢] فهو ناظر إلى الذين كان الإمام علي عليه السلام قد جهّزهم قبل استشهاده لحرب معاوية كما ألمح إليه، بل صرح به بعضهم [٣].

أمّا مَن بقي معه عليه السلام فهم يرون أن الدنيا التي يحبونها كانت عند معاوية الذي يرون بينهم وبينه العقبات والحواجز، كما أنهم كانت أهواؤهم وولاءاتهم مختلفة، فمنهم الخوارج، ومنهم - وهم الأكثر - من يكنّ الولاء لعمر بن الخطاب لا للإمام علي عليه السلام.

وذلك لأنّ عمر هو الذي فتح بلادهم، ووجههم للفتوحات في بلاد فارس، فاستفادوا المال والمناصب وغير ذلك، وهو الذي مصَّر الكوفة والبصرة، بالإضافة إلى أن الكثيرين ما كان يهمهم سوى الحصول على الولايات والمناصب والزعامات، ومنهم من كان يكنّ الولاء لبني أُميّة.

وقد رأوا أنّ الإمام علياً عليه السلام يريد أن يحملهم على المحجّة،

---

(١) راجع البحار ٤٤ / ٢٥.

(٢) راجع عمدة الطالب / ٦٦، والمختصر في أخبار البشر ١ / ١٨٢، والبحار ٤٤ / ٥٧، وتاريخ الخميس ٢ / ٢٨٩، والكامل في التاريخ ٣، وراجع كلام المسيب بن نجبة في شرح النهج - للمعتزلي.

(٣) راجع المختصر في أخبار البشر ١ / ١٩٣، وابن الأثير في الكامل.

ويعاملهم بالعدل، وقد جاهد بهم أعداء الله، وضحوا بالأموال والأنفس، وبالعلاقات وبغير ذلك من دون أن يحصلوا على غنائم ولا على سبايا، ولا على مناصب أو مقامات، بل إنّ الإمام علياً عليه السلام لا يسكت حتّى عن وليمة يُدعى إليها واليه على البصرة، وهو ابن حنيف، فيكتب إليه رسالة لوم وتقريع يخلّدها التاريخ، كما أنه عليه السلام لم يكن ليفسح لهم المجال لأية مخالفة، بل هو يعاقب المخالف وفق أحكام الشرع والدين.

وهذا أمر لم يعتادوه، بل اعتادوا حياة الانفلات والسعي وراء الشهوات، وكانوا يعرفون أن الإمام الحسن عليه السلام لا يختلف عن أبيه في ذلك، بل هو يسير على نفس الخط.

بل إنّ هذا الجيش نفسه الذي أعدّه الإمام الحسن عليه السلام لحرب عدوه قد اعتدى على نفس قائده وإمامه، فنهبوا فسطاطه، وأخذوا مطرفه عن عاتقه، وسحبوا البساط الذي يصلّي عليه من تحته، وضربوه بالمعول في فخذه بساباط المدائن، وبقي يتداوى من هذه الضربة أكثر من شهرين .. [1].

ورماه أحدهم بسهم وهو يصلي، فلم يثبت فيه لأنه عليه السلام كان يلبس درعه .. [2].

---

(١) شرح النهج - للمعتزلي ١٦ / ٢٦، ٤١، وراجع مقاتل الطالبيّين / ٤١، وكمال الدين وتمام النعمة / ٥٤٦، والبحار ٥١ / ٢٣٢.

(٢) أعيان الشيعة ٤ قسم ١ / ٢٢ عن المفيد.

فالجيش الذي يفعل ذلك بقائده وسيده هل يمكن أن يضحّي بالغالي والنفيس امتثالاً لأمر ذلك القائد ونصرة لقضيته؟!

وقد قالوا في وصف جيش الإمام الحسن عليه السلام:

خف معه أخلاط من الناس، بعضهم شيعة له ولأبيه عليهما السلام، وبعضهم محكّمة (أي خوارج) يؤثرون قتال معاوية بكل حيلة، وبعضهم أصحاب فتن وطمع في الغنائم، وبعضهم شكّاك، وبعضهم أصحاب عصبية اتّبعوا رؤساء قبائلهم لا يرجعون إلى دين [1].

أمّا معاوية فمعه جيش قوي متماسك يلتقي معه في الأهداف، وفي السلوك، وفي الولاء، وقد تربى على يده، وعلى نهجه، وله نفس طموحاته، وعين أهدافه، ويكنّ له الولاء والحب.

وله أيضاً جانب كبير من أهل العراق، وفي جيش الإمام الحسن عليه السلام بالذات ممّن اشترى ضمائرهم، أو أنهم من أنصاره والموالين له مباشرة، أو يلتقون معه في الأهداف، أو في المطامع، أو في الولاء والانتساب لغير أهل البيت عليهم السلام.

التحرك نحو الحرب:

وقد كان الإمام الحسن عليه السلام يعلم بكل هذه الحقائق، ولكن

---

(١) الإرشاد - للمفيد ٢ / ١٠، وراجع البحار ٤٤ / ٤٦، ٥٦، وأعيان الشيعة ٤ / ٢٠ ط دار التعارف سنة ١٤٠٠ هـ، والفصول المهمة - لابن الصباغ / ١٤٣، وفي طبعة دار الكتب التجارية / ١٦١، وكشف الغمة للأربلي ٢ / ١٦٥.

كان لا بدّ له - بعد أن سار معاوية إليه بجيشه - من أن يتحرك للدفاع وللتصدي، لكي تتجسد الحقائق واقعاً، حياً وملموساً، وليرى الناس بأُمِّ أعينهم حقيقة جيش الإمام في تركيبته، وفي ممارساته لكل أحد. ولكي يمكّن أن يخضع معاوية لشرائطه، أو على الأقل أن يقبل بأن يفاوضه عليها، ويحقق أعظم الأهداف رغم أنه في أضعف جيش، وفي مواجهته معاوية الداهية وهو في أقوى جيش، وهذا إن دل على شيء فإنّما يدل على أن الإمام عليه السلام قد حقق معجزة كبرى في مجال السياسة كما هو واضح.

خيار السلم:

وأمّا خيار السلم فهو أيضاً على نحوين:

أحدهما: أن يستسلم الإمام الحسن عليه السلام لمعاوية، ويقول له: افعل ما تشاء، فإنني قد انسحبت من ساحة الصراع.

فهذا السلام هو عين الهزيمة، وهو سوف يعطي الشرعيّة لكل ممارسات وجرائم وجنايات معاوية، وهو أعظم خطراً من الهزيمة العسكرية ثمَّ الإبادة.

ثاني: السلام القائم على شروط، وهو عقد الهدنة المسمّى بالصلح، فإنه ليس فيه تضحية لا بالأنفس ولا بالأموال، ولا تنشأ عنه أي من سلبيات الحرب الكثيرة.

كما أنه على صعيد النتائج لا يعطي أي مبرر لأُولئك الطغاة والمجرمين للعدوان على حياة القيادة، أو على حياة أي من الرموز

المؤثرة والفاعلة في الحياة الدينية أو السياسيّة.

وهو أيضاً يحفظ الشيعة من تسهيل استئصالهم وإبادتهم حين يزيّن المجرمون لأنفسهم وللبسطاء من الناس أنّ جرائمهم هذه لا بدّ منها، لأنهم إنما يقتلون عدوهم الذي حاربهم وأراد قتلهم.

ولعلك تقول:

لقد رأينا أنّ الشيعة لم يسلموا بعد الصلح من ظلم معاوية وبني أُميّة، حيث تتبعهم زياد بن أبيه وغيره من ولاة معاوية تحت كل حجر ومدر، وألحقوا بهم أكبر الأذى.

ونقول في مجال التوضيح والتصحيح:

إنه كان ظلماً مفضوحاً، فاقداً لأي مبرر، ولا يمكن أن يتسبب بأي تضليل أو شبهة ..

لأنّ هذه الخسائر في السلم قد جاءت على سبيل نكث العهد، ونقض العقد، فهي إذاً لم تكن بلا ثمن، بل صار ثمن دم الشيعي هو اكتشاف الناس للخائن والغادر، ووعيهم لحقيقة هؤلاء الظالمين، ووضوح بطلان دعاواهم، وفضح مكائدهم، وإدراك أنهم غادرون ظالمون، ناكثون للعهود، وأنهم ليسوا أهلاً لما يدّعونه من إمامة وخلافة.

وهذا معناه: أنّ الصورة ستصبح أكثر نقاء ووضوحاً للأجيال الآتية، وفي هذا الوضوح يحفظ الدين من غائلة تراكم الشبهات والأباطيل، ويحفظ المسلمون من التضليل .. وبذلك يفضح أمر الطرف الآخر، ويسلب أية شرعيّة لما يدّعيه، وتسقط جميع تصرفاته عن الاعتبار،

ويظهر زيف ادعاءاته، وبوار ممارساته، وعوار أهدافه.

كما أنّ ذلك يسقط شرعيّة كلّ ما يدّعيه الغاصبون الذين يأتون بعد معاوية ممّن يرتكزون في شرعيتهم إليه ويعتمدون فيها عليه.

فاتّضح: أنه لولا هذا السلم المتمثل بعقد الهدنة «**الصلح**» لبقي أعداء أهل البيت يبثّون شبهاتهم، ويشيعون أضاليلهم وأباطيلهم التي تتهدّد إيمان الناس واعتقادهم على مر الدهور والعصور.

واتضح أيضاً: أنّ ما يحصل عليه الإمام الحسن عليه السلام عن طريق السلم يستحيل أن يحصل عليه في الحرب حتّى لو انتصر فيها.

ولعلك تقول:

لماذا حارب الإمام علي عليه السلام معاوية ولم يسعَ إلى مصالحته؟

ونقول في الجواب:

إنّ من الضروري التنبيه إلى أن هذا لم يكن يمكن حصوله في حرب معاوية للإمام علي عليه السلام ، فإنّ الإمام علياً عليه السلام كان يملك القدرة على الحرب، فلا مبرر للصلح بنظر الناس، بل إنّ السعي إليه يوجب الشبهة لدى الناس في أن يكون معاوية محقاً فيما يدّعيه، وبذلك تصبح خيانة معاوية مبررة عند الكثيرين من الجهّال والبسطاء حتّى لو بادر إلى قتل الإمام علي عليه السلام نفسه، لأنه سيكون قادراً على التمويه على الناس في أمر اتهام الإمام علي عليه السلام بدم عثمان، وكفى ذلك مبرراً لنقض العهد والإقدام على جريمة قتله عليه السلام

بدافع من إحنه البدرية وأحقاده الأحدية.

ولكن قتل الإمام الحسن عليه السلام ليس له مبرر ما دام أنّ الحسنين عليهما السلام قد دافعا عن عثمان حين هوجم وقُتل كما أوضحناه في كتابنا: الحياة السياسيّة للإمام الحسن عليه السلام .

حسابات معاوية في صلحه:

وإذا رجعنا إلى حسابات معاوية لأمر الصلح فإنّه وإن كان يرى نفسه في موقع القوة، ويرى أن انتصاره العسكري سيكون سهلاً وميسوراً بملاحظة واقع الجيشين، ولكنه كان يعلم أيضاً أنّ هذا الانتصار إذا انتهى باستشهاد الإمامين الحسنين عليهما السلام وبني هاشم فإنه يحمل معه احتمالات حدوث مفاجآت غير محسوبة [1] هو في غنى عن معاناة الخوف والحذر منها، وسوف تنغّص تلك المفاجآت المحتملة عليه لذة العيش إذا كانت تتحرك في دائرة انتقال الملك إلى ولده يزيد (لعنه الله) وبني أُميّة، فإنّ الأيام قد تتمخض عن تقلّبات لم يحسب لها هو ولا غيره حساباً، وقد لا يستطيع من يأتي بعده من بني أبيه معالجتها بما يحفظ له النتائج الطيّبة التي يتوخاها ..

ولأجل ذلك، فقد آثر أن يعطي الإمام الحسن عليه السلام ما يريد، معتمداً على ما بيَّته من نوايا الغدر والخيانة له، ونكث عهده ونقض

---

(١) ولو مثل أن يأتي سهم غرب فيقتله أو يقتل ولده، أو أن يتمكّن إنسان من التسلل إليه أو إلى مَن يحب فيقتله، إلى غير ذلك من احتمالات.

عقده، وإبطال كل ما كان شرطه له. وقد أفصح هو نفسه عن نواياه هذه بجلاء حينما أعلن بعد توقيعه على وثيقة الصلح، يقول:

ألا إنّ كلَّ شيء أعطيته الحسن بن علي تحت قدمي هاتين، لا أفي به [1].

وهذا ما صرّح به عدد من المؤرّخين أيضاً [2].

معاوية يظهر على حقيقته:

ولكن من الواضح: أنّ هذا الغدر والخيانة ليس فقط لا يخلّ بالبنية الفكرية والاعتقادية، بل هو يحصِّن هذه البنية ويزيدها قوة ومناعة، من حيث إنه يمثّل الدليل الحي لسقوط الدعاوى الكاذبة بأنّ لبني أُميّة الحقَّ في امتلاك قيادة الأُمّة فإنّ الخائن والغادر والكاذب لا يمكن أن يكون أهلاً لشيء من ذلك.

وليكن هذا الانطباع الناشئ عن المعاينة بمثابة صمّام الأمان حتّى لا تتعرض الحقيقة بعد هذا للتزوير، وليكن هو الحافظ لها من التشكيك

---

(١) راجع مقاتل الطالبيّين / ٦٩، والغدير ١١ / ٧، وشرح النهج - للمعتزلي ١٦ / ٤٦، وراجع الإرشاد - للمفيد ٢ / ١٤، والإمامة والسياسة ١ / ١٨٦، والبحار ٤٤ / ٣.

(٢) راجع النصائح الكافية لمحمد بن عقيل / ١٩٣، وترجمة الإمام الحسن عليه السلام - لابن عساكر - بتحقيق المحمودي / ١٨٦، وجواهر المطالب في إمامة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام - لابن الدمشقي ٢ / ١٩٨، والبداية والنهاية ٨ / ١٣١.

والتلاعب وخداع الناس فيها ..

وبذلك يصبح للفكر السياسي والديني قوته ورسوخه وأصالته، ليؤمن بعد هذا مَن آمن عن بينة، وليكفر من كفر عن بينة.

الوفاء والخيانة لشروط الصلح

وبعدما تقدّم نقول: إنّ الإمام الحسن عليه السلام قد استطاع بعقد الهدنة الذي أبرمه مع معاوية أن يحفظ للشيعة المخلصين حقهم في الحياة، وأصبح أي تعامل غير إنساني معهم يمثّل دليلاً على سقوط أُطروحة وادّعاءات مناوئي أهل البيت عليهم السلام، لأنه سوف يكون عدواناً غادراً ومفضوحاً لا يمكن تبريره بأي منطق كان حتّى بمنطق أهل الجاهليّة ومَن لا يؤمن بدين.

كما أنه عدوان يدركه الناس كلهم، كبيرهم وصغيرهم، وعالمهم وجاهلهم، والذكي والغبي، والقريب والبعيد .. من حيث إنّ البشر كلهم يدركون أنّ الحياة الإنسانيّة لا يمكن أن تستمر إذا لم يتم الالتزام بالعهود والمواثيق، فمن لا يلتزم بها فإنه يصادم البداهة، ولا بدّ من إدانته، لأنه بنظر الناس جميعاً يعبث بسلامة الحياة الإنسانيّة، وهو ما لا يمكن السماح ولا الرضا به في أي من الظروف والأحوال.

وبذلك يصبح الوفاء والخيانة للعهود هو المفتاح الذي إذا حرّكه الإنسان وعرف الخائن والوفي فإنه يعرف بذلك المحق من المبطل، والمصلح من المفسد، وقد استطاع الإمام الحسن عليه السلام أن يوجد هذا المفتاح، وأن يجعله في متناول يد كل إنسان عاش معه أو يأتي بعده.

الفصل الثالث:

شروط الصلح

تجعل يزيد (لعنه الله) هو الباغي

شروط الهدنة:

إنّ الشروط التي وقَّع عليها معاوية قد جاءت على غاية من الأهمية والخطورة ..

وهي شروط كثيرة لم يستطع التاريخ أن يفصح لنا إلاّ عن بعض منها، غير أنه قد أشار التاريخ إلى كثرة هذه الشروط حين صرّح بأنّ معاوية قد أرسل إلى الإمام الحسن عليه السلام وثيقة ضمن له فيها شروطاً، ولكن الإمام الحسن عليه السلام قد شرط عليه أضعاف ذلك [1].

والذي أفصح لنا عنه التاريخ من هذه الشروط مهم جدّاً، ولعل ما لم يصل إلينا ممّا سعى الأُمويّون إلى طمسه وإغفاله كان هو الأهم والأكثر حساسيّة.

بعض شروط الصلح:

ومن جملة شروط معاهدة الهدنة التي كانت بين معاوية والإمام

---

(١) تاريخ الطبري ٤ / ١٢٤ ط الأعلمي، وجواهر المطالب في مناقب الإمام علي - لابن الدمشقي ٢ / ١٩٨ ط مجمع إحياء الثقافة الإسلاميّة.

الحسن عليه السلام هو أنّ الإمام الحسن عليه السلام يسلم الأمر [1] لمعاوية على أن يكون له الأمر من بعده، فإن حدث به حدث فللحسين عليه السلام [2].

وممّا يدل على ثبوت هذا الشرط: أنّ الإمام الحسين عليه السلام قد قال لابن الزبير بمجرد ورود الخبر بموت معاوية:

«إنّي لا أُبايع أبداً، لأنّ الأمر إنما كان لي من بعد أخي الحسن،

---

(١) راجع الفصول المهمة لابن الصباغ / ١٦٣، وعمدة الطالب / ٦٧، المطبعة الحيدريّة، وحياة الإمام الحسن عليه السلام - للقرشي ٢ / ٢٨٧. ويلاحظ أنه عليه السلام قد اختار كلمة «الأمر»، ولم يقل: «الإمامة»، أو «الخلافة»، أو «الملك»، أو «السلطان»، أو «الحكم»، لكي لا يُظَنَّ أنه عليه السلام قد اعترف أو رضي بأن يكون له إمامة، أو ملكاً، أو حاكمية، أو سلطاناً، أو غير ذلك، فهو على حدِّ ما جاء في كتاب النبي صلى الله عليه وآله لكسرى وقيصر حيث كتب صلى الله عليه وآله إليهما: «إلى عظيم فارس ...»، و «إلى عظيم الروم ...»، ولم يقل: «إلى ملك الروم»، أو «... فارس»، على اعتبار أنّ التعبير بكلمة «ملك» أو «سلطان»، أو نحوهما قد يفهم منه الإقرار بالملكية أو السلطنة لهما، وأنه ليس له صلى الله عليه وآله سلطة في تلك البلاد. أو أنّ ذلك يتضمّن الإقرار بأنّ لكسرى أو لقيصر استقلالاً في منطقته، وله حق التصرف والقرار فيها، وليس لغيره حقّ التدخل في دائرة سلطانه وملكه، أما كلمة عظيم فهي لا تدلّ لا على كونه آمراً أو مأموراً، ولا على كونه ملكاً أو سوقة، ولا على غير ذلك.

(٢) عمدة الطالب / ٦٧ ط المطبعة الحيدريّة، وحياة الإمام الحسين عليه السلام - للشيخ باقر القرشي ٢ / ٢٨٧.

فصنع معاوية ما صنع، وحلف لأخي الحسن أنه لا يجعل الخلافة لأحد من بعده من ولده، وأن يردّها إليَّ إن كنت حيّاً، فإن كان معاوية قد خرج من دنياه ولم يفِ لي ولا لأخي الحسن بما كان ضمن فقد والله أتانا ما لا قوام لنا به» [١].

كما أنّ من شروط تلك الهدنة:

أن لا يسمّي الإمام الحسن عليه السلام معاوية أميرَ المؤمنين [٢].

وأن لا يقيم عنده شهادة [٣].

وأن يعمل معاوية بكتاب الله وسنة رسوله [٤].

وزاد بعضهم: وسنة الخلفاء الراشدين المهتدين، وبعضهم زاد: وسنة الخلفاء الصالحين [٥].

---

(١) الفتوح - لابن أعثم ٥ / ١٢، وموسوعة كلمات الإمام الحسن عليه السلام - للشيخ الشريفي / ٢٧٨.

(٢) بحار الأنوار ٤٤ / ٢، وعلل الشرايع ١ / ٢١٢ ط الحيدريّة - النجف الأشرف، ومستدرك الوسائل ١٣ / ١٨٠.

(٣) علل الشرائع ١ / ٢١٢ ط الحيدريّة - النجف الأشرف - العراق، ومستدرك الوسائل ١٣ / ١٨٠.

(٤) شرح نهج البلاغة - للمعتزلي ١٦ / ٢٢ عن المدائني، وراجع الفتوح - المجلد الثاني ٤ / ٢٩١، وأضاف إلى ذلك: سنّة الخلفاء الصالحين أيضاً.

(٥) ويلاحظ هنا المغزى الذي يرمي إليه هذا التقييد بكلمة المهتدين أو بكلمة الصالحين.

وليس لمعاوية أن يعهد لأحد من بعده [1].

وهناك شروط أُخرى مثل:

أن يترك سب الإمام علي عليه السلام ولا يذكره إلاّ بخير ...

واستثناء مال بيت مال الكوفة فلا يُسلّم إلى معاوية.

وعلى معاوية أن يحمل إلى الإمام الحسين عليه السلام في كلِّ عام ألفَي ألف درهم.

وأن يفضل بني هاشم في العطاء والصلات على بني عبد شمس ...

وأن يفرق في أولاد مَن قُتل مع علي عليه السلام في الجمل وصفّين ألف ألف درهم [2].

وأن يجعل ذلك من خراج دارابجرد.

وفي نص آخر: أن يكون له خراج دارابجرد [3].

وأنّ الناس آمنون حيث كانوا، أسودهم وأحمرهم ..

---

(١) شرح نهج البلاغة - للمعتزلي ١٦ / ٢٢، والفصول المهمة - لابن الصباغ / ١٦٣، والفتوح - لابن أعثم - المجلد الثاني ٤ / ٢٩١، وتاريخ مدينة دمشق ١٣ / ٢٦٥، والإمامة والسياسة ١ / ١٨٤.

(٢) ويلاحظ تخصيص هذين الفريقين، ولم يذكر معهما أيتام حرب النهراوان، وذلك لكي تفهم القضية بما لها من مضمون سياسي واعتقادي، ولا تفهم على أساس أنها مجرد عمل إنساني وأخلاقي.

(٣) هي كلمة فارسية، أصلها: داراب كرد.

وأن يحتمل هفوات الناس.

وأن لا يتبع أحداً بما مضى.

وأن لا يأخذ أهل العراق بإحنة.

وعلى أمان أصحاب الإمام علي عليه السلام أينما كانوا.

وأن لا ينال أحداً من شيعة الإمام علي عليه السلام بمكروه.

وأن يكون أصحاب علي وشيعته آمنين على أنفسهم وأموالهم، ونسائهم وأولادهم.

وأن يوصل لكل ذي حقٍّ حقه.

وأن لا يبغي للحسن وللحسين عليهما السلام، ولا لأحد من أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله غائلة.

وأن لا يخيف أحداً في أُفق من الآفاق [1].

---

(١) هذه الشروط تجدها متفرقة في كثير من كتب التاريخ والحديث والتراجم، ولم نذكر مصادرها، لأنّ المقصود هو التعريف لا الاستدلال بها، غير أننا نحيل القارئ على بعض منها كنموذج ومثال، فراجع الفتوح - لابن أعثم - المجلد الثاني ٤ / ٢٩١، ٢٩٢ متناً وهامشاً، وشرح نهج البلاغة - للمعتزلي ١٦ / ٣٦، ٤٤، والأخبار الطوال / ٢١٨، وتاريخ الخلفاء للسيوطي / ١٩٤، والإصابة ٢ / ١٢، ١٣، ومقاتل الطالبيّين / ٦٦، ٦٧، والفصول المهمة - لابن الصباغ / ١٦٣، والكامل - لابن الأثير ٣ / ٤٠٥ ط دار صادر، وتذكرة الخواص / ١٩٨، والبحار ٤٤ / ٢، ٣، ٤٨، ٤٩، ٥٣، ٥٦، ٦٥، ومعالي السبطين ١ / ٣٨، ٣٩، وغير ذلك.

وهناك شروط أُخرى تفهم بالمراجعة إلى المصادر.

الشروط وسياسة سحب الذرائع:

وعلى كلِّ حال: فإنّ إلقاء نظرة على هذه الشروط تعطينا أنها قد ركّزت على سحب جميع الذرائع من معاوية والأُمويّين، وإسقاط كل أُطروحتهم، وسلبهم أية شرعيّة يمكن أن يدّعيها أي فريق بشري حتّى لو كان من أهل الجاهليّة، أو غير مسلم، حتّى مَن لا يدين بأي دين ولا يعترف حتّى بوجود الله سبحانه.

وذلك لأنّ علاقات البشر ببعضهم تقوم على احترام العهود والمواثيق فيما بينهم، ولولا ذلك لاختلت الحياة، ولأكل الناس بعضهم بعضاً، فأيّ إقدام على نقض العهود من طرف واحد مرفوض شرعاً وعرفاً، ومدان عند جميع المجتمعات الإنسانيّة، بل لا بدّ أن يُصنّف هو في عداد الخيانة للعهود والمواثيق، وهو ليس فقط مرفوضاً شرعاً، بل ممّا لا يرضاه جميع عقلاء البشر، وتأباه مختلف المجتمعات الإنسانيّة حتّى المجتمع الجاهلي.

والذي نلاحظه هنا:

١ - أنّه شَرَطَ أن يكون خراج دارابجرد للإمام عليه السلام، يدل على أنه عليه السلام لا يرى معاوية إماماً، من حيث إنّ هذه المنطقة إنما فُتحت صلحاً [١] ولم تُفتح عنوة، وما كان كذلك فهو للإمام عليه السلام.

---

(١) فتوح البلدان / ٣٨٠.

أمّا سائر البلاد فقد فُتحت عنوة، وما كان كذلك فهو يُقسّم بين المقاتلة الفاتحين، فإذا تعدّى معاوية على حقوق الناس وظلمهم فإنّ على الناس أن يطالبوا بحقوقهم، وأن لا يرضوا بهذا الظلم.

أمّا ما يرجع إلى الإمام فإنما هو حق له من حيث هو إمام.

وبذلك يكون عليه السلام **قد أفهم من يريد أن يفهم:** أنّ هذه الهدنة قد تضمّنت سلب معاوية كلّ ما يدّعيه لنفسه من مقامات، وبيّنت أنّ الإمام الحق إنما هادنه في دائرة محدودة جداً، ولكنه سلب عنه كل شرعيّة فيها كما سيتضح.

٢ - أنّه شرط عليه أن لا يسمّيه بأمير المؤمنين، وقد سجّل هو قبوله بذلك بخط يده، طائعاً مختاراً، مع أنّ هذا إعلان صريح بأنه عليه السلام لا يرى شرعيّة ما يدعيه معاوية لنفسه، وأن تسمِّيه بأمير المؤمنين ما هو إلاّ توثب شخصي منه على أمر لا حق له فيه، وأن ما يسفكه من أجل ذلك من دماء بريئة ما هو إلاّ إقدام على ارتكاب الجرائم والموبقات والعظائم.

ولنفترض جدلاً ... أن محبّيه قد نسوا ما سفكه معاوية من دماء بريئة من أجل الحصول على هذا الأمر، وتذرّعوا باحتمال واهٍ وسخيف، وهو أنّ معاوية إنما أعطى هذا الشرط للإمام الحسن عليه السلام على سبيل التكرم والسماحة وسعة الصدر، بهدف إدخال السرور على قلبه (عليه الصلاة والسلام)، لا لأنه قد قبل واعترف بأن هذا المقام ليس له.

فيأتي الشرط الثاني ليبين بوار هذا الاحتمال، ويقول:

٣ - أنّ الأمر بعد معاوية للحسن، ثم للحسين عليهما السلام .

فالقضية إذاً ليست قضية مجاملات، ولا هي نزاع حول التفوّه بألفاظ المدح والثناء، أو النطق بالألقاب، أو السكوت عنها، بل القضية قضية إحقاق الحق وإرجاعه إلى أهله، وهو الحق الذي غيّر اغتصابه من أهله مجرى التاريخ.

فلا يصح أن يقال: إنّ معاوية جعل الأمر لهما عليهما السلام من بعده على سبيل التنازل عن حق هو له، إرفاقاً بهما، وتقرباً لرسول الله صلى الله عليه وآله ، فإذا بدا له بعد ذلك أن يسترجع هذا العطاء حين رأى المصلحة في ذلك فإنما يسترجع حقه.

نعم، لا يصح أن يقال هذا، لأنه إنما قال:

إنّ الأمر من بعده للحسن ثم للحسين.

ولم يقل: إنّ معاوية قد جعل الأمر لهما عليهما السلام .

وهذا معناه: أنّ معاوية قد سجّل اعترافاً بحقيقة راهنة لم يكن له بدّ من الاعتراف بها، وهي التي قرّرها الله ورسوله في حديث: «**الأئمة بعدي اثنا عشر ...**»، وغيره من الأحاديث الصحيحة الثابتة، بالإضافة إلى حديث: «**ابناي هذان إمامان ...**» [1]، وغير ذلك.

وبعبارة أُخرى: إنّ التعبير الوارد لم يكن أنّ معاوية قد جعل لهما الأمر من بعده لكي يرد احتمال أن يكون قد جعل لهما ما هو حق له.

بل التعبير هو: «**إنّ الأمر بعد معاوية للحسن ثمّ للحسين**»، أي أنه قد

---

(١) تقدمت مصادر ذلك في أول هذا البحث، فراجع.

جاء بصيغة التقرير لحقيقة راهنة، واعتراف بأمر واقع لا ينفي أن يكون هذا الأمر مجعولاً لهما عليهما السلام من قبل الله ورسوله، ومعاوية يعترف ويقر بذلك.

ولو أغمضنا النظر أيضاً عن ذلك وقبلنا باحتمال هو أوهى وأسخف من الاحتمال الذي ذكرناه في الشرط السابق، وهو أن يكون قد أعطاهما ما هو حق له أيضاً، فيصح له التراجع عن هذا العطاء إذا رأى المصلحة في التراجع، فيأتي دور الشرط الآخر لينفي صحة هذا الاحتمال وليؤكد بواره، ويقول:

٤ - وليس لمعاوية أن يعهد لأحد من بعده.

فهذا الشرط قد بيّن أن لا حق لمعاوية في هذا الأمر أصلاً، وهو يدل على أمرين:

أحدهما: أنّ جعل الأمر من بعده للحسن ثمّ للحسين لم يكن من قِبَلِ معاوية، لأنه لا يحق له ذلك ..

وهذا يدل على أن ذكر ذلك في وثيقة الهدنة والصلح قد جاء على سبيل الاعتراف والتقرير لحقيقة ليس لمعاوية فيها حيلة، ولا يملك إلى دفعها سبيلاً ..

الثاني: أنّه حين نكث معاوية بعهده هذا وعَهِدَ إلى ولده يزيد (لعنه الله) فإنما فعل أمراً قد اعترف هو بعدم مشروعيته، لأنه صدر عمّن ليس له الحق في أن يفعله.

والذي يؤكّد هذه الحقيقة: أنّ التعبير في وثيقة العهد هو: «ليس له أن

يعهد لأحد»، ولم يقل: «وأن لا يعهد لأحد».

فإنّ العبارة الثانية قد يحتمل فيها أن يكون قد تعهد بأن لا يفعل ذلك تفضلاً منه وكرماً.

ولكن العبارة الأولى لا يحتمل فيها ذلك أصلاً.

ولنفترض محالاً أنه قد جعل ذلك تكرّماً منه وتفضّلاً وسماحة، ومن خلال سجاحة خلقه وسعة صدره وحلمه، فإنّ الشرط التالي يبطل هذا الاحتمال الهجين بنفسه، ويجعله أكثر هجنة وأشد قباحة. حيث يشترط:

٥ - أن لا يقيم الحسن عليه السلام عند معاوية شهادة.

ولبيان ذلك نقول:

إنّ هذا الشرط ليس فقط قد جعل معاوية في موقع الغاصب لمقام لا حقّ له فيه، وهو مقام خلافة النبوة، وإنّما هو بمثابة الدليل القاطع على أنه ليس لمعاوية ولا لبني أُميّة في هذا الأمر من نصيب وذلك لأنه قد أظهر أنّ معاوية يفقد أدنى شرائط التصدّي لمثل هذا المقام الخطير.

وغني عن القول: إنه لم يكن ليخطر على بال أحد أن يدرج الإمام عليه السلام في صلح بهذه الخطورة يراد منه حفظ دماء الناس، ويمس مستقبل ومصير الأُمة، وبه يكون حفظ الدين كله .. فإنّه قد لا يحتاج عليه السلام إلى إقامة هذه الشهادة ولو مرة واحدة في عمره كله، وقد تكون شهادة على حق إنسان في فرس أو شاة، أو على لطمة أو نحو ذلك.

فإذا أخذنا هذا البند بنظر الاعتبار فسنجد أنه يبطل كل ما يدّعيه

معاوية لنفسه من مقامات، ويبطل معه كلّ شرعيّة للحكم الأموي الذي يرتكز إليه في مشروعيته إلى مشروعيّة.

إنه يبطل ذلك بشكل استدلالي يبيّن فيه فقدان معاوية للمؤهلات الأساسية التي تفيد في توهّم أن له حقاً في ذلك.

فإذا أقرّ معاوية على نفسه بفقده لها فإنّ ذلك يوفّر على أهل البيت عليهم السلام وشيعتهم الكثير من الجهد لإقناع الناس الذين تغرّهم المظاهر، وتؤثر عليهم الدعاوى العريضة، فإنّ وضوح فقدان المؤهلات والمواصفات يمكن أن يفهمه الناس، وأن يدركوا ما يترتب عليه بسهولة، خصوصاً مع إقرار المعني بهذا الأمر بفقدانها بالفعل.

وهكذا كان، فإن معاوية نفسه مؤسس تلك الحكومات قد وقَّع على هذه الوثيقة بمبادرة منه، ومن دون أي إكراه أو اضطرار، بل هو الذي يختار ذلك من موضع القوة والاقتدار، والإمام الحسن عليه السلام لا حول له ولا قوة يُخاف منها.

وهذا مهم جداً للتأسيس للشأن الديني والاعتقادي والسياسي الذي سوف ترصده الأجيال، وتتوقف ملياً عنده لتتخذ قرارها فيه ..

وبذلك يتم حفظ الحق والحقيقة الواضحة للأجيال الآتية على حالة النقاء والصفاء لا تشوبها أية شائبة، لأنّ الأباطيل والشبهات سوف تتلاشى، وسوف يساعد نكث معاوية للعهد وعدم وفائه به على هذا الأمر بما لا مزيد عليه ..

وذلك لأنّ هذا الشرط يعني أحد أمرين أو كليهما:

أولهما: أنّ معاوية لا يملك صفة العدالة المشترطة في القاضي إلى حدٍّ أنه يصبح غير مأمون حتّى على القضاء، وحتى في مثل هذه الأُمور الجزئية والبسيطة التي تعني أفراداً من الناس ...

ومن لا يُؤْمَنُ على مثل هذه الأُمور البسيطة كيف يؤمن على دماء الأُمّة وأموالها وأعراضها، وعلى دينها وأخلاقها ومستقبلها؟!

وكيف يكون له مقام رسول الله ﷺ وخلافته في تعليم الدين، وفي بيان شرائعه، وفي التصدي للشبهات وحل المعضلات؟!

والتصدي للقضاء بين الناس، ولقيادة الجيوش، واتخاذ القرارات الخطيرة والحساسة التي تمس مصير الأمة وحياتها ومستقبلها في الصميم ...

فضلاً عن أن يتصدى للإجابة على دقائق المسائل الفقهية والعقدية وغيرها؟!

وكيف تكون قراراته نافذة في اختيار الإمام الذي يجلس في مقام الرسول، ويحكم الأمة باسمه ﷺ ، لا سيما إذا كان يسوق الأُمور باتجاه ولده المعروف بفسقه وفجوره بعد أن أثبت هو نفسه قبل ولده الذي قتل أئمة الحق، وسفك دماء عشرات الألوف من المسلمين، من أجل الحصول على هذا الأمر والوصول إليه؟!

نعم، إنه يريد ليس فقط أن يحتفظ به لنفسه، بل يريد أن يكرّسه في ولده يزيد الفاجر المعلن بالفسق والفجور، والقاتل للنفوس المحترمة.

الثاني: أن يكون قد شرط عليه ذلك بسبب جهله بأحكام القضاء، ومَن كان جاهلاً حتّى بمثل هذه الأُمور البسيطة التي هي من شؤون الحاكم، فهل يكون عالماً بسائر القضايا الحسّاسة والمصيرية والمعقّدة والتي تحتاج إلى المزيد من التعمق في الشريعة وأحكامها؟!

وهل يصح تفويضها إليه وإعطاؤه مقام رسول الله صلى الله عليه وآله ووظائفه باستثناء الوحي الإلهي وهو على هذه الصفة من الجهل بأبسط مسؤوليات النبي صلى الله عليه وآله ؟!

وهل يمكن أن يكون الأمين عليها والمصيب في قراراته فيها؟!

ومَن كان بهذا المستوى من الجهل أو عدم الأمانة وقلّة الدين كيف يمكن أن يفي بتعهداته بأن يعمل بالكتاب والسنة؟!

وبعد، فإنّه إذا كان يمكن أن يدّعي أحد ولو على سبيل المكابرة أنّ معاوية قد أعطى الإمام الحسن عليه السلام ما هو حقّ له في الشرط الأول والثاني والثالث حسبما أوضحناه، وأنّ ذلك قد كان منه، وفي تلك وسواهما تكرماً وتفضلاً، فإنه لا يتصور ذلك في موضوع اشتراط عدم إقامة الشهادة عنده، لأنّ ذلك لا يدخل في دائرة التنازل والسماحة والتكرم، بل هو يمثل القبول بالإهانة والانتقاص لشخصه، من حيث إنه يستبطن الحكم عليه بأنه إمّا جاهل بأبسط الأحكام أو أنه بلا دين.

ولكن معاوية قد قبل حتّى هذا الشرط، وسجل التاريخ ذلك عليه، وربما كان معتمداً على ما عقد العزم عليه من النكث للعهد بعد الوصول إلى ما يريد حسبما قلناه ..

وبذلك يتضح: أنه عليه السلام قد حفظ الشيعة والمسلمين كلهم، وحفظ التشيع والإسلام كله، وسلب من بني أُميّة ومن كل مناوئيه كلَّ ما يدَّعونه لأنفسهم، وأظهر أنهم طغاة بغاة يريدون التوسّل بالباطل إلى طمس الحق وإزالة معالمه.

ثمّ هناك شروط أخرى كلها تصب في هذا الاتجاه، مثل اشتراطه:

٦ - أن يجعل للإمام الحسين عليه السلام مليوني درهم في كل عام.

٧ - أن يكون خراج دارابجرد للإمام الحسن عليه السلام ليفرّقها بين يتامى حرب الجمل وصفين، ولم يذكر النهراوان [١].

ومن شأن هذا الاشتراط: خصوصاً مع عدم ذكر أيتام النهروان، أن يظهر مظلومية أمير المؤمنين عليه السلام في حرب الجمل، ويشير إلى بغي معاوية عليه، وإجرامه في حقه وفي حق الأمة بخروجه عليه في صفين، ممّا يعني إبطال جهود معاوية للنيل من الإمام علي عليه السلام وإظهار أنه كان ظالماً في حربه له.

وذلك كله يدل دلالة واضحة على: أن بنود الهدنة «الصلح» سواء في ذلك ما ذكرناه منها وشرحناه، أو ما لم نتمكن من شرحه، قد أسقطت شرعيّة معاوية بصورة مباشرة، وجعلتها ترزح تحت وطأة كل هذه العوامل الناسفة لها.

فهل يمكن بعد هذا كله أن يعطي مَن لا مشروعيّة له مشروعيّة

---

(١) راجع البحار ٤٤ / ٣.

لغيره ولا سيما لمن كان مثل يزيد (لعنه الله) الذي كان فسقه وفجوره وظلمه كالنار على المنار، وكالشمس في رابعة النهار؟!

لا حقّ لمعاوية في أن يعهد لأحد

ونعود فنكرر القول: إنه إذا كان معاوية نفسه قد اعترف بأنّ الأمر من بعده للحسن ثمّ للحسين عليهما السلام ، وسلب عن نفسه مشروعيّة كل ما يقدم عليه، حين صرّح بأنه ليس له حق بأن يعهد لأحد من بعده حتّى لو مات الإمامان الحسنان عليهما السلام قبله؟! .. وذلك حين قبل بأنه ليس له حق أن يولّي أحداً بعده ..

فذلك معناه: أن يعترف بأنه لا حق لولده ولا لغيره في هذا الأمر من بعده، وأنّ ما أقدم عليه من جعل الأمر ليزيد (لعنه الله) هو من السعي الباطل الذي لا يصح ترتيب الأثر عليه في جميع الشرائع والأعراف والإنسانيّة.

وإذا كانت خلافة يزيد (لعنه الله) غير شرعيّة بجميع المقاييس ..

أفلا يكون يزيد (لعنه الله) هو الخارج والباغي على إمام زمانه؟!

فكيف إذا كان فقدانه للشرعيّة قد جاء بقرار موقَّعٍ من أبيه، ولا يحق لأبيه نقض المواثيق؟!

وكيف إذا كان أبوه متغلّباً وغاصباً لنفس هذا الأمر الذي أقر على نفسه بأنه ليس له حق فيه؟!

علماً بأنّ ذلك الأب لا يملك الشرائط الموضوعيّة التي تخوّله التصدي لأمور كهذه! ومن الطبيعي أن يكون سعيه لما لا يحق له من السعي الباطل بالسبب الباطل، فإنّ فاقد الشيء لا يعطيه ..

هل بويع يزيد (لعنه الله) حقاً؟!

وقد لفت نظرنا ما ورد في المنشور من أن يزيد (لعنه الله) قد بويع ...

ونقول:

إنّ السؤال هو: كيف يصح القول: إنّ يزيد (لعنه الله) قد بُويع؟!

مع أنه لا بدّ من ملاحظة ما يلي:

أوّلاً: أنّ البيعة إنما تصح - كما يقوله هؤلاء - لو كان أهل الحل والعقد هم الذين يقومون بها، فهل بايع أهل الحل والعقد يزيد بن معاوية (لعنه الله)؟

ولماذا سجّل في رسالته لوالي المدينة فور وفاة أبيه التأكيدَ عليه بأن يُكره على البيعة جماعة من أهل الشأن، مثل: ابن عمر، وعبد الرحمان بن أبي بكر، وابن الزبير، والإمام الحسين عليه السلام.

ولم يكن أهل المدينة فضلاً عن أهل الحجاز، وفضلاً عن أهل العراق، قد بايعوه بعدُ؟! بل إن أهل العراق قد كتبوا للإمام الحسين عليه السلام معلنين بأنهم ليس عليهم إمام، وأنهم يحبسون أنفسهم على الإمام الحسين عليه السلام ولم يبايعوا أحداً بعد [1].

---

(١) راجع البداية والنهاية ٨ / ١٥١، ١٥٢ ط سنة ١٩٦٦م، وأي كتاب تاريخي شئت. خصوصاً ما يتكفّل ببيان ما جرى بين أهل العراق والإمام الحسين عليه السلام .. وكذلك ما جرى بين أهل المدينة ومكة، وأهل الحجاز عامة، وبين ولاة معاوية حين وفاته حتّى انتهت الأحداث بفاجعة كربلاء، وبوقعة الحرة، ورمي الكعبة بالمنجنيق.

ثانياً: قال الشبراوي الشافعي وهو يتحدث عن الغزالي وابن العربي: «فإنّ كلاهما قد بالغ في تحريم سبه ولعنه ...

لكن كلاهما مردود، لأنّه مبني على صحة بيعة يزيد (لعنه الله) لسبقها، والذي عليه المحققون خلاف ما قالاه» [1].

ثالثاً: ألم يكن الإمام الحسين عليه السلام، وهو بقية النبوة، هو رأس أهل الحل والعقد؟!

ولم يكن أحد في زمانه يساويه أو يساميه؟

فمتى بايع يزيد (لعنه الله)؟

أو متى رضي ببيعته؟

ومَن هم أهل الحل والعقد في الحجاز وفي العراق الذين بايعوه أو رضوا ببيعته؟!

يزيد (لعنه الله) التقي!

إنّ كاتب هذا المنشور قد ساق الحديث باتجاه ادعاء أن محمّد بن الحنفيّة قال لابن مطيع: إنه قد لزم يزيد (لعنه الله) فوجده متحرّياً للسنة، غير تارك للصلاة.

ومن الواضح:

أوّلاً: إنّ هذا النص مشبوه، بل لا شك في أنه مفتعل، خصوصاً مع شهرة إعلان الإمام الحسين عليه السلام بأنّ يزيد بن معاوية (لعنه الله)

---

(١) الإتحاف بحب الأشراف / ٦٨.

شارب للخمر، قاتل للنفس المحترمة، معلن بالفسق.

ومع إجماع التاريخ على خلاف هذا الذي ينسبونه إلى ابن الحنفيّة، وصحة وواقعية ما قاله الإمام الحسين عليه السلام عنه ..

فلماذا أهمل كاتب المنشور هذا النص المجمع عليه، وكذلك سائر النصوص المتواترة، والتجأ إلى نص مشبوه تفوح منه رائحة الافتعال والكذب؟!

ثانياً: إنّ النص المشار إليه يقول: إنّ محمّد بن علي بن أبي طالب قد لزم يزيد (لعنه الله) فوجده متحرّياً للسنة.

والسؤال هو:

ألف: متى لزم محمّد بن علي بن أبي طالب يزيدَ (لعنه الله)؟ وأين؟ وكيف؟

فإنّ من المعلوم: أنّ الحروب قد بدأت بين الإمام علي عليه السلام ومعاوية قبل ثلاث وعشرين سنة، أي في الوقت الذي كان فيه يزيد (لعنه الله) في سن الطفولة، وكان عمره إحدى عشرة سنة.

ب: إنّ التاريخ مجمع على فسق يزيد (لعنه الله)، وعلى شربه للخمر، وارتكابه للمنكرات والموبقات، لم يخرج عن هذا الإجماع إلاّ ثلة من الشذاذ أرادوا المكابرة، وتكذيب حقائق التاريخ [1] جهاراً نهاراً.

فهل نكذب هذا الإجماع ونأخذ بهذه الرواية الأُمويّة اليزيديّة الشاذّة؟!

---

(١) راجع مقتل الحسين عليه السلام - للسيد عبد الرزاق المقرم / ٦ - ١٦.

ج: إنّ قضية ابن مطيع إنما كانت بعد قتل الإمام الحسين عليه السلام، فكيف استساغ محمّد بن الحنفيّة الدفاع عن يزيد (لعنه الله) بعد أن فعل بأخيه الإمام الحسين وسائر أهل البيت وأصحابهم عليهم السلام في كربلاء ما فعل؟!

وهل كان يزيد (لعنه الله) إلى ذلك الوقت لا يزال متحرياً للسنة، غير تارك للصلاة؟!

وحين اضطر ابن الحنفيّة إلى الذهاب إلى الشام، وحاول يزيد (لعنه الله) أن يسترضيه ويكسب تأييده مقابل ابن الزبير، فهل هو قد جعله في قصره وأحضره مجالس شربه، أم أنه كان يتظاهر بعكس ذلك؟!

وهل تظاهره له بالدين بعد كلِّ ما ارتكبه من جرائم وموبقات يُخدع ابن الحنفيّة بهذه السرعة وبهذه البساطة؟!

القسم الثاني:

من هو القاتل؟

الفصل الأوّل:

يزيد (لعنه الله)

الآمر بقتل الإمام والراضي به

أتباع السفياني يبرؤون يزيد (لعنه الله)

ثمّ إنّ هذا المنشور قد زعم أنّ يزيد بن معاوية (لعنه الله) لم يأمر ابن زياد (لعنه الله) بقتل الإمام الحسين عليه السلام ..

وهذه الدعوى قد سبقه إليها أناس سعوا إلى تبرئة يزيد (لعنه الله) من هذه الجريمة النكراء، فأنكروا أن يكون (لعنه الله) قد رضي بقتله عليه السلام، أو أنه أمر به. ومن هؤلاء ابن حجر الهيثمي [1]، ومحمّد كرد علي، وتقي الدين ابن الصلاح، والغزالي، وابن العربي، وابن تيمية وأضرابهم [2].

بل إن بعضهم كابن خلدون وابن العربي قالوا: إنّ الحسين قُتل

---

(١) راجع الفتاوى الحديثية / ١٩٣.

(٢) راجع رسالة ابن تيمية، سؤال في يزيد بن معاوية (لعنه الله) / ١٤، ١٥، ١٧، والعواصم من القواصم / ٢٣٢، ٢٣٣، وإحياء علوم الدين ٣ / ١٢٥، والإتحاف بحب الأشراف / ٦٧، ٦٨، والصواعق المحرقة / ٢٢١، وخطط الشام ١ / ١٤٥، وقيد الشريد / ٥٧، ٥٩.

بسيف جده [١]!

بل صرّح محمّد أبو اليسر عابدين، مفتي الشام، بقوله: «بيعة يزيد شرعيّة، ومَن خرج عليه كان باغياً» [٢]!

واعتبره أبو الخير الشافعي القزويني إماماً مجتهداً [٣]!

وقال محمّد الخضري: الحسين أخطأ خطأً عظيماً في خروجه هذا الذي جرّ على الأُمّة وبال الفرقة، وزعزع ألفتها إلى يومنا هذا. إلى غير ذلك من أقواله التي تنضح باللؤم والتجنّي على الإمام الحسين عليه السلام، فراجع كلامه [٤].

بل ادّعى بعضهم أن يزيد (لعنه الله) من الصحابة، أو من الخلفاء الراشدين المهديّين، أو من الأنبياء [٥]!

---

(١) الضوء اللامع ٤ / ١٤٧ دار الجيل، وفيض القدير بشرح الجامع الصغير ١ / ٢٦٥، وج٥ / ٢١٣، ولكنهم قالوا: إنّ ذلك لم يوجد في تاريخ ابن خلدون، فلعله كان في النسخة الأولى لذلك الكتاب، ثمّ حذفها منه في النسخة الثانية. وكلام ابن العربي نقله عنه أيضاً ابن خلدون في المقدمة / ١٨١ ط سنة ١٣٩١ هـ، مؤسسة الأعلمي - بيروت - لبنان.

(٢) أغاليط المؤرّخين / ١٢٠.

(٣) تراجم رجال القرنين السادس والسابع / ٦.

(٤) محاضرات في تاريخ الأمم الإسلاميّة ٢ / ١٢٩.

(٥) راجع منهاج السنة - لابن تيمية ٤ / ٥٤٩ فما بعدها.

ونقول لهؤلاء:

قُتل بسيف جدّه!!:

وبعد، فإنّ الإمام الحسين عليه السلام لم يُقتل بسيف جده، بل قُتل بسيف يزيد (لعنه الله) الباغي على إمامه، والظالم لنفسه، وللأُمّة، ولرسول الله صلى الله عليه وآله ..

لأنّ النبي صلى الله عليه وآله قد قرّر إمامة الحسنين عليهما السلام في كثير من النصوص العامة والخاصة ..

ولأن يزيد (لعنه الله) كان فاقد الشرعيّة بنص واعتراف من أبيه معاوية.

ولأنه قد أمر بقتل الإمام الحسين عليه السلام بمجرد موت أبيه، وقبل أن يبايعه الناس، خصوصاً في العراق والحجاز واليمن، و .. و ..

ولأنّ الإمام الحسين عليه السلام وآخرون من كبار صحابة رسول الله صلى الله عليه وآله ، وهم أهل الحل والعقد، قد رفضوا تأمّره عليهم بالقوة، وهو المعروف بفسقه وجوره، إلى غير ذلك ممّا ألمحنا إليه في هذه الدراسة، وألمح إليه علماء الأُمّة في مؤلفاتهم وبحوثهم.

إنّ يزيد (لعنه الله) هو القاتل

ليس من الضروري أن يكون يزيد هو الذي مارس قتل الإمام الحسين عليه السلام بيده .. إذ إنّ الملوك يُنسب إليهم الانتصار والهزيمة في الحروب، ويُنسب إليهم أيضاً قتل أعدائهم مع أنهم لا يباشرون قتل أعدائهم بأنفسهم إلاّ بعض الشذاذ منهم، يقدمون على ذلك بهدف

التشفي والانتقام.

وإنّ ممّا لا شك فيه ولا شبهة تعتريه هو أن يزيد بن معاوية (لعنه الله) هو قاتل الإمام الحسين عليه السلام بسيف ابن زياد والشمر وعمر بن سعد.

ولبيان ذلك نقول:

إنّ هناك ثلاثة أنواع من النصوص:

الأوّل: ما دلّ على أن يزيد (لعنه الله) قد أمر ابن زياد وغيره بقتل الإمام الحسين عليه السلام، ويدخل في ذلك ما ورد فيه التصريح بأنه هو القاتل.

الثاني: ما صرّح برضاه بقتله عليه السلام.

الثالث: أفعاله الدالّة على فرحه بما جرى عليه وعلى أهل بيته وصحبه (سلام الله عليهم).

ونحن نتكلم حول هذه الأُمور الثلاثة، كل على حدة، فنقول:

ألف: أوامر يزيد (لعنه الله) بقتل الإمام الحسين عليه السلام

إنّ ممّا دل على أن يزيد بن معاوية (لعنه الله) قد أمر بقتل سيد الشهداء عليه السلام وصحبه:

١ - قال ابن زياد لمسافر بن شريح اليشكري: أمّا قتلي الحسين فإنه أشار عليَّ يزيد بقتله أو قتلي، فاخترت قتله [١].

---

(١) الكامل في التاريخ ٣ / ٣٢٤.

٢ - كتب ابن زياد (لعنه الله) إلى الإمام الحسين عليه السلام: قد بلغني نزولك كربلاء، وقد كتب إليَّ أمير المؤمنين يزيد أن لا أتوسّد الوثير، ولا أشبع من الخمير أو أُلحقك باللطيف الخبير، أو تنزل على حكمي وحكم يزيد. والسلام [١].

قال اليعقوبي: إنّ يزيد قد كتب إلى ابن زياد: قد بلغني أنّ أهل الكوفة قد كتبوا إلى الحسين في القدوم عليهم، وأنه قد خرج من مكّة متوجّهاً نحوهم، وقد بُلي به بلدك من بين البلدان، وأيامك من بين الأيام، فإن قتلته وإلاّ رجعت إلى نسبك وأبيك عبيد، فاحذر أن يفوتك [٢].

٣ - إنّ يزيد (لعنه الله) قد أنفذ عمرو بن سعيد بن العاص في عسكر على الحاج، وولاّه أمر الموسم، وأوصاه بالفتك بالإمام الحسين عليه السلام أينما وُجد [٣].

٤ - إنّ يزيد (لعنه الله) كتب إلى الوليد بن عتبة: «خذ الحسين، وعبد الله بن عمر، وعبد الرحمان بن أبي بكر، وعبد الله بن الزبير بالبيعة أخذاً شديداً، ومَن أبى فاضرب عنقه وابعث إليَّ برأسه [٤].

---

(١) البحار ٢٤ / ٣٨٣، ومقتل العوالم / ٢٤٣، الفتوح - لابن الأعثم - المجلد الثالث ٥ / ٨٥.

(٢) تاريخ اليعقوبي ٢ / ٢٤٢ ط صادر.

(٣) المتنخب / ٣٠٤.

(٤) مقتل الحسين عليه السلام - للخوارزمي ١ / ١٧٨ - ١٨٠، ومناقب آل أبي طالب ٤ / ٨٨ ط مكتبة مصطفوي - قم - إيران، والفتوح - لابن أعثم ٥ / ١٠.

وحسب نص اليعقوبي: «إذا أتاك كتابي فاحضر الحسين بن علي وعبد الله بن الزبير، فخذهما بالبيعة، فإن امتنعا فاضرب أعناقهما وابعث إليَّ برأسيهما، وخذ الناس بالبيعة، فمَن امتنع فانفذ فيه الحكم وفي الحسين بن علي وعبد الله بن الزبير. والسّلام» [١].

٥ - كتب إلى عامله على المدينة بكتاب قال له فيه: «وعجّل عليَّ بجوابه، وبيّن لي في كتابك كلّ مَن في طاعتي أو خرج عنها، وليكن مع الجواب رأس الحسين بن علي» [٢].

٦ - وفي نص آخر أنّ الوليد بن عتبة أخبر يزيد (لعنه الله) بما جرى له مع الإمام الحسين عليه السلام وابن الزبير، فغضب يزيد (لعنه الله) وكتب إليه:

إذا ورد عليك كتابي هذا فخذ بالبيعة ثانياً على أهل المدينة بتوكيد منك عليهم، وذر عبد الله بن الزبير، فإنه لن يفوتنا، ولن ينجو منّا أبداً ما دام حيّاً. وليكن مع جوابك إليَّ رأس الحسين بن علي، فإن فعلت ذلك فقد جعلت لك أعنة الخيل، ولك عندي الجائزة والحظ الأوفر ... إلخ [٣].

---

(١) تاريخ اليعقوبي ٢ / ٢٤١.

(٢) الأمالي للصدوق / ١٣٤، ١٣٥ ط سنة ١٣٨٩ - النجف الأشرف - العراق، والبحار ٤٤ / ٣١٢.

(٣) الفتوح - لابن أعثم - المجلد الثالث ٥ / ١٨.

٧ - وقد كتب يزيد (لعنه الله) إلى ابن عباس، وإلى مَن بمكة والمدينة من قريش أبياتاً منها:

أبلـــغ قريشـــاً علـــى نأي المـــزار بهـــا بيـــني وبـــين حســـين اللهُ والـــرحمُ

إلى أن قال:

إني لأعلـــــم أو ظنّـــــاً كعالمـــــه والظـــنُّ يصـــدق أحيـــاناً فينـــتظمُ

أن ســـوف يـــترككم مـــا تـــدَّعون بهـــا قتلـــى تهـــاداكم العقبـــانُ والـــرخمُ [١]

٨ - قال ابن عساكر: بلغ يزيد خروجه، فكتب إلى عبيد الله بن زياد، وهو عامله على العراق، يأمره بمحاربته وحمله إليه إن ظفر به ... [٢].

وحسب نص ابن أعثم أن ابن زياد قال لأهل الكوفة: «كتب إليَّ يزيد بن معاوية بأربعة آلاف دينار، ومئتي ألف درهم» أفرقها عليكم، وأخرجكم لحرب عدوه الحسين بن علي، فاسمعوا له وأطيعوا ... [٣].

ونحو ذلك ما في نص آخر عنه: «وقد زادكم في أرزاقكم مئة مئة» [٤].

---

(١) تاريخ دمشق ١٤ / ٢٠٦، وفي هامشه عن بغية الطالب ٦ / ٢١٠، وراجع البداية والنهاية ٨ / ١٧٧ ط دار إحياء التراث، والفتوح - لابن أعثم ٥ / ٦٨، ٦٩، وتذكرة الخواص / ٢٣٨.

(٢) تاريخ دمشق ١٤ / ٢٠٨، وفي هامشه عن بغية الطالب ٦ / ١٤، ٢٦.

(٣) الفتوح - لابن أعثم - المجلد الثالث ٥ / ٨٩.

(٤) الأخبار الطوال / ٢٥٣.

وقال السيوطي: «فكتب يزيد إلى واليه بالعراق عبيد الله بن زياد بقتاله» [1].

والأمر بالحرب هل يعني إلاّ السعي لقتل الطرف الآخر وبذل الجهد لإزهاق نفسه أو أسره؟!

٩ - ولما وضع رأس الإمام الحسين عليه السلام بين يدي يزيد (لعنه الله)، صار (لعنه الله) ينكت ثناياه بقضيب، ويقول:

أبى قومُنا أن ينصفونا فأنصفتْ قواضبُ في إيماننا تقطر الدما

نفلّقُ هاماً من رجالٍ أعزّةٍ علينا وهم كانوا أعقّ وأظلما [2]

فهو يعترف بالبيت الثاني بأنه هو فاعل ذلك.

١٠ - وقد نقل الآلوسي عن تاريخ ابن الوردي، وكتاب الوافي بالوفيات:

أنّه لما ورد على يزيد نساء الحسين عليه السلام وأطفاله، والرؤوس على الرماح، وقد أشرف على ثنية جيرون، ونعب الغراب، قال:

---

(١) تاريخ الخلفاء / ١٩٣ ط دار الفكر سنة ١٣٩٤ هجري - بيروت.

(٢) راجع مروج الذهب ٣ / ٦١، والأخبار الطوال / ٢٦١، والفتوح - المجلد الثالث ٥ / ١٢٨، والنجوم الزاهرة ١ / ٢٠٣ ط دار الكتب العلمية، والفصول المهمة - لابن الصباغ / ٢٠٥، ومرآة الجنان - لليافعي ١ / ١٣٥، ومقاتل الطالبيّين / ١١٩، والإرشاد - للمفيد ٢ / ١١٩، ومناقب آل أبي طالب ٤ / ١١٤ ط مكتبة مصطفوي - قم - إيران، وسير أعلام النبلاء ٣ / ٣٩.

لمـــا بـــدت تلـــك الحمـــولُ وأشـــرفت تلـــك الـــرؤوسُ علـــى رُبى جـــيرونِ
نعـــب الغـــرابُ فقلـــت نـــح أو لا تـــنح فلقـــد قضـــيتُ مـــن النـــبيّ ديـــوني [1]

إلى أن قال:

وهذا كفر صريح، فإذا صحّ فقد كفر به. ومثله تمثّله بقول ابن الزبعرى قبل إسلامه:

(**ليت أشياخي**) الأبيات ... انتهى [2].

١١ - كما أنّ الغزالي قد ذكر أن يزيد قد كاتب ابن زياد وحثّه على قتل الحسين عليه السلام [3].

١٢ - وتمثّل وهو ينكت ثنايا الإمام الحسين عليه السلام بقضيب، بهذه الأبيات

ليـــت أشـــياخي ببـــدرٍ شـــهدوا جـــزعَ الخـــزرجِ مـــن وقـــع الأســـلْ
لأهلّـــوا واســـتهلّوا فرحـــاً ثمّ قـــالوا لي هنيئـــاً لا تشـــلْ
حـــين حكّـــت بفنـــاءٍ بركهـــا واســـتحرّ القتـــلُ في عبـــد الأســـلْ
قـــد قتلنـــا الضـــعفَ مـــن أشـــرافكمْ وعـــدلنا ميـــلَ بـــدرٍ فاعتـــدلْ
لعبـــت هاشـــمُ بالملـــك فـــلا خـــبرٌ جـــاء ولا وحـــيٌ نـــزلْ

---

(١) روح المعاني ٢٦ / ٧٢، وتذكرة الخواص / ٢٦١، ٢٦٢، ومنهاج السنة ٤ / ٥٤٩ فما بعدها.

(٢) روح المعاني ٢٦ / ٧٣.

(٣) تذكرة الخواص / ٦٣، وراجع الصواعق المحرقة ٢ / ٦٣١.

وفي نص آخر:

فجزينـــــــاهم ببـــــــدرٍ مثلَهـــــــا وأقمنـــــا ميـــــلَ بـــــدرٍ فاعتـــــدلْ

لســـــتُ مـــــن عتبـــــةَ إن لم أنـــــتقم مـــــن بـــــني أحمـــــدَ مـــــا كـــــان فعـــــل [1]

وفي هذه الأبيات اعتراف صريح بأنه هو فاعل ذلك.

١٣ - ويذكرون أيضاً أن يزيد (لعنه الله) قد عهد إلى عمرو بن سعيد الأشدق أن يناجز الإمام الحرب، وإن عجز عن ذلك اغتاله. وقدم الأشدق في جند كثيف إلى مكّة، فلمّا علم الإمام خرج منها [2].

مواجهة يزيد (لعنه الله) بجريمته

وهناك نصوص كثيرة تجد فيها مواجهة يزيد (لعنه الله) بأنه هو قاتل الإمام الحسين عليه السلام، من دون أن ينكر هو ذلك أو أن ينحي باللائمة على غيره. فمن ذلك:

١ - ما كتب به ابن عباس إلى يزيد (لعنه الله) في رسالة جاء فيها:

«وسألتني أن أحثّ الناس عليك، وأُخذّلهم عن ابن الزبير، فلا ولا

---

(١) راجع البداية والنهاية ٨ / ١٨٧ ط دار إحياء التراث، ومناقب آل أبي طالب ٤ / ١١٤ ط مكتبة مصطفوي - قم - إيران، والفتوح - المجلد الثالث ٥ / ١٢٩، والمنتظم ٥ / ٣٤٣، وتذكرة الخواص / ٢٦١، ٢٦٢، وآثار الجاحظ / ١٣٠، وسؤال في يزيد / ١٤ فما بعدها، ومصادر ذلك لا تكاد تحصى.

(٢) حياة الإمام الحسين بن علي عليه السلام - للقرشي ٣ / ٤٦ عن مرآة الزمان / ٦٧ نسخة مصورة في مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام - النجف الأشرف - العراق.

سروراً ولا حبوراً، وأنت قتلت الحسين بن علي، بفيك الكِثكِث» [1].

إلى أن قال:

«لا تحسبني - لا أباً لك! - نسيت قتلك حسيناً وفتيان بني عبد المطلب».

إلى أن قال أيضاً:

«وما أنس من الأشياء فلست بناسٍ إطرادك الحسين بن علي من حرم رسول الله إلى حرم الله، ودسّك إليه الرجال تغتاله».

إلى أن قال:

«قد سقت إليه الرجال فيها ليقاتل».

إلى أن قال:

«ثمّ إنك الكاتب إلى ابن مرجانة أن يستقبل حسيناً بالرجال، وأمرته بمعالجته وترك مطاولته، والإلحاح عليه حتّى يقتله ومن معه من بني عبد الملطب».

إلى أن قال:

«فلا شيء عندي أعجب من طلبك ودّي ونصري وقد قتلت بني أبي، وسيفك يقطر من دمي ...» إلخ.

إلى أن قال أيضاً:

«ولا يستقرّ بك الجدل، ولا علم [2] يمهلك الله بعد قتلك عترة

---

(١) الكِثِكث (بكسر الكاف المكررة): التراب أو فتات الحجارة.

(٢) لعل الصحيح «ولا أعلم».

رسول الله إلاّ قليلاً» [١].

٢ - إنّ ولده معاوية بن يزيد قد أكّد في خطبة توليه الخلافة بعهد من أبيه يزيد (لعنه الله)، أكّد على أن أباه هو القاتل، فقد جاء في تلك الخطبة:

«... إنّ من أعظم الأُمور علينا علمنا بسوء مصرعه، وبئيس منقلبه، وقد قتل عترة رسول الله صلى الله عليه وآله ، وأباح الحرم، وخرّب الكعبة ...» إلخ [٢].

٣ - وقال يزيد (لعنه الله) للإمام السجاد عليه السلام حينما أُدخل عليه: أنت ابن الذي قتله الله؟

فقال عليه السلام : «أنا علي، ابنُ مَن قتلته أنت».

ثم قرأ: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّداً فَجَزَآؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِداً فِيهَا [٣]﴾ [٤].

٤ - وقالت له [زينب بنت علي عليهما السلام]: يا يزيد، حسبك من دمائنا [٥].

٥ - وروى ابن أعثم أنّ الإمام السجاد عليه السلام قال ليزيد (لعنه الله): «إنّك لو تدري ما صنعت، وما الذي ارتكبت من أبي وأهل بيتي،

---

(١) تاريخ اليعقوبي ٢ / ٢٤٨، ٢٤٩، وراجع الكامل في التاريخ ٤ / ١٢٨.

(٢) الصواعق المحرقة ٢ / ٦٤١.

(٣) الآية ٩٣ من سورة النساء.

(٤) تذكرة الخواص / ٦٣ عن الغزالي.

(٥) مقاتل الطالبيّين / ١٢٠.

وأخي وعمومتي، إذاً لهربت في الجبال، وفرشت الرماد، ودعوت بالويل والثبور. أن يكون رأس الحسين بن فاطمة وعلي رضي الله عنهما منصوباً على باب المدينة وهو وديعة الله فيكم!» [١].

٦ - وقال عليه السلام مخاطباً يزيد (لعنه الله) في خطبته الشهيرة بدمشق: «محمّد هذا جدّي أم جدّك؟ فإن زعمت أنه جدّك فقد كذبت وكفرت، وإن زعمت أنه جدّي فلِمَ قتلت عترته؟» [٢].

٧ - وقالت له السيدة زينب عليها السلام في خطبتها المعروفة: «... وقد نكأت القرحة، واستأصلت الشأفة بإراقتك دماء ذرّيّة محمّد صلى الله عليه وآله ونجوم الأرض من آل عبد المطلب ...» [٣].

ب: رضا يزيد (لعنه الله) بقتل الإمام الحسين عليه السلام

وحول رضا يزيد (لعنه الله) بقتل الإمام الحسين عليه السلام **نقول:** إنّ من المستحسن أن نشير أولاً إلى موقف علماء أهل السنة من هذا الأمر، ثمّ نتكلم حول ما يرتبط برضاه (لعنه الله) بقتل سيد الشهداء عليه السلام، فلاحظ ما يلي:

---

(١) الفتوح - لابن أعثم - المجلد الثالث ٥ / ١٣٢.

(٢) الفتوح - لابن أعثم - المجلد الثالث ٥ / ١٣٣، ومقتل الحسين عليه السلام - للخوارزمي ٢ / ٢٤٢.

(٣) الخطبة في بلاغات النساء / ٢١، ومقتل الحسين عليه السلام - للخوارزمي ٢ / ٦٤، وأعلام النساء ٢ / ٥٠٤، واللهوف / ٧٩ - ٨٠، والحدائق الوردية ١ / ١٢٩ - ١٣١.

إدانة علماء أهل السنة ليزيد (لعنه الله)

لقد ردَّ هذا الأمر علماء أهل السنة أنفسهم فضلاً عن غيرهم، وكلماتهم كثيرة حول هذا الأمر:

فالجاحظ مثلاً قد قال عن لعن يزيد (لعنه الله) بعد أن ذكر قتله الإمام الحسين عليه السلام وغير ذلك: «فالفاسق ملعون، ومن نهى عن شتم الملعون فملعون» [١].

ويقول: «على أنهم مجمعون على أنه ملعون من قتل مؤمناً متعمداً أو متأوّلاً، فإذا كان القاتل سلطاناً جائراً، أو أميراً عاصياً، لم يستحلوا سبّه ولا خلعه، ولا نفيه ولا عيبه ...» إلخ [٢].

ويقول: «على أنه ليس مَن استحقّ اسم الكفر بالقتل كمن استحقّه بردّ السنة وهدم الكعبة» [٣].

وراجع ما قاله البرهان الحلبي، وعلي بن محمّد الكياهراسي، والذهبي، والشيخ محمّد عبده [٤]، وابن جرير وغيرهم.

---

(١) آثار الجاحظ / ١٢٩، الرسالة الحادية عشرة في بني أُميّة.

(٢) آثار الجاحظ / ٣٠.

(٣) آثار الجاحظ / ١٢٩، ١٣٠.

(٤) السيرة الحلبية ١ / ٢٦٧، وتاريخ ابن خلكان ١ / ٣٥٥ ط إيران - ترجمة الكياهراسي علي بن مُحَمَّد، وعن سير أعلام النبلاء - للذهبي، وعن الروض الباسم ٢ / ٣٦، وعن تفسير المنار ١ / ٣٦٧، وج٢ / ١٨٣، ١٨٥، وشذرات الذهب ١ / ٦٩.

وقد حكم أحمد بن حنبل بكفر يزيد (لعنه الله) [١].

وضرب عمر بن عبد العزيز الذي وصف يزيد بـ «**أمير المؤمنين**» عشرين سوطاً [٢].

وقال السيوطي: «لعن الله قاتله، وابن زياد، ومعه يزيد» [٣].

وسُئل ابن الجوزي عن لعن يزيد (لعنه الله)، فقال: قد أجاز أحمد لعنه، ونحن نقول: لا نحبه لما فعل بابن بنت نبيّنا، وحمله آل رسول الله سبايا إلى الشام على أقتاب الجمال [٤].

وراجع كلام الآلوسي حول ما فعله يزيد (لعنه الله) بعترة النبي صلى الله عليه وآله ، فإنه كلام جيد، وقد نقل عن البرزنجي في الإشاعة، وأبي يعلى، وابن الجوزي، والتفتازاني، والسيوطي جواز لعن يزيد (لعنه الله)، فراجع [٥].

---

(١) الإتحاف بحب الأشراف / ٦٨، ٦٣، وراجع البداية والنهاية ٨ / ٢٤٥ ط دار إحياء التراث العربي.

(٢) الصواعق المحرقة ٢ / ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٤٢، وسير أعلام النبلاء ٤ / ٤٠، وتاريخ الخلفاء / ١٩٤ ط دار الفكر سنة ١٣٩٤ هجري.

(٣) تاريخ الخلفاء / ٢٠٧.

(٤) مرآة الزمان ٨ / ٤٩٦ - حوادث سنة ٥٩٧، وراجع الصواعق المحرقة ٢ / ٦٣٤، ٦٣٥، وراجع منهاج السنة ٤ / ٥٦٥ - ٥٧٣.

(٥) روح المعاني ٢٦ / ٧٢، ٧٣، وراجع المنتظم - لابن الجوزي ٥ / ٣٤٢، ٣٤٥، والصواعق المحرقة ٢ / ٥٨٠، ٦٣٤، ٦٣٥.

وقال الذهبي: «كان ناصبياً غليظاً، يتناول المسكر، ويفعل المنكر، فتح دولته بقتل الحسين، وختمها بوقعة الحرة» [١].

ويقول ابن خلدون عن قتل يزيد للإمام الحسين عليه السلام : «إنّ قتله من فعلاته المؤكدة لفسقه، والحسين فيها شهيد» [٢].

فهذا غيض من فيض، والحر تكفيه الإشارة.

سيرته (لعنه الله) تشهد عليه:

أمّا فيما يرتبط برضا يزيد (لعنه الله) بقتله عليه السلام **، وسروره بذلك، فنقول:**

قد صرّح يزيد (لعنه الله) نفسه برضاه، وبسروره بهذا الأمر، فقد قال للنعمان بن بشير: «الحمد لله الذي قتل الحسين» [٣].

كما أن أفعاله (لعنه الله) تدل على هذا الرضا والسرور .. فقد قال السيوطي، وابن جرير: لما قُتل الحسينُ سُرَّ يزيد بمقتله، وحسنت حال ابن زياد عنده، وزاده ووصله، وسرّه ما فعل، ثمّ بعد ذلك ندم، فمقته المسلمون وأبغضه الناس [٤].

---

(١) شذرات الذهب ١ / ٦٩.

(٢) مقدمة ابن خلدون / ١٨١ عند ذكره ولاية العهد.

(٣) راجع مقتل الحسين عليه السلام - للخوارزمي ٢ / ٥٩.

(٤) راجع الكامل في التاريخ ٤ / ٨٧ ط دار صادر، وتاريخ الخلفاء / ١٩٥ ط دار الفكر، وراجع سير أعلام النبلاء ٣ / ٣١٧.

وقال الجاحظ ما ملخّصه: «المنكرات التي اقترفها يزيد، من قتل الحسين، وحمله بنات رسول الله ﷺ سبايا، وقرعه ثنايا الحسين بالعود، وإخافته أهل المدينة، وهدم الكعبة، تدل على القسوة والغلظة، والنصب وسوء الرأي، والحقد والبغضاء، والنفاق والخروج عن الإيمان ...» إلخ [1].

وقال التفتازاني: «الحق إن رضا يزيد بقتل الحسين، واستبشاره بذلك، وإهانته أهل بيت النبي ﷺ ممّا تواتر معناه، وإن كان تفاصيله أحاداً، فنحن لا نتوقف في شأنه، بل في إيمانه، لعنة الله عليه وعلى أنصاره وأعوانه» [2].

وقال سبط [ابن] الجوزي: إنّ الغزالي قال: وادّعوا أن قتله كان غلطاً.

قال: وكيف يكون هذا وحال الحسين لا يحتمل الغلط، لما جرى من قتاله، ومكاتبة يزيد إلى ابن زياد بسببه، وحثّه على قتله، ومنعه من الماء، وقتله عطشاً، وحمل رأسه وأهله سبايا عرايا على أقتاب الجمال إليه، وقرع ثناه بالقضيب ...؟!» إلخ [3].

وقال ابن الجوزي عن بيعة يزيد (لعنه الله): «ظهرت منه أُمور كلّ منها يوجب فسخ ذلك العقد، من نهب المدينة، ورمي الكعبة بالمنجنيق،

---

(١) آثار الجاحظ / ١٢٨، ١٢٩.

(٢) راجع شذرات الذهب ١ / ٦٨، ٦٩، وشرح العقائد النسفية - للتفتازاني / ١٨٨.

(٣) تذكرة الخواص / ٦٣، وراجع الصواعق المحرقة ٢ / ٦٣١.

وقتل الحسين وأهل بيته، وضربه على ثناياه بالقضيب، وحمل رأسه على خشبة» [١].

وقال يزيد (لعنه الله) للإمام السجاد عليه السلام: «كيف رأيت صنع الله بأبيك يا علي بن الحسين؟ ...

وشاور مَن كان حاضراً في أمره، فأشاروا عليه بقتله ...» [٢] فسكت.

وقد واجهت السيدة زينب عليها السلام يزيد (لعنه الله) بالتقريع من أجل ذلك [٣].

وقال للإمام السجاد عليه السلام **أيضاً:** ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [٤].

وقال يزيد (لعنه الله) للإمام السجاد عليه السلام أيضاً: أراد أبوك وجدك أن يكونا أميرين، فالحمد لله الذي أذلّهما وسفك دماءهما [٥].

---

(١) مقتل الحسين عليه السلام - للمقرّم / ١١ عن الفروع ٣ / ٥٤٨ - باب قتل أهل البغي، ط المنار سنة ١٣٤٥.

(٢) إثبات الوصية / ١٤٣، وراجع الفتوح - لابن أعثم - المجلد الثالث ٥ / ١٣٠.

(٣) بلاغات النساء - لأحمد بن أبي طاهر / ٢١، ومقتل الحسين عليه السلام - للخوارزمي ٢ / ٦٢، وأخبار الزينبات - للعبيدلي / ٨٦، واللهوف / ٧٩ ط سنة ١٣٦٩ هـ.

(٤) راجع الكامل في التاريخ ٤ / ٨٧، وتاريخ الطبري ٤ / ٣٥٢، ٣٥٥، وتفسير القمي ٢ / ٣٥٢ في تفسير الآية في سورة الشورى، وتذكرة الخواص / ٢٦٢، ومقاتل الطالبيّين / ١٢٠، والإرشاد - للمفيد ٢ / ١٢٠، وسير أعلام النبلاء ٣ / ٣٢٠.

(٥) الفتوح - لابن أعثم - المجلد الثالث ٥ / ١٣١.

ودعا يزيد (لعنه الله) برأس الإمام الحسين عليه السلام، وجعل يضرب أو ينكت (والنكت: هو الضرب) ثغر الإمام الحسين عليه السلام بقضيب في يده [1]، وجعل يقول: قد لقيت بغيك يا حسين [2].

جوائز يزيد (لعنه الله) لابن زياد

ولما قتل ابنُ زياد الإمامَ الحسين عليه السلام أوصله يزيد (لعنه الله) بألف ألف درهم جائزة [3].

وقال لسلم بن زياد، أخي عبيد الله بن زياد، حينما قدم عليه بعد قتل الإمام الحسين عليه السلام: لقد وجبت محبّتكم يا بني زياد على آل سفيان [4].

---

(١) مقتل الحسين عليه السلام - للمقرّم / ٤٥٤ عن الإتحاف بحبِّ الأشراف / ٢٣، والكامل في التاريخ ٤ / ٨٥ ط دار صادر، وتذكرة الخواص / ١٤٨، والصواعق المحرقة ٢ / ٥٨٠. ونقل أيضاً عن الفروع - لابن مفلح ٣ / ٥٤٩، وعن شرح مقامات الحريري - للشربشي ١ / ٩٣.

وراجع مجمع الزوائد ٩ / ١٩٥، والفصول المهمة - لابن الصباغ / ٢٠٥، والخطط للمقريزي ٢ / ٢٨٩، والبداية والنهاية ٦ / ٢٦٠ ط دار إحياء التراث.

وراجع مناقب ابن شهر آشوب ٣ / ٢٦١ المطبعة الحيدريّة، وسير أعلام النبلاء ٣ / ٣١٩، ٣٢٠، ٣٠٩.

(٢) الكواكب الدرية - للمناوي ١ / ٥٦.

(٣) الفتوح - لابن أعثم - المجلد الثالث ٥ / ١٣٥.

(٤) الفتوح - لابن أعثم - المجلد الثالث ٥ / ٣٦، وينابيع المودة ٣ / ٣١ ط دار الأسوة، والصراط السوي في مناقب آل النبي / ٨٥.

وكتب يزيد (لعنه الله) بعد مقتل الإمام الحسين عليه السلام إلى ابن زياد: أمّا بعد، فإنك قد ارتفعت إلى غاية أنت فيها كما قال الأوّل:

رفعـــتَ فجـــاوزت الســـحابَ وفوقَـــه فمـــا لـــك إلاّ مرتقـــى الشـــمس مقعـــدا

أفد عليَّ لأجازيك على ما فعلت

ولما جاء استقبله يزيد (لعنه الله)، وقبّل ما بين عينيه، وأجلسه على سرير ملكه، وأدخله على نسائه.

وقال للمغني: غنِّ.

وللساقي: اسق.

ثمّ قال:

اســـــقني شـــــربةً أُروّي فـــــؤادي ثمَّ صـــــلْ فاســـق مثلهـــا ابـــنَ زيادِ

موضـــعَ الســـر والأمانـــة عنـــدي وعلـــى ثغـــر مغنمـــي وجهـــادي

زاد ابن الجوزي:

قاتـــلَ الخـــارجي أعـــني حســـيناً ومبيـــدَ الأعـــداءِ والحسّـــادِ

وأوصله ألف ألف درهم، ومثلها لعمر بن سعد، وأطلق له خراج العراق سنة [1].

كما أنه حين وافاه النبأ بمقتل الإمام الحسين عليه السلام، وكان في

---

(١) راجع شرح الأخبار ٣ / ٢٥٣ ط جماعة المدرسين - قم - إيران، ومرآة الزمان في تواريخ الأعيان / ١٠٦، وتذكرة الخواص / ٢٩٠، وراجع مروج الذهب ٣ / ٦٧.

بستانه الخضرا، كبّر تكبيرة عظيمة [١].

وحين وصل السبايا إلى الشام «جمع يزيد مَن كان بحضرته من أهل الشام، ثمّ دخلوا عليه، فهنّوه بالفتح» [٢].

وتقدّم أنه حين وضع رأس الإمام الحسين عليه السلام جعل ينكت ثناياه بالقضيب، وهو يقول:

أبى قومُنا أن ينصفونا فأنصفتْ قواضبُ في أيماننا تقطر الدما

نفلّق هاماً من رجالٍ أعزّةٍ علينا وهم كانوا أعقّ وأظلما

ثم صلب الرأس الشريف على باب القصر ثلاثة أيام [٣].

وفي نص آخر: نصبه بدمشق ثلاثة أيام، ثمّ وضع في خزائن السلاح [٤].

وفي نص آخر: أنه نصبه على باب مسجد دمشق [٥].

وفي نص آخر: نصبه في جامع دمشق في المكان الذي نُصب فيه

---

(١) تاريخ اليعقوبي ٢ / ٢٢٢.

(٢) البداية والنهاية ٨ / ١٩٧ ط سنة ١٩٦٦م، وراجع سير أعلام النبلاء ٣ / ٣٠٩.

(٣) راجع الخطط - للمقريزي ٢ / ٢٨٩، والإتحاف بحبّ الأشراف / ٢٣، ومقتل الحسين عليه السلام - للخوارزمي ٢ / ٧٥، وسير أعلام النبلاء ٣ / ٣١٩.

(٤) البداية والنهاية ٨ / ٢٢٢ دار إحياء التراث، وسير أعلام النبلاء ٣ / ٣١٩.

(٥) الأمالي للصدوق / ١٤٧ ط سنة ١٣٨٩ هـ - النجف الأشرف.

رأس النبي يحيى بن زكريا عليهما السلام [1].

ثمّ حبس السبايا في محبس لا يكنّهم من حر ولا برد [2] ..

ولعلّه نصبه في أكثر من موضع في الأيام المختلفة.

لو صحت مزاعمهم

وبعد، فلو صح ما يزعمونه من أن يزيد (لعنه الله) لم يأمر ابن زياد بقتل الإمام الحسين عليه السلام، فقد كان من المفترض أن يقتص منه، أو على الأقل أن يحاسب ويعاقب ابن زياد، وعمر بن سعد، وشمر بن ذي الجوشن، وغيرهم (لعنهم الله) ممّن شارك في قتل الإمام الحسين عليه السلام ريحانة الرسول صلى الله عليه وآله وسيد شباب أهل الجنة.

وكان عليه أيضاً أن يعاقب عمرو بن سعيد الأشدق الذي أمر صاحب شرطته على المدينة عمرو بن الزبير بن العوام بهدم دور بني هاشم في المدينة، ففعل، وبلغ منهم كل مبلغ، وهدم دار ابن مطيع [3].

وكان عليه أن يستغني - على الأقل - عن خدمات ابن زياد والأشدق وغيرهما ..

وكان عليه أن لا يرضى من سفيانيّة أهل دمشق بأن يستقبلوا السبايا

---

(١) صبح الأعشى ٤ / ٩٧ ط المؤسسة المصرية العامة، ونقل عن تذهيب التهذيب ١ / ١٥٧.

(٢) الأمالي للصدوق / ١٤٨.

(٣) راجع الأغاني ٤ / ١٥٦ ط.

بالدفوف، وبالفرح والسرور [1].

وبعد كل ما تقدم:

فما معنى محاولة هؤلاء تبرئة يزيد (لعنه الله) ممّا اقترفته يداه، وادعاء أنه لم يأمر بقتل الإمام الحسين عليه السلام، ولا رضي به، بل حاول أن يمنع من عودة القتال بين أهل الشام وأهل العراق؟!

أنصار السفياني:

وبعد أن اتضح: أن هذا المنشور قد اعتمد في عرضه لما جرى للإمام الحسين عليه السلام الرواية السفيانيّة اليزيديّة الشاذة التي أجمعت الدلائل والشواهد، والنصوص التاريخية على خلافها.

نقول:

ما كنا نظن أننا نعيش إلى اليوم الذي نحتاج فيه إلى إثبات أنّ يزيد (لعنه الله) هو الذي قتل الإمام الحسين عليه السلام، فإنا لله وإنا إليه راجعون، ولا حول ولا قوة إلاّ بالله العلي العظيم!

وإن أخشى ما نخشاه هو أن يكون هذا النوع من الطروحات التي تسعى لتبرئة يزيد بن معاوية بن أبي سفيان (لعنه الله) الذي ارتكب أعظم الجرائم وأفظعها في حق الدين - أن تكون من إرهاصات عودة السفيانيّة، وأن يكون هؤلاء المروِّجون لها من الموطّئين لظهور السفياني في آخر الزمان ..

---

(١) أمالي الصدوق / ١٠٠.

ولعلّ ما يؤكّد هذا المعنى: أنّ المنشور يسعى للنيل من شخص الإمام الحسين عليه السلام، سيد شباب أهل الجنة، والإمام المنصوص على إمامته من قِبل الرسول صلى الله عليه وآله نفسه، بقوله: «الحسن والحسين إمامان قاما أو قعدا»، وتصويره على أنه كان طالباً للدنيا كما أشارت إليه الرواية المكذوبة عن ابن عمر.

وذلك توطئة للطعن في أصل الإمامة الذي لم يزل يؤرّق هؤلاء الناس، ويمثّل الشوكة الجارحة في قلوبهم، والقذ المؤلم في عيونهم، والشجا المعترض في حلوقهم.

ابن تيمية المتجرّئ على حرمات الله:

وأمّا كلام ابن تيمية الذي ورد في المنشور، فهو ظاهر في أنه يدافع عن يزيد (لعنه الله)، ويتهم الإمام الحسين عليه السلام بأنه لا عقل أو لا دين له، والعياذ بالله، وذلك حين زعم أنه أقدم على أمر ليس فيه مصلحة دين ولا مصلحة دنيا!

فهل أصبح ابن تيمية المجسِّم، المتحامل على النبي صلى الله عليه وآله وأهل بيته عليهم السلام أعرف بالتكليف الشرعي من سيد شباب أهل الجنة؟!

ثمّ إننا لا ندري كيف يكون الإمام الحسين عليه السلام سيداً لشبابها، وليس على وجه الأرض أحد يساميه أو يساويه على حد تعبير ابن كثير الحنبلي [1] ما دام أنه لا يعرف مصلحة الدين ولا

---

(١) البداية والنهاية ٨ / ١٦٢ ط دار إحياء التراث العربي سنة ١٤١٣.

مصلحة الدنيا، ويقدم على أمر «**ما كان سليماً**» على حدِّ تعبير ابن تيمية، وقد أوجب الفساد على حدِّ تعبير هذا المتعصب البعيد عن الأدب مع أهل بيت النبوة؟!

أليس في ذلك تعذير ليزيد (لعنه الله)، ولابن زياد، وللشمر بن ذي الجوشن، ولعمر بن سعد، ولحرملة، و .. و ..؟!

وانتهاك لحرمة ومقام الإمام الحسين عليه السلام، وتسفيه لرأيه، وتصويب أعدائه، أو على الأقل تهوين لجريمتهم؟!

ثمَّ هو اعتراض على الله وعلى رسوله صلى الله عليه وآله حين أعطيا الأوسمة للإمام الحسين عليه السلام دون يزيد القرود والفهود، والخمور والفجور!

النصب وإيحاءاته

ويلاحظ أنه قد ورد التعبير في المنشور أنّ الحر قال عن السيدة فاطمة الزهراء عليها السلام: إنها «**سيدة نساء العرب**»، مع أن الرواية تصرح بأنها:

سيدة نساء هذه الأُمّة ..

وسيدة نساء العالمين.

وسيدة نساء أهل الجنّة [1]!

---

(١) راجع أسرار الأسماء لفاطمة الزهراء عليها السلام / ٦٩ - ٨٣ فإنه قد ذكر طائفة كبيرة من النصوص عنه صلى الله عليه وآله عن مصادر كثيرة جدّاً من السنة والشيعة على حدٍّ سواء.

الفصل الثاني:

اللطم

على الإمام الحسين عليه السلام

قتل الإمام الحسين وقتل الأنبياء عليهم السلام

ثم ذكر المنشور الذي يبدو أنه مأخوذ ممّا جاء في البداية والنهاية لابن كثير أنّ الأنبياء قُتلوا، وكذلك قُتل علي، وعمر، وعثمان، وهؤلاء كلّهم أفضل من الحسين، ولذلك لا يجوز إذا جاء ذكرى الحسين اللطم ... إلخ.

ثمّ استشهد بحديث: ليس منّا من لطم الخدود وشق الجيوب.

ونقول:

إنّ هذا الكلام كله أيضاً غير دقيق ولا صحيح، ونلخّص ما نرمي إليه ضمن النقاط التالية:

فظاعة جريمة يزيد (لعنه الله)

بالنسبة إلى قولهم: «إن مقتل الحسين ليس هو بأعظم من قتل الأنبياء».

نقول:

إنه غير صحيح، فإنّ قتل الإمام الحسين عليه السلام بهذه الصورة التي تم فيها قد كان هو الأفظع والأبشع، والأعظم خطراً، وذلك لأنه كان يهدف إلى اغتيال جهود جميع الأنبياء كلهم، وذلك بالقضاء على دين

الإسلام الذي جاء به خاتم الرسل ﷺ الذي هو الدين الأتم والأكمل، ونبيّه هو الأشرف والأفضل من كلِّ ما ومَن خلق الله، والذي هو ثمرة جهود وتضحيات جميع الأنبياء والأوصياء والصالحين، من النبي آدم عليه السلام إلى النبي الخاتم ﷺ .

أوصياء نبينا أفضل:

وأمّا بالنسبة لتفضيل الأنبياء على الإمام الحسين عليه السلام ، فإننا نقول:

إنّ أوصياء نبينا الأعظم ﷺ أفضل وأشرف من سائر الأوصياء، بل هم أفضل من كلِّ من عدا نبينا ﷺ كما تدلّ عليه النصوص الكثيرة التي أثبتت أن آدم، ونوحاً، وإبراهيم، ويونس، وغيرهم من الأنبياء عليهم السلام قد توسّلوا إلى الله بهم، وطلبوا الفرج والغوث من الله بواسطتهم.

وإذا كان الأمر كذلك فلا تصل النوبة إلى الحديث عن كونهم أفضل من عمر بن الخطاب، ومن عثمان بن عفان، فكيف إذا كان هؤلاء قد اعتدوا على بنت رسول الله ﷺ أيضاً بالضرب، وأسقطوا جنينها حتّى ماتت واجدة على أبي بكر وعمر كما صرح به البخاري وغيره!

وكيف إذا كان الصحابة والتابعون قد نقموا على عثمان حتّى قُتل بحضرتهم، وبمشاركة منهم.

فهل يصح بعد هذا المقايسة بين هؤلاء وبين الإمام الحسين عليه السلام

فضلاً عن السعي لتفضيلهم عليه؟!

اللطم على الإمام الحسين عليه السلام مطلوب لله تعالى:

أمّا ما ادعاه المنشور من أنه لا يجوز إذا جاءت ذكرى الإمام الحسين عليه السلام اللطم وما شابه، فهو غير صحيح أيضاً، بل هو مستحب ومطلوب ومحبوب لله تعالى، خصوصاً إذا كان فيه إدانة للباطل وتأييد للحق، وتربية للنفوس على مقت الظلم ورفضه، والبراءة من الظالمين والمفسدين.

ونحن نكتفي في هذا السياق بالتذكير بما يلي:

أيهما أعظم

هل لطم الصدور والخدود أعظم؟

أم البكاء حتّى العمى الحقيقي أعظم؟

فإن القرآن قد صرح بأنّ النبي يعقوب عليه السلام قد بكى على ولده النبي يوسف عليه السلام - الذي كان حياً - حتّى ابيضّت عيناه من الحزن، بل هو قد كاد أن يهلك من ذلك، قال تعالى: (وَتَوَلَّى عَنْهُمْ وَقَالَ يَا أَسَفَى عَلَى يُوسُفَ وَابْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزْنِ فَهُوَ كَظِيمٌ * قَالُواْ تَاللّهِ تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُفَ حتّى تَكُونَ حَرَضاً أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ) [1].

حديث لطم الخدود، لا يدلّ:

بالنسبة لحديث: «ليس منا من لطم الخدود، وشق الجيوب، ودعا بدعوى الجاهليّة»، **نقول:**

---

(١) سورة يوسف / ٨٤ - ٨٥.

إنه لا بدّ أن يكون ناظراً إلى من يفعل ذلك استعظاماً واعتراضاً على قضاء الله لمجرد موت عزيز له.

وقد ألمح العسقلاني، والقاري، والكرماني، والقسطلاني، والمناوي إلى ذلك، فقد ذكروا أن:

السبب فيه أي في هذا النهي - ما تضمنه ذلك من عدم الرضا بالقضاء [1] أو نحو ذلك ..

والدليل على ذلك:

أولاً: إنه ﷺ قال: ليس منّا مَن لطم الخدود ... إلخ، مع أن الذي يلطم صدره وخده في المصاب، أو يشقّ جيبه لا يخرج من الدين، فلا يصح أن يقال: ليس منا.

أمّا إذا فعل ذلك اعتراضاً على الله سبحانه، كما ربما يصدر من بعض ضعفاء الإيمان، فإنه لا يكون من أهل الإيمان حقيقة، لأنّ المؤمن لا يعترض على ربه، وينطبق عليه مضمون هذا الحديث بصورة حقيقية.

ثانياً: إنّ ممّا يدل على ذلك أيضاً ذيل الحديث، أعني قوله: ودعا بدعوى الجاهليّة .. فإن من يدعو بدعوى الجاهليّة، ويعود إلى التزام رسومها، ويترك ما يدعوه إليه الإسلام لا يكون من أهل الإيمان والإسلام.

---

(١) فتح الباري ٣ / ١٩٥ ط دار الريان للتراث، وشرح الكرماني على البخاري ٧ / ٨٨، وإرشاد الساري ٢ / ٤٠٦، وعمدة القاري ٨ / ٨٧.

وبذلك يظهر: أنه لا مجال للتأويلات الباردة التي يحاولون المصير إليها، والسعي إلى حمل قوله ﷺ : ليس منا ... على المجاز، فراجع [1].

١ - وقد قال الكرماني: إلاّ أن يفسر دعوى الجاهليّة بما يوجب الكفر، نحو تحليل الحرام، أو عدم التسليم لقضاء الله، فحينئذ يكون النفي حقيقة [2].

وقال المناوي: وهو يدل على عدم الرضا، وسببه ما تضمّنه من عدم الرضا بالقضاء [3].

فهذا الحديث ليس ناظر إلى ما هو من قبيل اللطم في عاشوراء الذي هو لأجل إعزاز الدين، وإظهار الحب لأهل بيت النبوة عليهم السلام، وإحياء شعائر الله تعالى.

٢ - وقد روى الخوارزمي أن دعبلاً أنشد الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام قصيدته التائية، ومنها قوله:

أفـــاطمُ لـــو خلـــتِ الحســـينَ مجـــدّلا وقـــد مـــات عطشـــاناً بشـــطِّ فـــراتِ

إذاً للطمـــــت الخـــــدَّ فـــــاطمُ عنـــــده وأجريـــــت دمـــــع العـــــين في الوجنـــــاتِ

فلم يعترض عليه الإمام عليه السلام، ولو بأن يقول له: إن أمنا

---

(١) فتح الباري ٣ / ١٩٥.

(٢) شرح الكرماني على البخاري ٧ / ٨٨، وعمدة القاري ٨ / ٨٧.

(٣) فيض القدير شرح الجامع الصغير ٥ / ٤٩٣.

فاطمة عليها السلام لا تفعل ذلك، لأنه حرام، بل هو عليه السلام قد بكى وأعطى الشاعر جائزة، وأقرّه على ما قال [1].

والإمام الرضا عليه السلام لا يمكن أن يخفى عليه مثل هذا الحكم الشرعي في أمر هو محل ابتلاء الناس، ولا بدّ أن يكون الناس قد بدؤوا بممارسته منذ الأيام الأولى لوقوع الفاجعة. ويشير إلى ذلك ما ورد في النص التالي:

٣ - لما مرّوا بالسبايا على الإمام الحسين عليه السلام وأصحابه صاحت النساء، ولطمن وجوههن، وصاحت زينب عليها السلام: يا محمّداه [2]!

ولم يعترض عليهنّ الإمام السجاد عليه السلام، ولم نسمع أن أحداً من الأُمّة قد خطَّأهن في ذلك.

٤ - وحين ارتجز الإمام الحسين عليه السلام في كربلاء:

يا دهـــرُ أفٍّ لـــك مـــن خليـــلِ كـــم لـــك في الإشـــراق والأصـــيلِ

سمعته السيدة زينب عليها السلام، فشقّت ثوبها، ولطمت وجهها،

---

(١) مقتل الحسين عليه السلام - للخوارزمي ٢ / ١٣١، والبحار ٤٩ / ٢٣٧، ٢٣٩ - ٢٥٢، والغدير للعلامة الأميني وغير ذلك.

(٢) مقتل الحسين عليه السلام - للخوارزمي ٢ / ٣٩، والبداية والنهاية ٨ / ٢١٠ ط دار إحياء التراث العربي.

وخرجت حاسرة تنادي: وا ثكلاه! وا حزناه! إلخ [1].

٥ - وممّا يدل على عدم حرمة اللطم في موت الأنبياء والأوصياء وأبناء الأنبياء، خصوصاً الذين ليس على الأرض أحد يساميهم أو يساويهم، ما رواه أحمد وغيره، وهو: عبد الله، عن أبيه، عن يعقوب، عن أبيه، عن إسحاق، عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير، عن أبيه عباد، قال:

سمعت عائشة تقول: مات رسول الله ﷺ بين سحري ونحري، وفي دولتي، لم أظلم فيه أحداً، فمن سفهي وحداثة سني أنّ رسول الله ﷺ قُبض وهو في حجري، ثمّ وضعت رأسه على وسادة وقمت ألتدم مع النساء، وأضرب وجهي [2].

قال محمّد سليم أسد عن هذا الحديث بهذا الإسناد: وهذا إسناد صحيح [3].

ورواه أبو يعلى، عن جعفر بن مهران، عن عبد الأعلى، عن محمّد بن إسحاق، عن يحيى بن عباد، عن أبيه.

---

(١) مقاتل الطالبيّين / ١١٣، وراجع تاريخ الأمم والملوك ٤ / ٣١٩ ط الاستقامة، وتاريخ اليعقوبي ٢ / ٢٤٤ ط صادر، والإرشاد - للمفيد ٢ / ٩٤، والكامل - لابن الأثير ٤ / ٥٩.

(٢) مسند أحمد ٦ / ٢٧٤.

(٣) مسند أبي يعلى ٨ / ٦٣ هامش.

وقال محمّد سليم أسد: إسناده حسن من أجل جعفر [1].

وروي أيضاً عن سعيد بن المسيب مثل ذلك [2].

ونحن إنما نستدل على هؤلاء بما عندهم، وفي كتبهم، على قاعدة: «**ألزموهم بما ألزموا به أنفسهم**».

٦ - إنّ مجرد أن يضرب الإنسان نفسه لمصيبة تحلّ به ليس حراماً، فقد روى أحمد، عن روح، عن محمّد بن أبي حفصة، عن ابن شهاب، عن محمّد بن عبد الرحمان، عن أبي هريرة أنّ أعرابياً جاء يلطم وجهه، وينتف شعره، ويقول: ما أراني إلاّ قد هلكت!

فقال له رسول الله ﷺ : «وما أهلكك؟».

قال: أصبت أهلي في رمضان!

قال ﷺ : «تستطيع أن تعتق رقبة ...» إلخ [3].

حيث يلاحظ: أنّ النبي ﷺ لم يعترض عليه، ولم ينهه عما يفعله بنفسه.

٧ - كما أنّ ابن عباس يروي لنا قضية طلاق النبي ﷺ لنسائه، وفي حديثه: قال عمر: فدخلت على حفصة وهي قائمة تلتدم، ونساء النبي ﷺ قائمات يلتدمن.

---

(١) المصدر السابق متناً وهامشاً.

(٢) مسند أحمد ٢ / ٥١٦، ونصب الراية - للزيعلي ٣ / ١٥ ط دار الحديث - القاهرة، عن الموطأ، وعن الدارقطني، والكتب الستة.

(٣) مسند أحمد ٢ / ٥١٦.

فقلت لها: أطلّقك رسول الله ﷺ ...؟ إلخ [1].

ابنُ أبي أوفى فهم خطأً:

وأمّا ما رواه أحمد، عن علي، عن عاصم، عن الهجري أن عبد الله بن أبي أوفى كان في جنازة ابنته، فسمع امرأة تلتدم.

وقال مرة: ترثي.

فقال: مه، ألم أنهكن عن هذا؟

إنّ رسول الله ﷺ كان ينهى عن المراثي. لتفض إحداكن من عبرتها ما شاءت [2].

أمّا هذه الرواية فإنّ سياق الكلام يشير إلى أنّ الحديث إنما هو عن المراثي [التي كانت شائعةً] في تلك الأيام، حيث إنّ النساء كنّ ينحن بالباطل، ويذكرن في نوحهن أموراً لا حقيقة لها وينسبنها للميت، وقد ورد النهي الأكيد عن ذلك.

وهذا هو الأنسب بقول ابن أبي أوفى: إنّ رسول الله ﷺ كان ينهى عن المراثي. وتكون كلمة «**تلتدم**» خطأً، وهي من تصرفات الرواة.

وحتّى لو كانت رواية تلتدم هي الأصح، فإن النهي عن المراثي لا يستلزم النهي عن اللدم واللطم.

---

(١) كنز العمال ٢ / ٥٣٤ عن ابن مردويه.

(٢) مسند أحمد ٤ / ٣٨٣.

ولعل ابن أبي أوفى قد فهم ذلك خطأً ..

أو أنه أراد أن يساير الجو الضاغط والسياسة المتبعة منذ منع عمر بن الخطاب وأبو بكر السيدةَ فاطمة الزهراء عليها السلام من البكاء على ما أصابها بمجرد وفاة أبيها صلى الله عليه وآله . حيث صارت السياسة تقضي بالمنع من البكاء على الميت مدة من الزمن كما هو مذكور في كتابنا «**الصحيح من سيرة النبي الأعظم** صلى الله عليه وآله »، وذلك حين الحديث عن شهداء غزوة أحد، وبكاء النبي صلى الله عليه وآله على عمّه حمزة عليه السلام ، فراجع.

ما ورد عن أهل البيت عليهم السلام هو الحجة:

وأخيراً نقول: إنّه حتّى لو لم يكن أهل السنة قد ذكروا ذلك وسواه في مصادرهم، فإنّ ما روي عن أهل البيت عليهم السلام من طرق شيعتهم الأبرار كافٍ في إثبات جواز، بل رجحان ما يقومون به في مناسبة ذكرى استشهاد الإمام الحسين عليه السلام ، من لطم وبكاء ... [1]، وهو الحجة لهم.

وإنما هم يذكرون ما روي من طرق سائر الفرق، انطلاقاً من قاعدة: «**ألزموهم بما ألزموا به أنفسهم**».

ويدل على صحة مسلك الشيعة الإماميّة في ذلك حديث الثقلين الذي اعتبر أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله والقرآن الحجةَ على أهل

---

(١) راجع مراسم عاشوراء - لجعفر مرتضى العاملي.

الدنيا إلى يوم القيامة، وأوجب على الأُمّة التمسك بهما إلى يوم القيامة [1].

ويدل على ذلك أيضاً حديث: «مثل أهل بيتي فيكم كمثل سفينة نوح، مَن ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق وهوى» [2].

ولأجل ذلك، ولأجل أنّ أُصول المناظرة تفرض ذلك، نقول: إنه ليس من حق الآخرين أن يستدلوا على الشيعة بما ليس في كتب الشيعة، بل اللازم هو أن يبحثوا معهم أولاً موضوع الإمامة، ودلالات حديث الثقلين وغيره، فإذا ظهر الحق فيها فإنّ على الجميع أن يلتزم به وبما يقتضيه.

وأمّا الاحتجاج بروايات سفيانيّة على مَن لا يؤمن بنهج آل أبي سفيان، فهو ظلم قبيح، وجبرية ظاهرة الفظاظة والغلظة، أعاذنا الله منها ومن شرورها.

لماذا المأتم للحسين دون علي عليهما السلام

بقي أن نشير إلى السؤال الذي ورد في المنشور، من أنه: لماذا لا يفعل الشيعة في مناسبة قتل الإمام علي عليه السلام، أو يحيى بن زكريا

---

(١) راجع حديث الثقلين - للشيخ قوام الدين الوشنوي للاطلاع على بعض مصادر هذا الحديث الشريف.

(٢) راجع المعجم الصغير للطبراني ١ / ١٣٩، وج٢ / ٢٢، والمعجم الأوسط ٤ / ١٠، والمعجم الكبير ٣ / ٢٤٦، وكنز العمال ١٢ / ٢٩٨ ط مؤسسة الرسالة، وتفسير ابن كثير ٤ / ١٢٣، وينابيع المودة ١ / ٩٤، وج٢ / ٣٢٧، ٤٤٣.

كفعلهم في عاشوراء؟

ولماذا لا يفعل السنة مثل ذلك في مناسبة قتل عمر بن الخطاب أو عثمان؟

ونقول:

أوّلاً: إنّ الشيعة يحيون مناسبة ذكرى استشهاد الإمام علي عليه السلام، ويلطمون صدورهم فيها أيضاً.

ثانياً: إنّ هناك فرقاً بين ما جرى للإمام علي عليه السلام وبين ما جرى للإمام الحسين عليه السلام في كربلاء، فإنّ الإمام علياً عليه السلام قتله شخص أنكرت عليه ذلك الأُمّة بأسرها، وأعلنت بالبراءة منه ومن فعله، ولم تلتزم بتبرئته، ولم ترتض نهجه، ولا خطّأت الإمام علياً عليه السلام، ولا شككت فيه.

ولكن الذي قتل الإمام الحسين عليه السلام هو من يضع نفسه في موقع الرسول صلى الله عليه وآله، ويسعى أتباع السفياني والسفيانيّة باسم العلم والدين ليس فقط لتبرئته من دم الإمام الحسين عليه السلام، بل هم قد تعدوا ذلك إلى محاولات التلويح والتصريح بإدانة الإمام الحسين عليه السلام نفسه، واعتباره هو الباغي، والطالب للدنيا، والذي لا يعرف المصالح من المفاسد، و .. و .. كما تقدم.

وليتمكنوا بذلك من إسقاط الإمامة بإسقاط الإمام رغم الاعتراف بأنه ليس على وجه الأرض أحد يساويه أو يساميه.

ثالثاً: إنّ النبي صلى الله عليه وآله قد أقام للإمام الحسين عليه السلام

المآتم، وعقد له مجالس البكاء، ولم يفعل ذلك بالنسبة للإمام علي عليه السلام ، ولا بالنسبة للنبي يحيى بن زكريا عليهما السلام ، فراجع كتاب «**سيرتنا وسنّتنا**» للعلامة الإميني للاطلاع على جانب من النصوص والمصادر.

لماذا لا يُقام المأتم لعمر بن الخطاب وعثمان؟

وأمّا لماذا لا يقيم أهل السنة مأتماً لعمر وعثمان، فإننا نقول في جوابه:

أوّلاً: أمّا عمر بن الخطاب فإنّ قاتله رجل يزعم البعض أنه مجوسي - وإن كنّا نحن نشك في صحة هذا الإدعاء - لأنه رأى نفسه في موقع المظلوم.

والمطالَب بإقامة العزاء لعمر إنما هم أهل السنة، فلعل سبب إحجامهم عن هذا هو حتّى لا تنكشف أُمور لا يحبون كشفها.

ثانياً: أمّا عثمان فإنه قد قُتل برضاً من الصحابة، وبمشاركة منهم، فإقامة الذكرى له سوف تكشف أيضاً أموراً يحرص محبوه على التستر عليها، وعلى أن ينساها الناس.

ثالثاً: لعل أهل السنة لا يقيمون العزاء لعثمان لأنهم ملتزمون بحرمة إقامة مثل هذه الشعائر، لأنهم فهموا بعض الأحاديث خطأً كما أوضحناه، أو لأنهم ملتزمون بسياسات خلفائهم حسبما أشرنا إليه ..

الفصل الثالث:

عاشوراء

عيد أم مأتم؟!

عاشوراء .. عيد الشامتين بأهل البيت عليهم السلام

وإذا أردنا أن نسلّم بما يقال من أنّ عمل السلف حجة وإن لم يكن المعصوم داخلاً فيهم.

وإذا فرضنا صحة قولهم: إنّ عصر الصحابة والتابعين هو العصر الذي تنعقد فيه الإجماعات، وتصير حجة، وتشريعاً متّبعاً.

وإذا كان الإجماع معصوماً، ونبوّة بعد نبوّة حسبما يدّعون [1].

وإذا كان يحلّ لمسلم أن يدّعي وجود نبوّة بعد نبوّة خاتم النبيّين، خلافاً لنص القرآن الكريم: (مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ) [2].

وإذا كان يجوز عند هؤلاء اطّراح القرآن، وكل ما قاله النبي الأعظم صلى الله عليه وآله لمجرد أنه انعقد الإجماع بعد عصر النبي صلى الله عليه وآله على

---

(١) راجع المنتظم - لابن الجوزي ٩ / ٢١٠، والإلمام ٦ / ١٢٣، والأحكام في أُصول الأحكام ١ / ٢٠٤، ٢٠٥.

(٢) الآية ٤٠ من سورة الأحزاب.

خلافهما، مع التصريح بأن الأمة معصومة [1].

إذا جاز كل ذلك جاز أن يقال لهؤلاء: لقد سُبَّ أمير المؤمنين عليه السلام على ألوف المنابر في جميع أقطار العالم الإسلامي من قبل وعّاظ السلاطين طيلة عشرات السنين، وشارك في ذلك العديد بل العشرات من الصحابة ..

فهل يجوّز هؤلاء العودة إلى سبه، وهل يعتبرون ذلك شريعة مرضية لله ولرسوله؟!

كما أن بني أُميّة وكلّ أتباعهم، ومَن كان تحت سيطرتهم، وكذلك بنو أيّوب، ولمدة عشرات السنين قد اتخذوا يوم عاشوراء عيداً، وأوّل من فعل ذلك الحجاج برضا وبمرأى ومسمع من الخليفة عبد الملك بن مروان، وبمرأى ومسمع من بقايا الصحابة وجميع التابعين.

ولم نجد اعتراضاً من أحدٍ منهم، ولا من أيٍّ من علماء الأُمّة وصلحائها - باستثناء أهل البيت عليهم السلام الذين كانوا يعملون بمبدأ التقية آنئذٍ - لا في تلك الفترة في عهد الأُمويّين، ولا في زمان بني أيوب وبعده.

---

(١) راجع تهذيب الأسماء ١ / ٤٢، وراجع الإلمام ٦ / ١٢٣، والباعث الحثيث / ٣٥، وشرح النووي على صحيح مسلم بهامش إرشاد الساري ١ / ٢٨، ونهاية السول ٣ / ٣٢٥، وسلم الوصول ٣ / ٣٢٦، وعلوم الحديث - لابن الصلاح / ٢٤، وإرشاد الفحول / ٨٢، ٨٠، والإحكام في أُصول الأحكام - للآمدي ٤ / ١٨٨، ١٨٩.

ثمّ إنّهم يؤكّدون لزوم السرور في هذا اليوم بما يروونه من حوادث عظيمة اتّفق وقوعها فيه، من قبيل: توبة الله فيه على آدم، واستواء السفينة على الجودي، وإنجاء النبي إبراهيم عليه السلام من النار، وفداء الذبيح بالكبش ونحو ذلك [١].

ويا ليتهم اكتفوا بذلك، بل لقد تعدّو ذلك إلى الإفتاء بحرمة لعن يزيد (لعنه الله)، وعدم جواز تكفيره، وقالوا: إنّه من جملة المؤمنين [٢].

بل لقد قال ابن الصلاح: «وأمّا سب يزيد ولعنه فليس ذلك من شأن المؤمنين وإن صحّ أنه قتله أو أمر بقتله» [٣]، زاعمين أنه يجوز لعن قتلة الأنبياء ومَن عُلم موته على الكفر.

وتقدّمت بعض محاولاتهم في الدفاع عنه.

كما أن الجمهور قد خالفوا في جواز لعنه بالتعيين [٤].

---

(١) راجع على سبيل المثال عجائب المخلوقات، بهامش حياة الحيوان ١ / ١١٤، والصواعق المحرقة ٢ / ٥٣٥.

(٢) الصواعق المحرقة ٢ / ٦٣٩، وإحياء علوم الدين ٣ / ١٢٥، وقيد الشريد / ٦١ عن مال الدين الأردبيلي، وراجع / ٦٣، ٧٠، ٨٠، وراجع العواصم من القواصم / ٢٣٢، ٢٣٣، وهوامشه لترى دفاعهم المستميت عن يزيد (لعنه الله) تعالى. وراجع البداية والنهاية ٨، وذكر في كتاب (يزيد بن معاوية الخليفة المفترى عليه) طائفة من هؤلاء، فراجع / ١٢٤ وغير ذلك.

(٣) الصواعق المحرقة ٢ / ٦٣٩، وقيد الشريد / ٥٩.

(٤) الإتحاف بحب الأشراف / ٦٢، والصواعق المحرقة ٢ / ٦٣٨.

وقال عبد الغني سرور المقدسي: إنّما يمنع من التعرّض للوقوع فيه خوفاً من التسلق إلى أبيه، وشكّاً لباب الفتنة [١]! بل قال الشبراوي الشافعي، عن الغزالي وابن العربي: فإنّ كلاهما قد بالغ في تحريم سبّه ولعنه، لكن كلاهما مردود [٢].

تحريم رواية المقتل

ثمّ زادوا في الطنبور نغمة، فقالوا: «يحرم على الواعظ وغيره رواية مقتل الحسين وحكاياته».

قال ذلك الغزالي وغيره [٣].

وليس ذلك ببعيد على من لا يرى بأساً بالسكوت حتّى عن لعن إبليس كما عن ابن أبي شريف، بل قال الرملي: «ينبغي لنا أن لا نلعنه» [٤]!

وقال الغزالي: «بل ولو لم يلعن إبليس طول عمره، مع جواز اللعن عليه، لا يُقال له يوم القيامة: لِمَ لا تلعن إبليس؟»!

وقال: «وأما الترحم عليه (أي على يزيد) فجائز، بل مستحب، وهو داخل في قولنا: اللهمَّ اغفر للمؤمنين والمؤمنات، فإنه كان مؤمناً» [٥]!

---

(١) قيد الشريد / ٧٠.

(٢) الإتحاف بحب الأشراف / ٦٨.

(٣) الصواعق المحرقة ٢ / ٦٤٠، وأغاليط المؤرّخين / ١٣١، وقيد الشريد / ٦١.

(٤) الإتحاف بحب الأشراف / ٦٧، ٦٨، وإحياء العلوم ٣ / ١٢٥، ١٢٦.

(٥) إحياء العلوم ٣ / ١٢٦ فما بعدها، وقيد الشريد / ٥٧.

تحريم التحزّن والتفجّع في عاشوراء

أمّا تحريم التحزّن والتجمع في يوم عاشوراء [١] فلعله أهون تلكم الشرور بعد أن كانوا وما زالوا يهاجمون مجالس عزاء الإمام الحسين عليه السلام، ويقتلون مَن يقدرون عليه من المشاركين فيها، بل ويحرقون المساجد، ويفعلون الأفاعيل في سبيل ذلك [٢].

وتلك هي تطبيقات ذلك في باكستان، وفي غيرها من البلاد ماثلة للعيان، يراها ويسمع الناس بها في كل عام.

المزيد من الشواهد

ومن أجل التأكيد على حقيقة اعتبارهم عاشوراء عيداً، التي ألمحنا إليها فيما سبق، نزيد في توضيح ذلك من خلال إيراد النصوص التالية:

قال زكريا القزويني: زعم بنو أُميّة أنهم اتخذوه عيداً، فتزيّنوا فيه، وأقاموا الضيافات.

والشيعة اتخذوه يوم عزاء، ينوحون فيه ويجتنبون الزينة.

وأهل السنّة يزعمون: أنّ الاكتحال في هذا اليوم مانع من الرمد

---

(١) إقتضاء الصراط المستقيم / ٢٩٩، ٣٠٠، ونظم درر السمطين / ٢٢٨.

(٢) راجع كتاب صراع الحرية في عصر الشيخ المفيد، والمنتظم، وشذرات الذهب، والكامل - لابن الأثير، والبداية والنهاية، وهم يتحدّثون عن الفتن في بغداد بين أهل السنّة والرافضة في مطلع كل عام بمناسبة عاشوراء.

في تلك السنة [١].

ومَن اغتسل فيه لم يمرض ذلك العام، ومَن وسّع على عياله وسّع الله عليه سائر سنته [٢].

وقال عن شهر صفر: اليوم الأول منه عيد بني أُميّة، أدخلت فيه رأس الحسين ﷺ بدمشق [٣].

وقال البيروني بعد ذكر ما جرى على الإمام الحسين عليه السلام يوم عاشوراء:

فأمّا بنو أُميّة فقد لبسوا فيه ما تجدّد، وتزيّنوا، واكتحلوا، وعيّدوا، وأقاموا الولائم والضيافات، وأطعموا الحلاوات والطيّبات، وجرى الرسم في العامّة على ذلك أيّام ملكهم، وبقي فيهم بعد زواله عنهم.

وأمّا الشيعة فإنّهم ينوحون ويبكون، أسفا لقتل سيد الشهداء فيه [٤].

---

(١) عجائب المخلوقات، بهامش حياة الحيوان ١ / ١١٥، ونظم درر السمطين / ٢٣٠، والصواعق المحرقة ٢ / ٥٣٤، والحضارة الإسلاميّة في القرن الرابع الهجري ١ / ١٣٨.

(٢) نظم درر السمطين / ٢٣٠، والصواعق المحرقة ٢ / ٥٣٥، ٥٣٦، وراجع المعجم الكبير ١٠ / ٩٤، والكامل - لابن عدي ٥ / ٢١١، والعلل المتناهية ٢ / ٦٢، ٦٣، والضعفاء - للعقيلي ٤ / ٦٥، ومعجم الزوائد ٣ / ٨٩ وغير ذلك كثير.

(٣) نظم درر السمطين / ٢٣٠.

(٤) الكنى والألقاب ١ / ٤٣١، وراجع الحضارة الإسلاميّة في القرن الرابع الهجري ١ / ١٣٧، والآثار الباقية - للبيروني / ٣٢٩ ط أوربا.

ويقول المقريزي: ... فلمّا زالت الدولة اتخذ الملوك من بني أيّوب يوم عاشوراء يوم سرور، يوسّعون فيه على عيالهم، وينبسطون في المطاعم، ويتّخذون الأواني الجديدة، ويكتحلون، ويدخلون الحمام، جرياً على عادة أهل الشام التي سنّها الحجّاج في أيّام عبد الملك بن مروان، ليرغموا به آناف شيعة علي بن أبي طالب (كرّم الله وجهه) الذين يتخذون يوم عاشوراء يوم عزاء وحزن على الحسين بن علي، لأنه قُتل فيه.

وقال: وقد أدركنا بقايا ممّا عمله بنو أيّوب من اتخاذ عاشوراء يوم سرور وتبسّط [1].

أمّا ابن حجر الهيثمي والزرندي فقد أشارا إلى هذا الأمر في معرض نهيهما عن الندب والنياحة، والحزن يوم عاشوراء الذي هو من بدع الرافضة بزعمهما، ثم أشار إلى ما يقابل ذلك، فنهيا عن العمل ببدع الناصبة «**المتعصبين على أهل البيت**»، أو الجهّال المقابلين الفاسد بالفاسد، والبدعة بالبدعة، والشر بالشر، من إظهار غاية الفرح، واتخاذه عيداً، وإظهار الزينة فيه، كالخضاب والاكتحال، ولبس جديد الثياب، وتوسيع النفقات، وطبخ الأطعمة والحبوب الخارجة عن العادات، واعتقادهم أنّ ذلك من السنة والمعتاد [2].

---

(١) الخطط والآثار ١ / ٤٩٠، والحضارة الإسلاميّة في القرن الرابع الهجري ١ / ١٣٨ عنه.

(٢) الصواعق المحرقة ٢ / ٥٣٤، ونظم درر السمطين / ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠.

هذا .. وقد ورد في زيارة عاشوراء المروية عن الإمام الباقر عليه السلام قوله: «**اللهمَّ إنّ هذا يوم تبرّكت به بنو أُميّة، وابنُ آكلة الأكباد ...**» [1].

وحتّى ابن تيمية، وهو المتعصب المتحامل على أهل البيت عليهم السلام وشيعتهم، لم يستطع أن يظهر الرضا بهذا الأمر، فهو يقول: ...

«**وإظهار الفرح والسرور يوم عاشوراء، وتوسيع النفقات فيه هو من البدع المحدثة، المقابلة للرافضة**» [2].

التزلّف الوقح

وأضاف ابن تيمية إلى عبارته الآنفة الذكر قوله:

... وقد وُضعت في ذلك أحاديث مكذوبة في فضائل ما يصنع فيه، من الاغتسال والاكتحال ... إلخ [3].

وقال: ... وأحدث فيه بعض الناس أشياء مستندة إلى أحاديث موضوعة لا أصل لها، مثل فضل الاغتسال فيه، أو التكحّل، أو المصافحة.

وهذه الأشياء ونحوها من الأُمور المبتدعة، كلها مكروهة، وإنما المستحب صومه.

وقد روي في التوسع على العيال آثار معروفة، أعلى ما فيها حديث

---

(١) مصابيح الجنان / ٢٩١.

(٢) إقتضاء الصراط المستقيم / ٣٠١.

(٣) إقتضاء الصراط المستقيم / ٣٠١، وراجع نظم درر السمطين / ٢٣٠.

إبراهيم بن محمّد بن المنتشر، عن أبيه قال: بلغنا أنه مَن وسّع على أهله يوم عاشوراء وسّع الله عليه سائر سنته. رواه ابن عيينة.

وهذا بلاغ منقطع لا يُعرف قائله.

والأشبه أنّ هذا وُضع لما ظهرت العصبية بين الناصبة والرافضة، فإنّ هؤلاء عدّوا يوم عاشوراء مأتماً، فوضع أُولئك فيه آثاراً تقتضي التوسّع فيه، واتخاذه عيداً [1].

ونقول: قد عرفت أنّ صومه مكذوب أيضاً.

بل لقد بلغ بهم الأمر: أن رووا عن ابن عباس في تفسير آية: (مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ الزِّينَةِ).

أنه قال: يوم الزينة يوم عاشوراء [2].

وعن ابن عمر، عنه صلى الله عليه وآله: مَن صام يوم الزينة أدرك ما فاته من صيام تلك السنة، ومَن تصدّق يومئذ بصدقة أدرك ما فاته من صدقة تلك السنة. يعني يوم عاشوراء [3].

---

(١) إقتضاء الصراط المستقيم / ٣٠٠، وللاطلاع على بعض هذه الأحاديث راجع نوادر الأُصول / ٢٤٦، والسيرة الحلبية ٢ / ١٣٤، واللآلئ المصنوعة ١ / ١٠٨ - ١١٦، وتذكرة الموضوعات / ١١٨، ونظم درر السمطين / ٢٣٠.

(٢) الدر المنثور ٤ / ٣٠٣ عن سعيد بن منصور، وعبد بن حميد، وابن المنذر. وراجع عجائب المخلوقات، بهامش حياة الحيوان ١ / ١١٤.

(٣) الدر المنثور ٤ / ٣٠٣ عن ابن المنذر.

بل تقدّم أنّ أهل السنّة يزعمون: «أنّ الاكتحال في هذا اليوم مانع من الرمد في تلك السنة» ..

أمّا ابن الحاج فذكر عن يوم عاشوراء: «أنه يستحب التوسعة فيه على الأهل والأقارب، واليتامى والمساكين، وزيادة النفقة والصدقة مندوب إليها، بحيث لا يجهل ذلك» [1].

وبعد أن ذكر أشياء تُفعل في هذا اليوم لم تُعرف عن السلف، كذبح الدجاج، وطبخ الحبوب، وزيارة القبور، ودخول النساء الجامع العتيق بمصر وهنّ في حال الزينة الحسنة، والتحلّي، والتبرّج للرجال، وكشف بعض أبدانهنّ، ويقمن فيه من أول النهار إلى الزوال، بعد أن ذكر ذلك قال:

ومن البدع أيضاً محرهن فيه الكتان، وتسريحه، وغزله، وتبييضه في ذلك اليوم بعينه، ويشلنه ليخطن به الكفن، ويزعمن أنّ منكراً ونكيراً لا يأتيان من كفنها مخيط بذلك الغزل.

إلى أن قال:

وممّا أحدثوه فيه من البدع: البخورُ، فمن لم يشتره منهم في ذلك اليوم ويتبخّر به فكأنه ارتكب أمراً عظيماً. وكونه سنّة عندهن لا بدّ من فعلها، وادخارهن له طول السنة يتبركن به، ويتبخّرن إلى أن يأتي مثله يوم عاشوراء الثاني.

ويزعمون أنه إذا بخّر به المسجون خرج من سجنه، وأنه يبرئ من

---

(١) المدخل - لابن الحاج ١ / ٢٨٩.

العين، والنظرة، والمصاب، والموعوك ... إلخ [1].

نعم، هذه هي أقاويلهم، وتلك هي أفاعيلهم في يوم مصاب الرسول صلى الله عليه وآله بولده الإمام الحسين عليه السلام، فاضحك من ذلك، أو فابكِ، فإنك حقيق بهذا أو بذاك، بل بهما معاً ..

فإلى الله المشتكى من أُمّة قتلت ابن بنت نبيها، ثمّ لم يزل يسعى هؤلاء المتحذلقون، ليس فقط إلى تبرئة قاتله، بل هم قد لا يرضيهم إلاّ أن يرفعوه إلى درجات القدّيسين، وإعطائه مقامات الأنبياء والمرسلين لو وجدوا إلى ذلك سبيلاً.

ولكن يأبى الله إلاّ أن يتم نوره، وينصر دينه، ويعزّ أولياءه، إنه قوي عزيز.

---

(١) المدخل ١ / ٢٩١، وراجع ص ٢٩٠.

كلمة أخيرة

وبعد ..

فإننا نحسب أنّ ما ذكرناه في هذه الإطلالة كافٍ ووافٍ لإعطاء الانطباع الصحيح عن الحقِّ والحقيقة في أمر يعتبر من البديهيات التي لا تحتاج لاكتشافها والتعرف عليها إلى هذا الحشد الكثير، ولا إلى ذلك جهد كبير.

ولكن التجارب والأيام قد علّمتنا أنّ هؤلاء الناس لا يقتنعون بالمنطق وبالعلم الصحيح، ولا يريدون أن يقنعوا الناس به. ثمَّ هم يريدون أن يصدّوهم عنه، ولو بأن يتلاعبوا بعواطفهم ومشاعرهم، وأن يشحنوهم بالكراهية والضغينة على إخوانهم، وأن تكون الأحقاد التي يغذيها الكذب والتزوير هي سيدة الموقف، وهي التي تحكم الحركة والسلوك والعلاقات بين المسلمين.

إنّهم يريدون أن يزيّنوا آراءهم الباطلة وضلالاتهم للناس بترّهات خادعة، وبشعارات لامعة، وإثارات بارعة ومائعة، حتّى إذا فشلت في التضليل وفي التجهيل، كان البديل عنها لديهم هو أساليب القمع الفظة

واللاإنسانيّة، وفرض رأيهم وطاعتهم، والانقياد الأعمى لهم على الناس لهم ولو بالقوة وبالقهر ما وجدوا إلى ذلك سبيلاً.

فإنّا لله وإنّا إليه راجعون، والحمد لله رب العالمين ...

وسلام على المرسلين ...

حُرر بتاريخ ٥ شهر رمضان المبارك ١٤٢٤ هجرية

جعفر مرتضى العاملي

الفهارس:

١ - الفهرس الاجمالي
٢ - الفهرس التفصيلي

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

- أ -

١ - الآثار الباقية - للبيروني - ط أوروبا.

٢ - آثار الجاحظ - ط سنة ١٩٦٩ م.

٣ - الإتحاف بحب الأشراف - للشبراوي الشافعي - المطبعة الأدبية بمصر سنة ١٣١٦ هـ ق.

٤ - إثبات الهداة - للحر العاملي - المطبعة العلمية - قم - إيران.

٥ - إثبات الوصية - للمسعودي - ط النجف الأشرف العراق، وأيضاً منشورات مكتبة بصيرتي - قم - إيران.

٦ - الإحتجاج للطبرسي - ط سنة ١٤١٣هـ، قم - إيران.

٧ - إحقاق الحق للشهيد التستري - مطبعة الخيام - قم - إيران، وملحقاته للسيد المرعشي النجفي - ط قم - إيران.

٨ - الإحكام في أُصول الأحكام - للآمدي - ط سنة ١٣٨٧ هـ ق، مؤسسة الحلبي وشركاه - مصر.

٩ - إحياء علوم الدين - للغزالي - ط دار المعرفة - بيروت - لبنان، وطبعات أُخرى.

١٠ - أخبار الزينبيات للعبيدلي - نشر مكتبة المرعشي النجفي - قم - إيران.

١١ - الأخبار الطوال - لأبي حنيفة الدينوري - دار إحياء الكتب العربية - ط سنة ١٩٦٠م.

١٢ - الأذكياء - لابن الجوزي - ط سنة ١٣٨٩ هـ، النجف الأشرف - العراق.

١٣ - الإرشاد - للشيخ المفيد - ط سنة ١٤١٤ هـ، دار المفيد - بيروت - لبنان.

١٤ - إرشاد الساري بشرح صحيح البخاري - للقسطلاني - ط سنة ١٣٠٤ هـ ق، دار صادر - بيروت - لبنان.

١٥ - إرشاد الفحول - للشوكاني - ط سنة ١٣٩٩ هـ ق، دار المعرفة - بيروت - لبنان.

١٦ - أسد الغابة - لابن الأثير الجزري - ط سنة ١٣٨٠ هـ، ثمّ نشر مؤسسة إسماعيليان - طهران - إيران، وطبعة أخرى صدرت بعد ذلك أيضاً.

١٧ - أسرار الأسماء لفاطمة الزهراء عليها السلام - لحسين مرعي - دار المجتبى - بيروت - لبنان.

١٨ - الإصابة - لابن حجر العسقلاني - ط سنة ١٣٢٨ هـ ق - مصر، ثمّ سنة ١٣٩٩ هـ ق.

١٩ - أعلام النساء - لعمر رضا كحالة - ط سنة ١٤٠٤ هـ ق، مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان.

٢٠ - أعيان الشيعة - للسيد محسن الأمين العاملي - ط سنة ١٤٠٣ هـ ق، دار التعارف - بيروت - لبنان، والطبعة الأولى أيضاً.

٢١ - الأغاني - لأبي الفرج الأصبهاني - ط ساسي، وط دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.

٢٢ - أغاليط المؤرّخين - لمحمد أبو اليسر عابدين - ط سنة ١٣٩١ هـ، دمشق - سوري.

٢٣ - اقتضاء الصراط المستقيم - لابن تيمية - مكتبة الرياض الحديثة.

٢٤ - الإلمام - لابن قاسم النويري الإسكندراني - ط سنة ١٣٨٨هـ، حيدر آباد - الدكن - الهند.

٢٥ - أمالي الشيخ الصدوق - ط سنة ١٣٨٩ هـ، الحيدريّة - النجف الأشرف - العراق.

٢٦ - الإمامة والسياسة - لابن قتيبة الدينوري - ط سنة ١٣٨٨ هـ ق - مصر.

- ب -

٢٧ - الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث - لأحمد محمّد شاكر - ط دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

٢٨ - بحار الأنوار - للعلامة المجلسي (رحمه الله) - ط سنة ١٤٠٣ هـ، مؤسسة الوفاء - لبنان.

٢٩ - البداية والنهاية - لابن كثير - ط سنة ١٩٦٦م، مكتبة المعارف - بيروت - لبنان، بالإضافة إلى طبعة دار إحياء التراث العربي.

٣٠ - بلاغات النساء - لطيفور - ط بيروت سنة ١٩٧٢م، دار النهضة الحديثة، وطبعة أُخرى - مكتبة بصيرتي - قم - إيران.

- ت -

٣١ - تاريخ ابن خلكان (بعنوان وفيات الأعيان) - لابن خلكان - ط سنة ١٣٩٨هـ ق، دار صادر - بيروت - لبنان، والطبعة القديمة سنة ١٣١٠ هـ ق.

٣٢ - تاريخ الأُمم والملوك - لابن جرير الطبري - ط دار المعارف - مصر، وط الاستقامة - القاهرة - مصر.

٣٣ - تاريخ الخلفاء - للسيوطي - ط دار الفكر سنة ١٣٩٤ هـ ق.

٣٤ - تاريخ الخميس - للديار بكري - ط سنة ١٣٨٣ هـ - مصر.

٣٥ - تاريخ القرآن الكريم - لمحمد طاهر الكردي.

٣٦ - تاريخ مدينة دمشق - لابن عساكر - ط دار احياء التراث العربي -

بيروت - لبنان.
٣٧ - تاريخ اليعقوبي - لابن واضح - ط دار صادر - بيروت، وط النجف الأشرف - العراق.
٣٨ - تذكرة الخواص - لسبط ابن الجوزي - ط سنة ١٣٨٣ هـ ق، النجف الأشرف - العراق.
٣٩ - تذكرة الموضوعات - للفتني - نشر أمين دمج - بيروت - لبنان.
٤٠ - التراتيب الإدراية - للكتاني - ط دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.
٤١ - تراجم رجال القرنين: السادس والسابع - للمقدسي الدمشقي.
٤٢ - ترجمة الإمام الحسن عليه السلام من تاريخ دمشق (بتحقيق المحمودي) - ط سنة ١٤٠٠ هـ ق - بيروت - لبنان.
٤٣ - تفسير القرآن العظيم (تفسير ابن كثير) - منشورات دار الفكر.
٤٤ - تفسير القمي - لعلي بن إبراهيم بن هاشم - ط سنة ١٣٨٧ هـ ق - بيروت - لبنان.
٤٥ - التنبيه والإشراف - للمسعودي - ط سنة ١٣٥٧ هـ ق، دار الصاوي بمصر.
٤٦ - تهذيب الأسماء واللغات - للنووي - إدارة الطباعة المنيرية بمصر.
٤٧ - تهذيب التهذيب - لابن حجر العسقلاني - ط دار صادر - بيروت - لبنان.
٤٨ - تهذيب الكمال - للمزي - ط سنة ١٤٠٨هـ ق، مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان.

- ج -

٤٩ - جواهر المطالب في إمامة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، لابن

الدمشقي - بتحقيق المحمودي - مجمع إحياء الثقافة الإسلاميّة.

- ح -

٥٠ - الحدائق الوردية - أبو الحسن حسام الدين حميد بن أحمد المحلي - ط سنة ١٤٠٢ هـ - صنعاء - جامع النهرين - اليمن.

٥١ - حديث الثقلين - للوشنوي - ط سنة ١٤٢١ هـ، مركز الأبحاث العقائدية.

٥٢ - الحضارة الإسلاميّة في القرن الرابع الهجري - لآدم متز - ط سنة ١٣٨٧ هـ - بيروت - لبنان.

٥٣ - حياة الإمام الحسين عليه السلام - للقرشي - ط سنة ١٤١٣ هـ، دار البلاغة - بيروت - لبنان.

- خ -

٥٤ - الخرائج والجرائح - للراوندي - المطبعة العلمية سنة ١٤٠٩ هـ، وطبعة جديدة صدرت في قم - إيران.

٥٥ - خطط الشام - لمحمد كرد علي - الطبعة الثالثة - مطبعة النويري - دمشق - سوري.

٥٦ - الخطط والآثار - للمقريزي - ط سنة ١٢٧٠ هـ - مصر.

- د -

٥٧ - الدر المنثور - للسيوطي - ط سنة ١٣٧٧ هـ

٥٨ - دلائل الصدق - للمظفر - ط سنة ١٣٩٥ هـ - إيران.

- ر -

٥٩ - روح المعاني - للآلوسي - دار إحياء التراث - بيروت - لبنان.

- س -

٦٠ - سؤال في يزيد بن معاوية - لابن تيمية - الطبعة الثالثة - ط دار

الكتاب الجديد - بيروت - لبنان.

٦١ - سبل الهدى والرشاد - للصالحي الشامي - ط مصر.

٦٢ - سلم الوصول في شرح نهاية السول - لمحمد بخيت المطيعي - مطبوع مع نهاية السول - عالم الكتب.

٦٣ - سليم بن قيس - ط سنة ١٤٠٧ هـ، مؤسسة البعثة - طهران - إيران.

٦٤ - السنّة - لعمر بن أبي عاصم.

٦٥ - سير أعلام النبلاء - للذهبي - ط سنة ١٤٠٦ هـ، مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان.

٦٦ - السيرة الحلبية - للحلبي الشافعي - ط سنة ١٣٢٠ هـ، و ١٣٨٢هـ.

- ش -

٦٧ - شذرات الذهب - لابن العماد الحنبلي - المكتب التجاري - بيروت - لبنان.

٦٨ - شرح الأخبار - ط جماعة المدرسين - قم - إيران.

٦٩ - شرح العقائد النسفية - للتفتازاني.

٧٠ - شرح الكرماني على البخاري - ط سنة ١٤٠١ هـ، وط دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.

٧١ - شرح نهج البلاغة - لابن أبي الحديد المعتزلي - ط سنة ١٣٨٥هـ مصر، ودار إحياء التراث العربي.

٧٢ - شرح النووي على صحيح مسلم، بهامش إرشاد الساري - سنة ١٣٠٤ هـ.

- ص -

٧٣ - صبح الأعشى - للقلقشندي - ط سنة ١٤٠٧ هـ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، وط المؤسسة المصرية العامة.

٧٤ - الصراط السوي في مناقب آل النبي.

٧٥ - الصراط المستقيم - للبياضي العاملي - ط سنة ١٣٨٤ هـ، المكتبة المرتضوية - النجف الأشرف - العراق.

٧٦ - صراع الحرية في عصر الشيخ المفيد - لجعفر مرتضى العاملي - ط المؤتمر العالمي بمناسبة الذكرى الألفية لوفاة الشيخ المفيد - سنة ١٤١٣ هـ ق، وط دار السيرة - بيروت - لبنان.

٧٧ - صفّين - لنصر بن مزاحم المنقري - ط سنة ١٣٨٢ هـ ق.

٧٨ - الصواعق المحرقة - لابن حجر الهيثمي المكي - دار الطباعة المحمدية - القاهرة - مصر، وطبعة أُخرى سنة ١٣١٢هـ، وط دار البلاغة - مصر.

- ض -

٧٩ - الضعفاء - للعقيلي - ط سنة ١٤٠٤ هـ - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

٨٠ - الضوء اللامع - للسنحاوي - ط سنة ١٤١٢ هـ - دار الجبل - لبنان.

- ع -

٨١ - عجائب المخلوقات، بهامش حياة الحيوان - دار القاموس الحديث - بيروت - لبنان.

٨٢ - العقد الفريد - لابن عبد ربه - ط سنة ١٣٨٤ هـ، دار الكتاب العربي.

٨٣ - علل الشرايع - للصدوق - ط المطبعة الحيدريّة - سنة ١٣٨٥ هـ، النجف الأشرف - العراق.

٨٤ - العلل المتناهية.

٨٥ - علوم الحديث - لابن الصلاح - ط سنة ١٩٧٢م، المكتبة العلمية بالمدينة المنورة - الحجاز.

٨٦ - عمدة الطالب - لابن عنبة - ط سنة ١٣٨٠ هـ، الحيدريّة، النجف

الأشرف - العراق.

٨٧ - عمدة القارئ - للعيني - دار إحياء التراث العربي، ودار الفكر - بيروت - لبنان.

٨٨ - العواصم من القواصم - لابن العربي - تحقيق محب الدين الخطيب.

٨٩ - العوالم - للشيخ عبد الله البحراني - ط مدرسة الإمام المهدي سنة ١٤٠٥ هـ - قم - إيران.

- غ -

٩٠ - الغدير - للعلامة الأميني - ط سنة ١٣٩٧ هـ، دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان.

- ف -

٩١ - الفتاوى الحديثية.

٩٢ - فتح الباري - للعسقلاني - ط دار الريان للتراث.

٩٣ - الفتوح - لابن أعثم الكوفي - ط سنة ١٣٩٥ هـ - الهند، وط سنة ١٤١١ هـ، دار الأضواء - بيروت - لبنان.

٩٤ - فتوح البلدان - للبلاذري - تحقيق صلاح الدين المنجد - مكتبة النهضة المصرية، وط السعادة سنة ١٩٥٩م - مصر.

٩٥ - الفخري في الآداب السلطانية - لابن طباطبا - ط سنة ١٣٨٨ هـ - بيروت - لبنان.

٩٦ - فرائد السمطين - للحموينى - ط سنة ١٤٠٠ هـ، مؤسسة المحمودي - بيروت - لبنان.

٩٧ - الفصول المهمة - لابن الصباغ المالكي - ط سنة ١٣٨١ هـ، الحيدريّة - النجف الأشرف - العراق.

٩٨ - فيض القدير بشرح الجامع الصغير - لعبد الرؤوف المناوي - ط سنة ١٣٩١هـ، دار المعرفة - بيروت - لبنان.

- ق -

٩٩ - قيد الشريد في أخبار يزيد - لابن طولون - سنة ١٤٠٦ هـ - دار الصحوة - القاهرة.

- ك -

١٠٠ - الكامل - لابن عدي.

١٠١ - الكامل في التاريخ - لابن الأثير - ط دار صادر - سنة ١٣٨٥ هـ - بيروت - لبنان.

١٠٢ - الكنى والألقاب - للشيخ عباس القمي - ط سنة ١٣٨٩ هـ، الحيدريّة - النجف الأشرف - العراق.

١٠٣ - كنز العمال - ط مؤسسة الرسالة - سنة ١٤٠٩ هـ، بيروت - لبنان، وط الهند - سنة ١٣٦٤هـ، و ١٣٨١هـ.

١٠٤ - الكواكب الدرية - للمناوي.

- ل -

١٠٥ - اللآلي المصنوعة - للسيوطي - ط سنة ١٣٩٥ هـ، دار إحياء التراث العربي، أو دار المعرفة - بيروت - لبنان.

١٠٦ - اللمعة البيضاء في شرح خطبة السيدة الزهراء عليها السلام.

١٠٧ - اللهوف - لابن طاووس - منشورات مكتبة الداوري - قم - إيران، وطبعات أُخرى.

- م -

١٠٨ - مجمع الزوائد - لابن حجر الهيثمي - ط سنة ١٩٦٧م.

١٠٩ - محاضرات في تاريخ الأمم الإسلاميّة - لمحمد الخضري،

الطبعة السادسة - ط المكتبة التجارية الكبرى بمصر.

١١٠ - المختصر في أخبار البشر - لأبي الفداء - ط دار المعرفة - بيروت - لبنان.

١١١ - المدخل - لابن الحاج - ط سنة ١٣٤٨هـ، المطبعة المصرية بالأزهر - القاهرة - مصر.

١١٢ - مرآة الجنان - لليافعي - ط سنة ١٣٩٠ هـ، مؤسسة الأعلمي - بيروت - لبنان.

١١٣ - مرآة الزمان في تواريخ الأعيان.

١١٤ - مراسم عاشوراء - لجعفر مرتضى العاملي - ط المركز الإسلامي للدراسات - بيروت - لبنان.

١١٥ - مروج الذهب - للمسعودي - ط دار الأندلس - سنة ١٩٦٥ - بيروت - لبنان.

١١٦ - مستدرك الوسائل - للمحدث النوري - ط مؤسسة آل البيت عليهم السلام - قم - إيران.

١١٧ - مسند أبي يعلى - لابن المثنى التميمي - ط دار المأمون للتراث - بيروت ودمشق - ط سنة ١٤٠٧ هـ ق.

١١٨ - مسند أحمد بن حنبل - ط سنة ١٣١٣ هـ - مصر، وط دار صادر - بيروت - لبنان.

١١٩ - مصابيح الجنان - للسيد عباس الكاشاني - ط حجرية - دار الكتب العلمية - النجف الأشرف - العراق.

١٢٠ - معالي السبطين - للشيخ محمّد مهدي الحائري - ط مؤسسة النعمان - بيروت - لبنان.

١٢١ - المعجم الأوسط - للطبراني - ط سنة ١٤١٥ هـ، دار الحرمين.

١٢٢ - المعجم الصغير - للطبراني - ط سنة ١٣٨٨هـ، المكتبة السلفية - المدينة المنورة - الحجاز.

١٢٣ - المعجم الكبير - للطبراني - ط دار إحياء التراث العربي - نشر مكتبة ابن تيمية - القاهرة.

١٢٤ - مقاتل الطالبيّين - لأبي الفرج الأصفهاني - ط سنة ١٩٧٠م، مؤسسة إسماعيليان - طهران - إيران.

١٢٥ - مقتل الحسين - للخوارزمي - ط النجف الأشرف - العراق، ومنشورات مكتبة المفيد - قم - إيران.

١٢٦ - مقتل الحسين عليه السلام - للمقرّم - ط سنة ١٣٧٢هـ، الآداب - النجف الأشرف - العراق.

١٢٧ - مقدمة ابن خلدون - ط سنة ١٣٩١ هـ، مؤسسة الأعلمي - بيروت.

١٢٨ - مناقب آل أبي طالب - لابن شهر آشوب - ط مكتبة مصطفوي - قم - إيران.

١٢٩ - مناقب أهل البيت عليهم السلام - للشيرواني - ط سنة ١٤١٤هـ، مطبعة المنشورات الإسلاميّة.

١٣٠ - المنتخب - للطريحي - ط مؤسسة الأعلمي - بيروت - لبنان.

١٣١ - المنتظم - لابن الجوزي - ط سنة ١٣٥٩ هـ، حيدر آباد الدكن - الهند.

١٣٢ - منهاج السنة - لابن تيمية - ط سنة ١٣٢٢هـ، المطبعة الأميريّة ببولاق - مصر.

١٣٣ - موسوعة كلمات الإمام الحسن عليه السلام - للشيخ الشريفي - ط سنة ١٤١٥ هـ، مؤسسة الهادي - قم - إيران.

- ن -

١٣٤ - النجوم الزاهرة - لابن تغري بردي - ط دار الكتب العلمية.

١٣٥ - النصائح الكافية - لمحمد بن عقيل - مطبعة النجاح - بغداد - العراق.
١٣٦ - نصب الراية - للزيعلي - ط دار الحديث - القاهرة - مصر.
١٣٧ - نظم درر السمطين - للزرندي الحنفي - إصدار مكتبة نينوى - طهران - إيران.
١٣٨ - نهاية السول في شرح منهاج الأُصول - للأسنوي - عالم الكتب.
١٣٩ - نوادر الأُصول - للحكيم الترمذي - ط دار صادر - بيروت - لبنان.

- هـ -

١٤٠ - الهداية الكبرى - للحسين بن حمدان الخصيبي - ط سنة ١٤١١ هـ، مؤسسة البلاغ - بيروت - لبنان.

- ي -

١٤١ - يزيد بن معاوية (لعنه الله) الخليفة المفترى عليه - لهزاع بن عيد الشمري - ط سنة ١٤١٣ هـ، نشر أجا - الرياض.
١٤٢ - ينابيع المودة - للقندوزي الحنفي - ط دار الأسوة.

الفهرس

مقدّمة لا بدّ منها:..... ٦
منشور الممهّدين للسفياني: ١١
الجواب ٢٠
يزيد (لعنه الله) ٢٢
سياسات ونتائج..... ٢٤
الإمام الحسن عليه السلام ٣٦
شروط الصلح ٥٨
من هو القاتل؟..... ٨٠
يزيد (لعنه الله) ٨٢
الآمر بقتل الإمام والراضي به..... ٨٢
اللطم..... ١١٠
عاشوراء ١٢٦
الفهارس:..... ١٤٢
المصادر والمراجع..... ١٤٤